




بازدید شد  
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب درآیات هیولی		
مؤلف شمس الدین محمد خفزی		شماره ثبت کتاب
موضوع		۹۵۲۷۴
شماره قفسه ۱۰۰۷۶		۱۰۹۹۰
ص		



تصنيف ملا شمس الدين محمد خفي

در اثبات هيولى

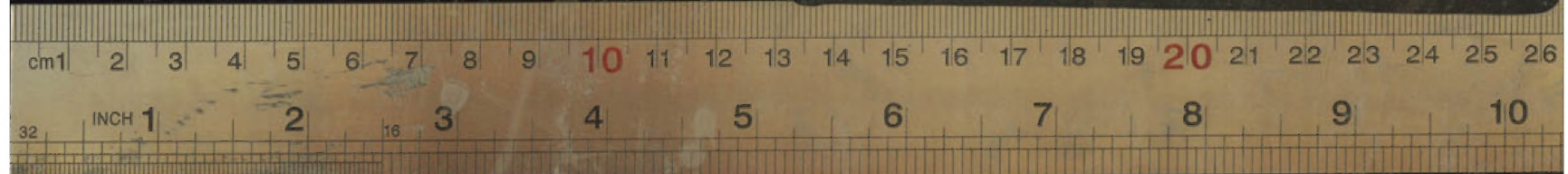
١٠٠٧٦

٤٣٣٨٤

١٥٣٢  
سنة ١٢٥١



ملا شمس الدين محمد خفي  
در اثبات هيولى  
١٠٠٧٦  
٤٣٣٨٤





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الصلوة على محمد وآله  
 ثم في تحقيق الحق والواجب  
 نحن بالذي ادعاه وتبينها على  
**انها التمس حقيقة الجسم**  
 لا سيما

عنه  
 الجوهر المتصلة  
 مع بغيره من المتصله وبعضها  
 هي لا يمكن انقسامها في الخارج فعلى هذه المدا  
 هذه الاجسام وحدة بالشخص وتكثر في نفس الامر وقصير

نارة متصلة واحدة في الحس وقارة عن المتصلة  
 فيه وما ابطال الحكم هذه المدا هي لا  
 الى ان الجسم المفرد متصل في نفس  
 وقابل الطرمان الانفصال عليه من  
 انه عند طرمان الانفصال  
 وبقية فلهذا  
 حالي

ان

مادتها امر  
 والمتصل والمنفصل بل مع  
 واحدا ومع الاتصالين منفصلة متحدة  
 متصل واحد ثم خلت في تحقيق الاتصال



الجوهر المتصل في ذاته فصار المادة الاولى في  
 الواحد متصلة واحدة ومع المتعددة المتصلة  
 تعدد بالعرض واما عندنا فلا طر فصار  
 الاتصال العرضي الواحد منفصلا  
 علم بحقق الاتصال الجوهرية  
 العلم الى معرفة متصلة  
 متوال الجسم هو  
 الماهية  
 التي  
 اخرجت  
 من الكتب المشهورة  
 بدت عليها وانا نحققها هو الحق  
 لتا اثبات الاحكام التي تعلق بها الجوهر  
 من الدلائل ثم وخير فثبت المقصد في تلك المطالبات

وقد

واما ابطال المذاهب المذكورة اولها  
 لشبهة تراهينه التي هي سهلة الماخذا  
**الهي والصور الجسمية واثبات كمالها**  
 في تعريف الجسم الطبيعي بان يقال  
 فيه الابدان المادية هي  
 ان نفرض في  
 كذا  
 مقاطع  
 المذاهب  
 كذا  
 الاطلاق اما  
 الجسمية مثلا لفضله والجوهرية  
 الطبيعي مهمة مركبة من الجنس والفضل  
 له اولها من الجنس وسواء جعل مفهوم قولنا عمد



فصله اولاً ثم فصله والدليل على تركيبة من  
 بعد العقل خواص الداني في كل من مفرد  
 تلك الثلاثة على الاطلاق فان رفع حمل  
 الماهية الجنسية كما هو شأن جميع الدانيات  
 اسبغاً لرفع ماهية الجسم الداني  
 اسبغاً لرفع ماهية الجسم  
 نفع من جهة  
 ثلث على  
 في وما  
 هو  
 بمرعته  
 اتصاله يمكن ان  
 متصله متقاطعة على قوائم ومفردات  
 جسم انه متحد في الجاهات الثلاثة على نحو الوحد  
 مما لا يكون اجزاءه الفرضية مشتركة في الحدود بمفردات

در

كل جزء بعينه يكون جزء الجزء احرز **وتعريفها**  
**يقال في اشارة تركيب الجسم في الحارة**  
 جنساً هو الجوهر ووضلاً هو  
 الثلاثة على الاطلاق متصلاً  
 مركب في العقل من الجسم  
 الفصل اذا كان  
 معنى  
 من  
 وال  
 هو  
 فصله الذي  
 الاطلاق متصل بالمعنى المتعدد  
 الانفصال عليه ان جميع اجزائه مشتركة  
 معنى الجوهر عليه باعتبار الوحدة التي اعتبر



ولا عنها الاتصال فهذا حجة على ساطع خال عن البرهان  
من الهيولى والصوره ومن لا ساعد على  
اولا ثم جسته قبل اقامه البرهان على  
ان نقول لا شبهة في ان الممتد في  
الزمان ان يكون تمامه ممتد  
في الخارج وحقبة  
للنشأ والله  
المعتبر  
بالحكمة  
وجوده في  
منه الابعاد اذ  
بينة الطبيعية نفعها واعتبرها كما  
مناطق الجسمية ليس هو فرض الابعاد بالنظر  
في الجسمية لعدم الفرض بل مناطقها محركة مكان  
الفرض

سواء فرضنا ولم يفرضنا ما قول من قال ان قيد الفرض غيبي  
مع وجود قيد الامكان لا يحل لا يزيد خرافة  
فرضنا الابعاد الممتدة فيها ممكن غائبا  
محال ليس بشئ لا نناداهم باعتبار في ال  
الامكان كان المتبادر من  
الخارج ويخرج عن  
مع قيد  
ذكر ال  
المراد  
بل المراد  
والخطوط وقرن  
**قال السيد المدقق قدس سره**  
**بحوز العقل وعدم تباين ليس**  
تعمل العقل معوز الهم سعدن العدد الخط كما يدل على



١٢ العرض والعمق وذلك عليه ايضاً قول

**الذي يتعين** حيث قال السيد الجليل

على الوجه المذكور حتى يكون

هذا فكيف يمكن ان يضطر

في الجسم بل معنى هذا

بعد احد

العرض

منه

هذا هو

منه

في جبال ان

باعد وليس يعني انه منقسم بالقطر

من شأنه ان يفرض فيه هذه القسمة

بأن يعرف الجسم وهو ان الجوهر الذي كذا صوت

وهو ما هو ما هو ثم سائر الابعاد المفروضة بينهما

وهي ان كانت مسكاه ولوضاها امور ليست مقبولة له بل هي

تابعة لجوهره اشئ كلامه **اقول** نعم من كلامه هذا

احدها ان المراد بالفرض المذكور في تعريف الجسم هو هو

والخطوط وتعمل العقل بعونه الى

لان يكون المفروض ولا

عمقاً لا

الصف

اولاً

بحقيق الله

حسب يمكن ان يعرفه

الجسم باعتبار ذاته قابل للابعد

متصلاً باعتبار ذاته فانصاله ليس امر

ليس لاتصليته فانصاله امر مبرع عن نفعه الذي هو

مما في الثاني

بما ان هذه

المتعلقة بتقوية

النفس

الجوهر

هو

والله اعلم



ففهوم قولنا متصل بالمعنى المذكور متحد الجسم بدون ان يخفى  
 له اتصال بوجوده الى الخارج وهذه المقدمة نافعة جدا في  
 الباهين الالية في جواب من قال ان هذا التعريف غير مانع  
 لدخول الهيولى فيه ونجى محافظتها ومما يتعلق بالتعريف  
 المذكور **فليس سر في المواقف**  
 ان  
 ذات الجوى  
 قلت  
 قلت  
 المتقدمة  
 هذه الجوى  
 في حوالها هذا  
 بالصورة فالمقصود ههنا تعريف  
 بان المقصود ههنا تعريف الجسم الذي  
 بيان حقيقة واجزاها الخارجية ليس الا المركب من الهيولى

وكان

بيان حقيقة واجزاها الخارجية ليس الا المركب من الهيولى  
 دون ما يدرك في ابدى النظر **ولعل المفترض** جعل الضمير في  
 قوله فالمقصود ههنا تعريفه رجعا الى قوله هذا الجوهر الممتد اعني  
 الصورة الجسمية من حيث هو صورة جسمية وليس هذا  
 بل الضمير المذكور راجع الى قوله الجسم **النظر المقصود**  
 قد يسهل ان المقصود ههنا تعريف الجسم في **مراي**  
 الجسم الجسود **وهذه هي الكون**  
 الى كون  
 الاحتمال  
 لان المقصود  
**واما ما قاله السيد**  
 من ان صدق الحد المذكور على الصورة  
 الصورة الجسمية تتحد مع الهيولى في الاشياء  
 ذات وحدة في الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان نفرض

هذا المقصود  
 في قوله  
 هذا السؤال



وحدها خط مع ظهور ان كل خط يفرض فيها يفرض في  
 المجموع **فقد ما مل روحه** احدها ان كون الصورة  
 مع الهيولى في الاشارة الحسية بل هاديات واحدة في  
 الخارج كما حققناه فكيف يجوز ان يفرض فيها وحدها  
 خط مع **فقد** يفرض فيها يفرض في المجموع  
 فيه **فقد** ان كون الصورة مع  
 الهيولى في الاشارة الحسية **فقد**  
 يصدق هذا **فقد**  
**سدا**  
 انما صدق  
 فيكون  
 فيكون الهيولى لا يمنع الصدق **فقد**  
 بذلك علم صحة قوله **فقد** فكيف  
 وان التعريف لا يصدق على غير الصورة الحسية

فلان المجموع المركب من الهيولى والصورة الحسية المهيولى  
 في الاشارة الحسية لا يمكن توهم الخطوط فيه الا بالاسطة  
 الاخر الذي هو الهيولى فلا يكون امكان فرض الابعاد نظراً  
 الى ذات الجوهر من حيث هو ذات مركبة وانما ان الحكم  
 بانها ذات واحدة في الخارج على **فقد**  
 السؤال لانه قد بين مره في التركيب الخارج **فقد**  
 فيكون الجسم **فقد** مركب في الخارج من الجوهرين  
 المتحديين في الذات احدهما هو الابعاد يمكن ان يفرض مع  
 الاخر هو الصورة والباقي الذي طرأ عليه هو الهيولى  
 ولا يصدق على ذلك المركب انه يمكن فرض الابعاد فيه  
 نظراً الى ذات المركب من حيث هو ذات المركب انما يمكن  
 فرض الابعاد فيه نظراً الى ان ذات الهيولى متحد مع الصورة  
 بالعرض وعلى تقدير حمل التعريف المذكور على المبدأ الذي  
 هو مدار السؤال المذكور لا يندفع بهذا الجواب وخلاصة هذا



الظن ان اذا اختيران الهوى والصورة يتحدان في الذات  
 على ما اختاره المجيب لزم ان تلك الذات مركبة من حسنة  
 هي والهوى الى معنى مع زوال الصورة فطربان الصورة  
 الاخرى وهي الجنس بشرط لا من حسنة اخرى هي الصورة  
 التي تقدم وهي الفصل بشرط لا وان يكون  
 كل منهما من جنس واحد مغاير لوجود الاخر  
 الكل وظن ان منشأ امه هنا الا الصفة  
 الجسمية لا اصل ذات الهوى فلو حل التعريف على ما ذكر  
 سيد المحققين قدس سره من المعنى المتبادر الذي هو ان  
 منشأ امكان فرض الابعاد ليس لانفس الذات ولم ينشأ  
 من غيرها سواء كان حراً او خارجاً لم يندفع السؤال  
 المذكور بهذا الجواب سواء اختيران حربي الجسم الذي هو  
 مركب من الخارجين في الذات بالعرض ولا بالذات  
 ان يحل التعريف المذكور على غير المعنى الذي اعتبره سيد المحققين

**نور الله مرقد** وهو ان منشأ امكان فرض الابعاد  
 ليس امر خارجاً عن الذات فيكون التعريف غير صادق على  
 الهوى والاعتقال صيرورة اعم بعد اثبات الهوى على انها  
 جوهر مغاير للصورة الجسمية على ما هو المشهور لا  
 بالمقصود لما مر فان قلت هذا انما يصح ان لو  
 جعل قوله وحدها قدراً للصدق ليكون معناه انه لا يصدق  
 التعريف الا على الصورة الجسمية واما اذا جعل  
 قوله وحدها قدراً للصورة الجسمية ليكون معناه انه لا يصدق  
 التعريف المذكور على الصورة الجسمية بدون الهوى فلا  
 يلزم ان يحل قوله نظراً الى ذات الجوهر على المعنى المذكور ولا  
 بل لا يولى ان يحل على المعنى المذكور ثانياً فيتم الجواب الذي  
 ذكره **سيد المرقد نور الله مرقد** قلت جوابه لا يبيح  
 الا بان يقال انه لا يمكن فرض الخطوط بالذات في الصورة  
 الجسمية وحدها لا بان يقال فرض الخطوط فيها مستلزم



الخطوط في الهيولى وفي المجموع كما تعرض له قدس سره في  
**حوادث المدفوع قدس سره** على مذهب الهنود  
 على ما يدل عليه قوله على ما تحققت وهو ان الصورة الجسمية  
 تتحد مع الهيولى مع كونها تمام ماهية الجسم المركبة  
 والصورة في الخارج بدليل **قول الشيخ في طبعها**  
**الشفافية قال** ان لكل جسم طبيعة وصورة  
 عرضا **ثم قال** وصورة هي ماهيته الخارجة هو ما هو  
 الصورة الجسمية جزء خارجي للجسم الذي له جزء آخر هو  
 الهيولى فكيف يمكن ان يقال انها تمام مهية ذلك الجسم  
**وقول الشيخ المذكور لا يدل على ذلك** فانه قال انها  
 الجسم هي ماهيته ولم يقل الصورة الجسمية هي ماهية الجسم  
 وصورة الجسم قد يطلق على ماهية الجسم وقد يطلق على  
 الصورة التي هي عمل الهيولى وبصورتها فيها يتجلى الجسم  
**ومراد الشيخ** من صورة الجسم في العبارة المذكورة

هو المعنى الاول **وهذه الحوادث في غير طراز على المذكور**  
 يعلم ما بعينه وهو ان يقال المراد من هذا التعريف ان  
 هو جوهر متضمن لما هو فيه الابدان الثلاثة **ولعل قدوة**  
**الحكام صاحب الشفا** اشار الى هذا بقوله وهو ان الجوهر  
 كذا صورته على ما هو عليه يعلم ان لسؤال سيد المحققين في  
 التعريف المذكور بعينه نظرية كلام **سيد المدفوع قدس سره**  
**جوابه على شرح الخرد** حيث قال لا يمكن تعريف الانسان  
 بالحيوان الناطق لان الناطق هو النفس والحيوان هو  
 ولا يصح حمل شيء منهما على المجموع فلو عرف الانسان بالحيوان  
 الناطق لزم ان لا يصدق الا على جزء فلا يصح تعريفه  
 بل انما يصح تعريفه بجزءه وهو النفس **ولما وقع هذا السؤال**  
**الله علقته على شرح الفوائد** بالمراد بالناطق  
 الذي جعل فصل الانسان معنى كونه عليه وهو مفهوم قولنا  
 متضمن لمبدأ الآثار الخاصة اعني النفس الناطقة



بان الماد بالجوان الذي هو جنس الانسان من كل عليه  
وهو مفهوم قولنا جوه متضمن للابعاد ومنشأ النشوء  
الاحساس وهو صادق على مجموع البدن والنفس

فان ذكرني

موضع كثيرة ما يلوح اليه منها ما ذكر ومنها ما قال في منطق  
الشفاء ضرورة من قال ان الناطق اعم من الحيوان من قال

من ان الماد بالناطق مفهوم قولنا صاحب النفس منشاء  
للاما الخاصة وتفسير الناطق بما ذكرت من اعتبار النفس

او من هذا لانه يصدق على البدن وحده انه صاحب  
النفس لانه انما يتحرك في اعتبار التضمن كما لا يخفى والعرض

ان السؤال المذكور لا يتعلق بخصوص تعريف مركب المركبات  
الخارجية بل بحري في جميع تعريفات المركبات الخارجية

في الكوا والاعرفها اعتبار التضمن ولما كان هذا الاعباد  
احراً مفرداً عند المتقدمين في جميع تعريفات المركبات

له في مثال الانسان والاجسام التي تعلم نفسها انها مركبة في  
الخارج **ولم يحار في هذا السؤال في التعريف المركب**

وهو ان الجوه بالمعنى المشهور عند المتأخرين الذين قالوا ان  
الجسم من الهيولى والصدرة ليس بجنس للجسم ولا منزه مسأله

بل انما اللامحرم المساو له الجوه بالمعنى المشهور عند المتقدمين  
وهو الماهية التي اذا وجدت في الخارج ليس حاكماً لشيء

فانه يكون في التحديد المذكور اشارة الى ما هو جنسه انما  
هو هذا المعنى الذي لا يصدق على الصدرة الجسمية وهذا

وهي الفصل شرط لانه لا يصدق التعريف المذكور بعد ان كان  
القابل للعباد على ما يقابلها بدون اعتبار الخارج على ما هو

الاهل للمركب من جنس الجسم وفصله وخلاصة هذا الجواب  
ان الجوه المتأخوذ في تعريف الجسم انما هو معنى الموجود لا

محل كما هو المتعارف عند المتقدمين لا معنى الموجود في موضع  
كما هو المتعارف عند المتأخرين القائلين بالهيولى فانه انهم



من قول صاحب الشفاء **شكر الله سبحانه** حيث قال فيها  
تعريف للجسم فقد جرت العادة بان نقول ان الجسم هو <sup>طوله</sup>  
عريض عميق اشارة الى ان هذا التعريف للتقدير الذي <sup>يشوب</sup>  
الهيولى والافتقار في ان معنى الجوهر عندهم هو الماهية التي  
وجدت في الخارج لا يكون في محل اد لا فرق بين <sup>المحل</sup> <sup>الموضع</sup>  
عندهم كما هو مقرر عند الاشراقين وبقية الجوزة وفي الجملة  
وجب التعريف احدا لثاويلين احدهما ان المراه قابل  
الابعاد ما تضمن لقابل الابعاد وثاينها ان المراد <sup>الحق</sup>  
لا يكون في محل وعلى التقدير الثاني لا يصدق <sup>المركب</sup> <sup>الاصلي</sup>  
من الهيولى والصورة وهو الجسم بعد تيم بهان مركبه ولا  
يصدق الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركيبها <sup>نسب</sup>  
الا وهو كون التعريفاتين الخيتين اى كانت لا يصدق <sup>الا</sup>  
على المركب على تقدير تركيب الجسم في الخارج وحيث لا يصدق  
الا على الصورة الجسمية على تقدير عدم تركيبها في الخارج <sup>وجب</sup>

شكر

ليست موضع النزاع ولا يمكن حمل النزاع في ان الجسم مركب  
من الهيولى والصورة في الخارج وعلى النزاع اللفظ وايضا  
بحال يحمل الجوهر المذكور في تعريف الجسم على المعنى المذكور  
انفا اي الموجود لا في محل يمكن اثبات ان الهيولى التي هي  
حاصلة للصورة الجسمية جزء للجسم لاحاطة الجسم وبذلك  
صير لما في ارجح وهما هنا جليان احزان لا يرد المذكور  
في التعريف المذكور احدهما ان الصورة الجسمية ليست الا  
احزان عن الهيولى فلا تكون الا محيية اتحادية للهيولى  
كما سأتى بحقيقته انشاء الله الحكيم ولم يمكن فرض الخطوط  
فهي بالذات بدون الهيولى ولا هي الهيولى بدورها انما  
يمكن فرض الابعاد والخطوط الا انه مجموعهما بالذات فلا  
يدخل في التعريف الا المجموع بعد ان حمل التعريف على ما  
المباد منه وهو ان المراد قابل الابعاد ما هو قابل <sup>الحال</sup>  
لا باعتبار اخر خارج وثاينها ان الصورة الجسمية <sup>تكونها</sup>



حسبه اتخاذية للهوي لم يكن جوهرها ولا عرضا لانها  
ح لست موجودة بالذات بل انما يكون موجودة بالعرض  
على شبه وجود مفهوم ايضاً وما ينقسم الى الجوهر  
والعرض انما هو الموجود بالذات كما صرح برصاصه  
الشفا قدس الله سره العزيز وعينه وعلى هذا لا يصح  
التعريف المذكور الاعلى المجموع المركب من الهوي لم  
الصورة وانما اخبر هذين الجوانب لانها في الغالب  
لما هو المشهور من ان الصورة جوهر قابل للاجساد  
والاخير بخلاف لقسمه الحكيم الجوهر الى الجواهر الحسية  
التي احدها هو الصورة الجسمية ولعل جعل الصورة  
الجسمية جوهر انما هو على سبيل المسامحة والتشبيه  
بملغة في رد من قال انها عرض وهذا غاية ما يمكن  
في دفع الالزام المذكور من الاجابة واختيار احدها  
مؤكد اننا طري هذه الرسالة واما الجواب المرفوع

عندي فليس الجواب الثاني من الاجابة الاربعة  
الاخرى ولنرجع الى موقع الدليل المذكور لاثبات الهوي  
وهو ان ملخصه ان الجسم المفرد محمولين هما من جوهر  
الجوهرات احدها انه جوهر وذات له استقلال لست  
كالحسنة والبياضة القيام بالغير وانها انما  
عرض عميق وبعد ابطال الجزء الذي لا يحوي ثبوت  
منه متصل اي قابلا للجهاد وتخذ كل من هذين الجوانب  
صفات الثاني الجسمية المشهورة فان العلم بانصاف  
الجسم هما مدعى ولا يمكن ان سلنا عن الجسم ولا علم  
لانصاف الجسم هما بعد تحقق الجسم وهما مقدما للمدعى  
الجسمية بالذات على نحو تقدم الثاني ورفعها عن شي  
لوجب دفع الجسمية فاما بحكم بان الشي مالم يكن جوهرها  
ومتداً بل قابلاً للاجساد مالم يكن جسماً وان مالم يكن متداً  
بل قابلاً للاجساد مالم يكن جسماً فلهذا الصفات الجسمية



كلها في هذين الجولين وبهذا يعلم انهما ذاتيان للجسم ثم  
 انما جردوا في المذهب بل القابلية للبقاء مع بقاء الجوهرية  
 وجود الجوهر بدون القابلية للبقاء مع امكان  
 طريقتها اما الاول فلان الجسم المفرد اذا طرأ عليه  
 الانفصال زال عنه قابلية الابدان التي لا تبقى جديدا  
 المتصلة كما قربت الاشارة اليدوم يراى عنه الجوهرية  
 والاولى من مجموع الانفصال الانفراد بالكلية وهو  
 بظن بالبدنية وباقى العقلاء وسندكر النسبة عليه  
 انشاء الله تعالى واما الثاني فلان لمجموع الجسمي المفرد  
 اللذين حصل من انقسام الجسم المفرد اليهما الجوهرية  
 وليس لذلك المجموع المتصلة والقابلية للبقاء دون  
 شأن ان يصير متصلا وقابلية للبقاء كما كان اولا  
 فثبت في الجسم جوهر قد يكون متصلا وقابلية للبقاء  
 وقد يكون غير قابلية لها بل عسا مع المتصلين الاخرين في ذلك

الجوهر والذات هو الجوهر والذات فالبقية للبقاء  
 قولنا قابلية للبقاء الجولي على ذلك الجوهر هو الصورة  
 فثبت ان الجسم ذاتين نعلم عند في الخارج احدهما  
 مع بقاء الاخر في ذلك فثبت ان يكون مركبا في الخارج من  
 الجوهر والصورة كما يكون مركبا من الجنس والفضل  
 سياتي ما بحث اخر يتعلق بهذا البرهان بعد ان يراى المشهور  
 انشاء الله تعالى **ومن البراهين التي تقرر عندي**  
 ان يقال جميع الممكنات مشتركة في ان ليس لها وجود  
 لذاته بل وجود الممكن ليس الا ارتباطا بغيره فجميع  
 الممكنات مشتركة في اصل واحد هي امور مرتبطة بغيرها  
 من الربط صحيح لان يطلق عليها مفهوم المجموع الذي  
 هو ثابت لذلك الاصل بالذات وذلك الاصل هو  
 الحقيقة الذي سمى بالصوفي اذا اعتبر بشرط الامادة  
 الكمال ولما عند الحكماء تسميه مطلقا فاعلم ان الكمال لا نسبة



الممكنات اليه بالاتحاد لا بالقبول وسياقي تحقيق الحق  
 انشا الله تعالى ان الموجود الحقيقي وجد عشر عقول  
 او سبعين وليس شيء منها ممتداً ولا قابلاً للامتداد حيث  
 يصرف اجزاء مقدار مدونه والممتدات انما توجد  
 من الموجود الحقيقي بواسطة تلك العقول فلا بد ان  
 مرتبط الممتدات بالعقول التي هي مرتبطة بالموجود الحقيقي  
 لتصور وجوده فلا بد من واسطة اخرى بين العقل و  
 الممتد بحيث مرتبط الممتد بتلك الواسطة التي هي مرتبطة  
 بالعقل الذي هو مرتبط بالواجب وجبان يكون تلك  
 الواسطة بحيث لا يكون ممتداً ولا متصله ولا منفصلة  
 باعتبار ذاتها لصرفها مع ممتداً ومصلحاً واحداً وثباتاً  
 للابعاد وتارة منفصلة بل متحداً بالمتمصلين وهذا هو  
 المتوسط بين العقل والممتد المناسب للعقل من حيث ان  
 لا امتداد له في ذاته والممتد من حيث انه صالح لقبول

الابداد والاتصال والافتصال هو الذي سمي عند الحكماء  
 بالهولاء الاولى وعند الصوفية بهيولى الاجسام فخرية  
 هذا الدليل الذي هو حقيق بالتسمية بهيولى فخرية  
 ان الممكنات انما توجد باارتباطها بالموجود الحقيقي  
 لا بان وجودها فارسط به ولا بان ارسط فوجدت  
 بل انما توجد مرتبطة به نوعاً من الربط الذي لا يوجب  
 نصف بل انهم الموجود الحقيقي الذي لا يوجب مدونه اعتباراً  
 ولا يمكن ان يحصل هذا النوع من الربط بين الصور  
 الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شأئية التركيب  
 لا اعتباراً وبين العقل الذي لا يتصور له جزء بدون ان  
 تحققوا مرتبتهما له مناسبة بكل منهما من حيث هو والحق  
 وما اشبه هذا الاعتبار باارتباط الحفظ بالنقطة المحددة  
 به لم يتوهم كونهما شيئاً له فانزكحاً لا يمكن ارباط الحفظ  
 الماشتم بحركة النقطة بذات النقطة بدون تكررها



لظهور النقطة المتكررة المتعددة في الوضع كذلك لا يمكن  
ارتباط الممتدات بالوجود بل بالعقل بدون ظهور العقل  
وتجليه بذاته بحيث يكون لكل جزء من أجزاء الممتد  
بذلك العقل الذي هو اللاحاد المبدأ لتلك الأجزاء  
شأناً عاماً في جميع أجزاء الممتد **والله هذا المعنى**  
**الحكما** يقولون ان الخط يحصل بحركة النقطة في جهة  
من الجهات والسطح يحصل بحركة الخط في جهة مضافة  
لتلك الجهة والجسم يحصل بحركة السطح في الجهة  
لتسبب الجهات فإشار بالنقطة الى العقل الذي هو اللاحاد  
الابجاد الحق الخلق الذي عندهم خلاصة هذا التشبيه  
ان النقطة تحدث الجسم تسلياً وحركة في جميع الجهات  
فالنقطة مناسبة ما الى العقل والممتد في جميع الجهات  
لحاصل حركتها بشرط وحدته الاتصالية هو الصورة  
الجسمية والمتكررة من تلك النقطة المعينة سواء كان

على

على ثوب الاتصال والانفصال هو هيولى الجسم وكل  
النقطة السائلة متعينة بالشخص كان الممتد في جميع  
الجهات الحاصل من حركتها بالاتصال أيضاً أمراً واحداً  
ولما طرأ عليه الانفصال لم يكن كونه متصلاً لكن يبقى  
المعينة بالشخص وسقى كثرها على ثوب الاتصال أيضاً في  
كل من القسمين على ثوب الانفصال في مجموعهما فالمتكرر  
تلك النقطة المعينة سواء كان على ثوب الاتصال والانفصال  
أمراً واحداً شخص وسقى خالف الاتصال والانفصال  
وفي حالة الاتصال يكون متصلاً واحداً قابلاً للبعد  
وفي حالة الانفصال يصير متصلاً بالتصلين بالعرض فهو هيولى  
وكما ان النقطة المتعددة المتكررة الحاصلة من النقطة الواحدة  
من الأجزاء ان كان لها انارة وخاصة العنصرية والوجود  
فيها لذلك لا ارتباطات العقل العاشر لظهوره في عالم  
الكون والفساد خاصة الجوهر والاستقلال الذي هو العقل



واستعداد قبول الانفصال وفي الجملة لا يهوى الجوهرية حصة  
العقل واستعداد لقبول الانفصال من جهة اشتماله على سائر  
ظهور العقلية فلو لم يعبر العقل العاشر مثلاً مستعداً إلى  
الظهور في عالم الخلق لم يحصل الممتدات التي هي العناصر  
ولا الهيولى التي هي هوية العناصر وهكذا الحال في جميع  
العقول العاقلة والآلات وهي لا تأكل **والله اعلم بالصواب**  
**المعنى قال الساطع الحكيم** العود عقل يتحرك فانهما رادوا  
بالعود الجوهر الى اوجده مرتبة العقول التي هي في مرتبة  
الاسمين ففي كلامهم هذا اشارة الى حقوق الهيولى والصور  
فان العقل مثبته بالنقطة السبالة الى تحركها في الجهات  
الجسم فانه كما ان النقطة بذاتها ساديه في الجسم وجميع اجزائها  
الفرضية كذلك العقل العاشر جوهر بذاته ساديه في جميع اجزائه  
فان العقل من حيث المجموع وفي جميع اجزائه العقلية والفرضية  
فان مجموع مرتبته وكذلك جميع اجزائه العقلية والفرضية

وبسبب الارتباط به حصل الارتباط بالوجود الحقيقي الذي  
هو موجب لوجود تلك الاجسام وكما انه يحصل من حركة النقطة  
امر متصل هو حركتها ينفق لقطع حصل من ظهور جوهرية العقل  
في جميع الجهات ولو ضاعها جوهر متصل هو الجسم الطبيعي  
وكما انه يحصل من حركة النقطة امر بالشيء محفوظاً تشخصه  
بالنقطة مع انزاج لا ترة وهو الحركة بمعنى القسطة كما هو المشهور  
فكذلك يحدث سبب ارتباط مجموع الاجسام التي تحت تلك  
القرينة مثلاً بالعقل العاشر امر بالشيء محفوظاً وحدة  
بالارتباط بالعقل الذي هو امر واحد بالشيء وهو الجوهر  
المرتبط بذلك العقل الفايض عنه في تحت ذلك الفلك هو  
الفايض والمستعد لان نصير متصل واحد او متصلين  
او ثلاثة متصلات او ما فوقها مما كان عدد اجزائها  
شاهداً فالوحدة الاتصالية والكمية الاتصالية الطرية  
لذلك الامر الواحد الذي لا يخرج عن وحدته وجوده بظهورها



وهذا الجوهر هو الهيولى الاولى للأجسام عند المشايخ  
ولذلك لا يثبت ما ذكره القوم مع زيادات محتاج إليها  
في تحقيق ذلك المطلب بعد نحو البرهان المذكور  
لحقن الحق فيه **قال السيد المحقق في جوابي حكمة**  
**العش في وضع معاني محتويات الأجسام في وضع المقام**  
**انها لا تشك ان الجسم جوهر ممتد في الجهات**  
على تقديرها سواء الجزء يكون ذلك الجوهر الممتد متصلاً  
في حدة اتم ليس فيه مفاصل بالفعل فهل هو في نفسه  
ممتد في الجهات ليس بعد متصل اخر هو عرض ممتد فيها او  
مع ذلك **ذهب الحكماء الى ان اتصال** هناك  
عرضاً متصلاً في ذاتها ممتداً وساراً في الجوهر المتصل بحيث  
اذا فرض من احدهما جزء يفرض بانا جزء من الاخر  
بل هو الحقد اتصال ذلك الجوهر بمعنى كونه متصلاً  
في ذاتها في حلقته بحيث يستند ذلك المتصل

ذهناً وخارجاً ونسبته الى الجوهر الممتد الذي هو الصورة  
الجسمية نسبة الى الهيولى ولذا سمي صورة الصورة الا ان  
الاستدلال بين الصورة والهيولى بحسب المناهج فقط  
واستدلوا على ذلك بان الجسم الممتد كالشعاع اذا لم يكن  
بشكل مختلف فجميعها باقية بتفصيصها وهناك  
زايل هو المقدار اثنى كلامه اقول اتصال  
مقادير الأجسام تابع ولا يزم اتصال جواهر الهيولى  
هي الصورة الجسمية لا بان يكون هذا اتصالاً  
ومتصلاً بل انما يكون متصل واحد جوهرى معين  
استداداً له ولو اُسطة يعينها عرضة حيثه وفي  
كون الممتد المتصل الجوهرى بحيث يمكن ان يمسح بمادة  
معين مركب مشاهية او كونه غير مشاهية في التمييز  
والمساحة وهذه الحسنة انما تكون معروضة للاتصال  
بالعرض وسببه الصورة الجسمية فتكون هنالك



متصل ويمتدعا على الاطلاق وهو الصورة الجسمية  
 ويعرض له الحشنة بعد الامتدادات وهذه الحشنة  
 مقدار للصورة التي متصل بذاته ولا اتصالا لعلوا  
 بتلك الحشنة بالعرض فهناك اتصال واحد منسوب  
 الى الصورة الجسمية والمقدارها بالعرض فاما  
 ان يرد بالجسم التعليمي هذه الحشنة فلزم ان يكون  
 له اتصال بالذات بل انما يكون له اتصال الجسمية بالعرض  
 ولما ان يرد بالجسم التعليمي الصورة الجسمية مع  
 امتداداته اى مع الحشنة المذكورة كان له اتصال  
 لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتراكه على الصورة  
 الجسمية **والاولى هو اول هذا الخارجه** **امسار**  
**تجصيله** قال فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال  
 القابل لعرض الابعاد الثلاثة فيه وهو غير المقدار وغير  
 الجسمية التعليمية والجسم الذي يستعمل في تعاليمها

المعروف

المعروف بالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية مأخوذة  
 مع مقدار من غير التفات الى المادة واستاد اما ليس  
 كلامه ظهر لك بطلان ما قيل من ان الجسم التعليمي متصل  
 باتصال اخر غير اتصال الصورة الجسمية بان يكون  
 متصلا بالذات مع بطلان ما قيل ان للصورة الجسمية  
 اتصالا بالعرض متبعية اتصال الجسم التعليمي والجملة  
 لما ذكرنا من ان الاتصال بالذات انما يكون للصورة الجسمية  
 مما حكم بصحته كل منصف له تاما صادقا وهو في  
 التصريحات **الحكما كالشيخ وغيرهما واما امسار**  
**فكلامه المذكور** في ان الاتصال بالذات انما يكون  
 للصورة الجسمية **ولما الشيخ فقد ذكر في مواضع**  
**الشفاف منها ما هو صحيح في ذلك** منها قوله في مباحث الامور  
 في الهيات الشفافة **واما الكميات المتصلة فهي متوالية**  
 المتصلات اما الجسم الذي هو لكم مقدار المتصل الذي هو

وهنا



بمعنى الصورة ثم قال بعد وهذا المقدار هو كون  
 المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة ولا شيء المسح ان  
 يومهم غير مشاهة فوهما وهذا مخالف لكون الشيء بحيث  
 قبل فرض الابعاد المذكورة اي الابعاد المطلقة  
 على قولهم فان ذلك لا يختلف فيه جسم وما ان  
 يمسح بكذا او لا لا يغير مسحه بكذا البتة فقد يختلف فيه  
 جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم وذلك صورته  
 وهذه الكمية لا تشارك تلك الصورة في الوهم البتة  
 لكن هي الصورة تفارقان المادة في الوهم ومنها ما  
 ذكره في اثبات انهولى من قوله ولو انك اخلت  
 شمعة تشككتها بشكل افترضها ابعاد بالفعول بين تلك  
 النهايات معدومة بمقدرة محدودة ثم اذا غيبت  
 ذلك الشكل لم يبق شيء بالفعول واحدا بالشيء ذلك  
 الحد ذلك القدر لحدث ابعاد اخر مما لفت ذلك

كذا مرة

العلم

العلم  
 بهذه الابعاد هي التي من بابكم ثم قال العلم  
 بالحققة صورة الاتصال القابل لما قلنا من فرضها  
 البتة اي على الاطلاق وهذا المعنى غير المقدار في  
 القليلة فان هذا من حيث له هذه الصورة لا يخالف  
 جسيما اخرنا كذا كبيرا وصغرا لا يتناسبه بانه معدوم  
 عاد له او مشاركت او مباين له فلما ذلك له من حيث  
 هو متولد ومن حيث جزء منه تولد وهذا الاعتبار  
 له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها ولهذا ما يكون  
 الواحد محل وكما نف بالانفصاف والتبريد يختلف  
 جسيمته وجسميته التي ذكرناها لا يختلف ولا يغير  
 فالجسم الطبيعي جوهر هذه الصفة وما قولنا الجسم  
 القليل فاما ان يقصد به صورة هذا من حيث محد  
 مقدما ما خوخ من النفس ليس في الوجود ويقصد  
 مقدار ما ذ واتصال بهذه الصفة من حيث له اتصال

بالجسمية

الجسمية



محدودة كان في النفس وفي مادة فالجسم التعليمي  
كان عامر من حيث ذاته لهذا الجسم الذي سماه اشياء كماله  
اقول استدلال الشيخ رحمه الله بالدليل المذكور  
اولا في كلامه اي استدلال الاشكال على تبدل الابعاد  
لا على تبدل مقدار الجسم ثم استدلال على تبدل مقدار  
الجسم بالتخلل والتكاثف وذلك لان في صورتي  
التخلل والتكاثف سقل الجسم من مقدار الى اخر  
لهذا يتغير تكسيره ولما في صورة تبدل الاشكال  
فانما يتغير ابعاده بان سقصد من طوله ويزيد على  
عرضه او عمقه ولا يتغير اصل مقدار الجسم وهذا  
لم يتغير تكسيره بل انما يتغير حدود المقدار والمقدار ذاته  
بان سقصد البعض وهذا البعض لا نفس المقدار هو  
كون الجسم بحيث يمسح بكذا كذا مرة وهذا المعنى لا يتغير  
في الجسم بغير اشكاله فقط **قول سيد**

**المقدور حيث قال الجسمية** باقية بشخصها  
فكذلك بقيت حيثية التي هي المقدار وقوله في حاشية  
اخرى على الشرح المذكور من ان لا يخفى في ان المقدار  
الذي طوله ذراع مثلا وعرضه نصف ذراع وعمقه  
شبر معا لشخص ما يكون طوله شبرا مثله وعرضه  
ذراعاً وعمقه نصف ذراع فقد لم يتبدل المقدار  
قطعا من تبدل الاشكال لا يعني حاله فان مقدار  
الجسم الواحد الشخص المتغير اشكاله فقط بدون التخلل  
والتكاثف انما هو امر واحد بالشخص قد يتغير مقدار  
طوله وعرضه وعمقه وكما ان هذا التغير لا يوجب  
بغير الصورة الجسمية بالشخص مع اجزاء قوله فيها  
بان يقال لا يخفى في ان الصورة الجسمية التي طولها  
ذراع مثله وعرضها نصف ذراع وعمقه شبر معا  
بالشخص ما يكون طولها شبرا مثله وعرضها ذراعاً



ومحمدا نصف دراع فلذلك لا يوجد غير مقدار <sup>للجسم</sup>   
 المتخصص الذي هو الجسمية المذكورة فان منع احد   
 المخالفة بالتخصص في صورة اجزاء الدليل في تغيير   
 الصورة الجسمية يتوجب هذا المنع لعينه على تقدير   
 اجزاء الدليل في تغيير المقدار في مقدار نفسه مع   
 لعدم التكسير فادام التكسير في صورة الجسم في   
 مقداره وايضا فالدليل المذكور اى تبدل الاسكال   
 لا يدل على ان الجوهر المتعدد للجسمات المتصلة في ذاته   
 عرضا متصلا في ذاته عمدا سارا كما ذكره السيد   
 المحقق قدس الله سره العري كما لا يخفى وايضا في التام   
 في كلام الشيخ المذكور ظهور قوله قدس سره في   
 الحاشية هناك عرضا متصلا في ذاته في قوله <sup>الجسمية</sup>   
 اتصال ذلك للجوهر في ذاته مرة فان عبارة <sup>للكمال</sup>   
 صحيحة في ان الصورة الجسمية في حدة اتها بل

اعتبار

اعتبار عارضها ممتد متصل وايضا له بصيرة متناهية   
 لا اتصال عارضها بالعرض كيف يقع ان يقال ان   
 الذي يتأخر عن مرتبه ذاتها في الوجود ايضا لها حقيقة   
 فانه لو كان العارض اتصالا لذلك الجوهر كما <sup>السيد</sup>   
 قدس الله سره روي العا الى ان لا يكون لذلك الجوهر في   
 حدة انه بدون اعتبار العارض اتصال وهو بطلان   
 لا يخفى بعد التامل فيما نقل من شيخ سابقا فله تكثر   
 مرة من ذلك واعلم ما حكاهم السيد المحقق قدس   
 سره في تلك الحاشية هو كلام افضل المحققين   
 اكمل المدققين نصير الحق والدين محمد الطوسي رحمه   
 الله حيث قال في شرح الاشارة ان المادة <sup>المقطعة</sup>   
 بذاته في مجزأ اثبات الهيولى هو الصورة الجسمية   
 وهي التي من شأنها الاتصال لذاتها واتصالها هو   
 كونها بحيث يلزمها الجسم الغليظ في ذلك <sup>الاستدلال</sup>



الذي في الشبهة حال كونها كره او مكعبا او مستطيلا  
 الاسكال واقوالا لا يلزم من كلام هذا المحقق من ان  
 اتصالها هو كونها تحت اء ان يكون العارض لها هو  
 بل انما يلزم من ان كونها تحت الوقيين امتدادا ان كان  
 اجزاؤها الفرضية مشتركة للحدود هو اتصالها وان من  
 ذلك ان تلك الحشية هو متشابه الاتصال للجسم التعليمي  
 وايضا لا يلزم من تسمية الجسم التعليمي بصورة الصفا  
 الحقيقة على سبيل التشبيه انه اتصال لها بالحقيقة فان التشبيه  
 ليس الا في حصول نوع من التقيد لا في انشاء الاتصال  
 اذا تقدم هذا عرف حال قوله قدس سره ومعنى كون اتصال  
 في خ انه في حد نفسه تحت يستلزم ذلك المتصل العرفي  
 فان ما خذ انما هو امرانفاس كلام افضل المحققين قد  
 عرف معنا الصريح الذي لا يلزم منه ما هو مقص السيد  
 المحقق من اثبات المتصلين بالذات اثبات العارضة

نقل

متصل بالذات وهو اتصال الصورة الحقيقية للجسم الحقيقية  
 بل يلزم من ان يكون اتصال العارض الذي هو الجسم التعليمي  
 انما يكون تبعه اتصال الصورة الحقيقية الذي هو  
 المعقولة المقدمة على ذلك العارض في ذلك الجسم الحق الذي  
 في الجسم الا انه لا يحد في الجاهات المعروضة لتعين امتداد  
 انه فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجاهات الدالة على الحالة  
 يكون تعين امتدادا ترى تعين كان سواء كان تعينا  
 ما او تعينا مخصوصا كان صورة جمعية وجوها واذا  
 اعتبر من حيث هو متعين معين ما كان جها تعليميا مطلقا  
 واذا اعتبر من حيث هو متعين معين مخصوصا كان جها  
 تعليميا مخصوصا فان فصل الجسم التعليمي ليس الا بتعريف  
 قولنا قابل للابعاد الدالة على الاطلاق بدو اعتبار  
 تعين الابداد مطلقا وقابلية الابداد انما يتصور اذا  
 كان متصلا بالذات فيكون له اتصال بالذات بل هو



اعتبار العارض ليكون قابلاً للابعاد بدون اعتبار العارض  
**ولهذا قال الشيخ الرئيس في التكملة العارضة**  
 بالفارسية در حد ذات پوسته است که اگر کسی بخواهد  
 قابل ابعاد بنویسد و اما آن که گویند الجسم قابل للابعاو البقية  
 باحد من البقيات او بالبعدين المخصوصين فهو عارضا  
 للجسم و مما يدل على ان في الجسم عمدا واحدا له اعتبارا  
 والبعدين قول الشيخ حيث قال بعد ذكر ما نقل عنه وايضا  
 اعتبار ان يقبل فرض بعدين من على صفة الابعاد الثلاثة  
 اعني بعدين فقط سقاطعان على رتبة قائمة وايضا انه  
 قد لا يمتنع وكون اعظم واصغر وان يفرض فيه ايضا  
 ابعاد بحسب اختلاف الاسكال فلنا في هذه الاحوال في  
 اما بقوله لفرض البعدين فاما يكون له ذلك لا نهائيا  
 الجسم الذي هو قابل للابعاو الثلاثة من حيث هو نهاية  
 مثل ذلك لا انه نهاية مطلقا مقتضا ان يكون قابلاً

كفر

لفرض بعدين وليس لهذه الجهة مقدار بل هو هذه الجهة مضاً  
 وإذا كان مضافاً لا يكون مقدراً وكيفاً ولما انه مقدراً  
 فهو الجهة الاخرى التي يمكن ان يخالف غيره من السطح في  
 القدر والمساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول وجه  
 لكنه من الجهتين جميعاً عرضاً شفو وجهه ولا نه هذا  
 الكلام على المطلوب المذكور ان الشيخ اعتبر الاطلاق  
 والبعدين في السطح على نحو اعتبارهما في المفضل الممتد في  
 الجهات الثلاث ولا نزاع لاحد من ان السطح السطح  
 متصل واحد هو عند الجهتين قد اعتبر طائفة في الاستدلال  
 ثامره واعتبر تعيينها اخرى هي الجسم ايضا لا يتحقق الاصل  
 واحد هو عند الجهات الثلاث قد اعتبر طائفة في  
 الاستدلال ثامره واعتبرها اخرى ليكون على مثل السطح  
 طائفة ان الشيخ اعتبر في الممتد في الجهات الثلاث الاطلاق  
 والبعدين وحكم نحو هذه عند اعتبار الاطلاق واعتبار



الممتد في الحسنيين فقط الاطلاق والتعيين وحكم بعرضته  
 عند كل من الاعتبارين اشارة الى انه مخالف للمتمد في  
 الجهات الثلاث الذي هو الصورة الجسمية فان ليس في  
 الاعتبارين جميعاً جوهر ولا عرضاً بل باعتبار الاطلاق  
 في الاستداد فقط يكون جوهرًا وظهر منه ان المتمد في  
 الجهات الثلاث المتصل في حدة اتمه واحداً لذلك اذا  
 اعتبر على الاطلاق كان جوهرًا واذا اعتبر على التعيين  
 كان جسمًا تعليمياً وعرضاً او تحقق هناك عرض هو  
 الجسم العقلي ان اردنا الجسم التعليمي حيث المتصل في  
 الجهات الثلاث كاحد فان قلت لازم ان لا يكون الجسم  
 التعليمي عرضاً على تقدير كونه عبارة عن الصورة الجسمية  
 معتبراً فيها بعد الاستدادات لانها لا يكون مركباً من الجوهر  
 والعرض بل صديق عليه تعريف العرض قلت لله  
 معنى عند القدماء كما مر وهو هيئة اذا وجدت في الخارج

كانت لا في محل ولا معنى عند منى الهيولى وهو هيئة اذا  
 وجدت في الخارج كانت لا في موضع والمركب من الجوهر  
 بالمعنى الثاني والعرض لا يلزم ان لا يكون متدياً في تعريف  
 العرض فان العرض هو هيئة اذا وجدت كانت في موضع  
 ولا يخفى في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها الهيئة  
 متدي في هذا التعريف فان ذلك المجموع انما يوجد  
 في الهيولى التي هي موضع لذلك المجموع فانها بالنسبة  
 الى الصورة الجسمية وحدها على ان الموضوع لكنها انما  
 يكون موضوعاً بالنسبة الى المجموع المركب منها ومن العرض  
 ثم المركب من الجوهر والمعنى الاول والعرض لا يدخل في تعريف  
 العرض بله وايضاً اذا اعتبر في تعريف العرض الموجود  
 بالذات فلا يكون المركب المذكور داخل فيه وسبب ان  
 تمام الكلام فيه والعرض من جميع هذه الامور بان قاله  
 الابعاد الثلاثة بالمعنى المذكور على الاطلاق معناه



الطبيعي وهذه مقدمة من مقدمات اثباتها  
ومنها ان الجسم المفرد المتصل القابل له تقسام الوحي  
قابل لطريقتين الانقسام عليه في الخارج من حيث  
جسم **وخلصه ليهم على هذا المطلب** هو ان  
الصورة الجسمية طسعة واحدة بالتعدد لا تتعدد الاكليم  
والحد في جميع مديات افرادها ولو كان افرادها غير  
مختلفة بالذاتيات من حيث كونها صورة جسمية كما يعلم  
عندنا لما قلنا في افرادها وتبينها اليها فانه اما ان  
يكون الصورة الجسمية التي هي المتصل بالذات المتعددة في  
الجسمات الثلاثة من حيث هو مختلف فيها جنساً لا فرداً او في  
نوعية لا يصح ان يكون جنساً لانه يمكن ان يتصور  
انها وجدت بمختلفة بالاسباب التي هي جسمية فقط  
بالزيادة امر فيها محصلها وان تصور ذلك كما قلنا  
لذا يحتاج الفصل في بحثي بوجدتها محصلاً **قال الشيخ**

لها

**الرئيسي في الشفا** ان طبيعة صورة  
الجسمية في نفسها من حيث هي صورة الجسمية لا يتصل  
طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان يتنوع بقصورها في  
عليها بما هي جسمية فان دخلها فصول يكون امرها  
اليها من خارج واما ان هذا هو الجسمية اذا خالفت  
اخرى فيكون لا جهلان هذه حارة وبك باردة او حارة  
لها طبيعة واحدة وبك لها طبيعة مائة وليس هذا كما  
الذي ليس في هونته شأ محصلاً مالم يتنوع بان يكون  
او سطحاً او جسماً تعليمياً وكالعدد الذي ليس هو شأ محصلاً  
مالم يتنوع اثنين او ثلاثة او اربعة ثم اذا تحصل لا يتنوع  
بان يضاف اليه طبيعة شئ من خارج ويكون لطبيعة الجسمية  
كالعدد اربعة او اربعة متوحدتها طبيعة قاعته مشار اليها ايضا  
اليها طبيعة اخرى تنوع لها بان يكون طبيعة الاثنينية  
بعينها هي العددية التي هي عليها محصلاً والقول في تعينها



كذلك  
هي المقدارية التي يحمل عليها وتختص بها وأما ههنا فليس  
بالجسمية إذا اضيفت إليها صورة أخرى لا يكون  
لك الصورة التي يطن فصله والجسمية باجتماعهما  
لا يكون الجسمية احدهما متفصلة في نفسها متفصلة  
لغنى ههنا بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجسم ثم  
قال بعد ما للجسمية التي يتكلم فيها في نفسها طبيعة  
ليس يحصل نوعيتها شيء ينضم إليها حتى لو بقى ههنا أنه لم  
ينضم إلى الجسمية معنى لم يكن جسمية لم يمكن أن يكون  
متفصلة في نفسها إلا مادة وانفصال وكذلك إذا أبتنا  
مع الانفصال شيئاً فليس لأن الانفصال نفسه لا يتفصل لنا  
إلا باضافته إليه بل محض اعراسه أن الانفصال لا يوجد  
بالفعل وحده وليس أن لا يوجد الشيء بالفعل موجوداً  
لا يتفصل طبيعته فإن البياض والمستو كل شيء منهما  
الطبيعة معنى متفصلاً ثم تخصصه الذي هو ذاته

ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا في مادة انتهى كلامه فلما  
كان الطبع السليم كما ذكر الشيخ وكان ذلك كافياً  
في الحكم بكون الصورة الجسمية واحدة بالبنوع اقصر إليه  
في هذا المطلب إذا كان الامتداد الجسدي في الصورة  
للمسئمة طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام فهذه الطبيعة  
من حيث هي ليست ما ندر عن طرأ ان الانفصال عليها  
والا لم تعد افرادها من ان تعدلها مستلزم الطرأ  
الانفصال عليها لأنها في ضمن بعض الافراد منفكة في  
منفصلة عنها في ضمن البعض الآخر فلا يمنع ذلك الطرأ  
أمر لازم لها من حيث هي والا لم تعدل الافراد لما طرأ  
فرض هناك مانع لو كان خارجاً عنها عارضاً لها فيمكن  
طرا ان الانفصال عليها نظر الطبيعة النوعية المشتركة  
وهذه مقالة أخرى يحتاج إليها في اثبات الهيولى  
لليلة لقرآن احران احدهما أن صورة الجسمية للجزء



الفرعي في الجسم المفرد موافقة للصورة الجسمية التي في  
 ذلك الجسم كله في الماهية النوعية فاحصل كاحدهما جاز  
 ان يحصل للآخرى فجاز ان يفصل الجزء عن الجزء الاخر كما  
 يفصل كل الاجسام الاخر للصورة الجسمية صلاحية  
 طرأ ان الاتسكان عليها والباقي ان يقال الصورة بان  
 الجسمين اللتان في الجزئين الوهميين المفروضين في  
 جسم مفرد موافقان للصورتين الجسميتين الحاصليتين  
 في الجسمين المفردين اللذين احدهما منفصل عن الآخر  
 في الخارج في الماهية النوعية فجاز ان يطرا على الجزئين المذكورين  
 ما تعرض للجسمين من الاتسكان في الخارج نظر الى  
 الجسمية وجاز ان يطرا على الجسمين المذكورين ما تعرض  
 المذكورين من الانفصال في الخارج فثبت تلك القرينة  
 الثلاثة انه يمكن طرأ كل من الاتصال والانفصال  
 في الخارج على الاجسام نظر الى صورها الجسمية التي هي

الجسم عن

مخزن

متعددة في النوع سواء كانت تلك الاجسام متعينة في النوع  
 او لا فالقلمية ان القوام للجسمين المفردين المتفصلين  
 كونها منفصلين في ابتداء الخلقة فيكون في الجزئين المتصلين  
 ذلك اي لا يحد صورتهما الجسميتان عن ان يكونا في  
 ابتداء الخلقة منفصلين ولا يلزم من ذلك ان يصح  
 الاتسكان للجزئين المتصلين بعد ان خلقا موجودا واحدا  
 ثم لو كان المنفصلان واحدا لم تعرض للاتسكان فضا  
 امرين لصح القول بخواضع الاتسكان للمتصلين فان  
 لا يطرأ ذهبة فيمقر اطينا المقدم الذي لا يسطر  
 بشي من المقدمات الملائمة اذ ذلك نقول لا يجوز ان يكون  
 طبيعة الصورة الجسمية آتيا عن عرض الاتسكان لها  
 بعد الخلقة ولا الى عن وعن الكثرة بان يكون في ابتداء  
 الخلقة كثر كما ان طبيعة الانسان مثله الى عن ان ينشأ  
 انسان واحدا الى انسانين ولا الى عن الكثرة في ابتداء الخلقة



لا بد من ذلك من دليل قلت طبيعة الصورة  
 الجسمية بمقتضى جميع اجزاء الجسم المفروضة بخلاف  
 طبيعة الانسانية فانها لا تحقق في اجزاء الانسان  
 المفروضة ولهذا لا ينقسم انسان واحد الى انسانين  
 الانقسام الوهمي ولا يجب الانقسام الخارجى فهذا  
 المثال ونظائره غير مطابقة لما نحن بصدده اثباته من  
 الصور جميع اجزاء الجسم الفرضية التي تشارك في  
 الماهية النوعية صلاحية طرأ ان الانكسالات عليها  
 وايضا قول القائل طبيعة الانسان لا ياتي عن الكثرة في  
 ابتداء الخلقة ان اراد بد ان طبيعة الانسان لا ياتي عن كون  
 الانسان الواحد في ابتداء الخلقة انسانين لم يكن  
 خفاء في بطلانه وان اراد ان طبيعة الانسان لا ياتي  
 عن كون ما منه خلق انسان واحد انسانين في ابتداء الخلقة  
 لم يلزم منه ما يخالف المطلب في هذا المقام فانه يلزم

هذه التشبيه ان طبيعة صورة الحقيقة لا ياتي عن كون  
 ما يخلقه الجسم المفرد المتصل بجميع منفصلين في  
 ابتداء الخلقة فثبت في الجسم المفرد امر يقع ان يكون  
 جسما متصلا في ابتداء الخلقة وان يكون جسمين  
 متصلين فيه وهذا الامر هو الذي نريد اثباته وهو  
 الهبوطي وان اراد ان طبيعة الانسان لا ياتي عن  
 وجود بل انسان واحد الانسانان اللذان لا تعلق لهما  
 بذلك الانسان فما يلزم من التشبيه المذكور انه ليس  
 في طبيعة الامتداد الجسماني مانع من ان يوجد بل  
 جسم واحد جسمان اخران ليس لهما تعلق بذلك الواحد  
 وهذا مما لا نزاع لاحد فيه ولا تعلق له بما نحن بصدده  
 اثباته فان المطلب بالانسان المذكور انما هو جواز  
 الانكسالات على الحيز المفروض في الجسم المفرد الواحد  
 نظرا الى صورتيهما الجسميتين في المواقف للصورة



الجسمين اللتين في الجسمين المنفصلين ولا تعلق لهذا  
 الجواز في ابتداء الخلق لجواز ان يوجد للجسم الواحد  
 في ابتداء خلقه جسمان اخران لا تعلق لهما بذلك الجسم  
 الا مجرد كونهما بدلا منه بدون ان يكون بوجه تلك  
 الجسمين وهذا الجسم الواحد جزء مشترك في الجواز  
 دفع اعتراض القائل المذكور هو ان اللازم المذكور  
 بان الجواز طريق الانفكاك على الجوزين المفروضين  
 المتصلين في الجسم المفرد الواحد على نحو طريانه على الجسمين  
 المفردين المنفصلين فان كان هذا الطريق بعد  
 الخلق لجواز ذلك الطريق ايضا يتحقق بعد الخلق  
 ان كان عروض الانفكاك على الجسمين المنفصلين  
 في ابتداء الخلق فكذلك جواز طريانه على الجوزين المفردين  
 يتحقق في ابتداء الخلق وذلك كان في ثبات الهيولى  
 كما في الاشارة اليه وسيجي زيادة ايضا حاشا الله

سحابة

سبحانه وايضا جواز طريان الانفكاك على الجوزين المذكورين  
 في ابتداء الخلق منسلا من جواز طريانه عليهما بعد الخلق  
 نظرا الى مجرد طبعي صورتهما الجسميتين بدون اعتبار  
 العوارض التي ليست لازمة للطبيعة من حيث هي كما  
 ينبغي على المصنف با دني تأمل وبعده تبدل المقدمات  
 المذكورة نقول الحكماء في ثبات الهيولى  
 دليلان ومبدأان  
 شهود بين الجمهور منوما اشار اليه الشيخ في الشفاء  
 حيث قال مقطعا ولا قد حققنا ان الجسمين  
 حيث هي غير ما نفقلا انقسام في طباع المسحمة ان قبل  
 النعمة يظهر من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة  
 في شيء وذلك ان هذه الابعاد هي الانصاف التي انقسمت  
 او شيء يعرض للانصاف على ما سنحقق استسار بعض  
 ها الانصاف ان لفظ الابعاد واسم لنفس الكليات لا



للأشياء التي عرض لها الاتصال والشئ الذي هو الاتصال  
نفسه والمتصل بذاته فيستحيل ان يبقى هو عينه ويظل  
الاتصال وكل اتصال بعداذا الفصل بطل ذلك البعد  
وحصل بعدان احزان وكذا اذا حدث اتصال اي  
الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعرض وقد بينا هذا  
في موضع آخر فلهذا بعدا آخر وبطل كل واحد منهما كما  
تخاصية نفي الاجسام اذن شئ موضوع للاتصال  
والا اتصال وما عرض للاتصال من المقادير المحركة  
اشئ كلامه فلهذا اراد بصورة الجسم الصورية  
المسقة التي هي الممتدة الذات في الجهات الثلاثة على  
الاطلاق وبالابعاد الجسم العيني وقد تعلم ان هذا  
عبارة عن الصورة الجسمية التي اعتبر بعد امتدادها  
ولما عبارة عن مقدارها الذي هو حيثية كونها مسقة  
بكذا كذا حرة على ما من هذه الابعاد هي الاتصالات

التي

انفسها نظرا الى المعنى الاول او هي عرض للاتصال  
نظرا الى المعنى الثاني ولهذا قال ان هذه الابعاد هي  
الاتصالات انفسها او شئ عرض للاتصال فان اراد  
الاتصال الاتصال الجوهرية الذي هو الصورة الجسمية  
اي المتصل بذاته الممتدة في الجهات الثلاثة على الاطلاق  
ولما المتصل بذاته الممتدة في الجهات المتعينة امتدادا في فروع  
ولهذا قال اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الاعرض  
فان اراد بالاتصال في قوله والمعنى الذي هو الاتصال  
نفسه والمتصل بذاته الصورة الجسمية بل هو بعين  
امتداداتها والمتصل بذاته الصورة الجسمية مع بعين  
امتداداتها اى الجسم العقلي بالمعنى الاول المذكور  
بقوله اعني الاتصال بالمعنى الذي هو الفصل ان الاتصال  
هو المقوم للجسم وان هذا امر حجاب لا تغفل عنه  
الان



هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن ان يكون الاتصال  
والانفصال عرضين متعاقبين على شئ هو موضوع  
لهما وهو الجسم كما سبق الى او هاهم المشكلان في وجه  
المادة وذلك لان ذلك الشئ يجب ان يكون في  
ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن ان يكون موضوعا  
للا اتصال والانفصال فهذا لا يكون من حيث ذ  
المتن يفرض فيه الابطال ذلك يكون جسيما الله لا هو  
المسمى بالمادة ولا يكون اتصاف شئ ما متصل بذاته  
ايه حتى يصير جسيما فذلك الشئ هو الصورة والجمع  
هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للاتصال  
والذي يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق ينسوا  
ان كون الجسم متصلا في نفسه ذاتي مقوم للجسم  
الجوهري لا تقوم بالعرضات شئ بل هذا

ك

كلهم لا شبهة فيه وقدمت تفصيل بيان ان الاتصال  
يعني المتصل بالذات الممتدة للجسمات الثلثة على الاقل  
ذاتي للجسم وذلك عرفت فساد ما قال شراح حكمة العبر  
ولما قال افضل المحققين شرحه الانسان مؤلف  
الشئ هو موضوع لهما يجب ان يكون في ذاته غير متصل  
ولا منفصلا فلقا ان يقول ان اراد ان موضوع  
الاتصال والاتصال يجب ان يكون منفكاً عنهما في  
ليس كذلك عندهم لان الجوهري لا ينفك عن الاتصال  
مع كونها موضوعا لهما وان اراد ان موضوع الاتصال  
والانفصال يجب ان يكون شئ من الاتصال والانفصال  
ذاتيا له فهو مكن لانهم ان احدهما ذاتي له اي الجسم  
اياهما حتى يلزم ان لا يكون موضوعا لهما فانه لا يلزم  
من عدم كون الجسم منفصلا في ذاته ان يكون الاتصال  
ذاتيا لجوذا ان يكون كل واحد منهما عرضا له وهل

لا



النزاع الا في ذلك وان ارد احرارنا فلا بد من افادة  
تصويه او لا اشترى قل لا يندفع هذا السؤال  
بحر ما قال **مسند المحققين** قدس سره لا في حاشية  
على الشرح المذكور لدفعه حيث قال قد يتيقن لك ان هذا  
السؤال لا يوجد له اصلا فان لجوها متصل بالذات  
هل الجسم في ادي الرأى والكلام هل هناك شئ اخر ايا  
هو وحدة حسنة للجسم من حيث جسم وكيف يقال ان  
اي الاستدلال الجوهري عرض للجسم المطلق **هذا ما افادتم**  
**في محقق المفاخر** انتهى وذلك لان قوله فانه للجواهر  
بالذات هو الجسم في ادي الرأى غيرم وكيف واثبات اتصاله  
انما يكون بابطال البرز وما في حكمه واثبات كون الاتصال  
ذاتيا انما يكون اثبات خواص الذات في بيه كما مر تفصيله  
ففي هذا ظهر بطلان قول المحجب فكيف يقال ان الاتصال  
اي الاستدلال الجوهري عرض للجسم وذلك لان المعترض

انما يقول ان الاتصال اي الاستدلال عرضي وجوه الاستدلال  
الجوهري ولا يخفى عليك ما قلنا المحجب والكلام هل هناك  
شئ اخر هو وحدة حسنة للجسم من حيث هو جسم فانه هذا  
النزاع اي النزاع في تركيب الجسم من الهوي والصوره  
على ما اختاره المعلم الاول انما ثلثان النزاع في ان  
استدلال الجسم هل هو جوهري او عرضي ولهذا قال  
المعترض وهذا النزاع الا في ذلك وهذا المحصر ليس الا  
اضافيا كما لا يخفى بل الاعتراض المذكور لا يندفع الا بان  
يقال ان مراد افضل المحققين من قوله ذلك الشئ الذي  
هو موضوع الاتصال والاتصال اتصال حسن يكون في  
حد ذاته غير متصل ولا منفصل هو المعنى الثاني المحجب  
ان لا يكون شئ من الاتصال والاتصال اتصالا ذاتيا له  
بل المعترض لكن لا ثم ان احدهما ذاتي له اي الجسم  
في نفسه ان وجد ان خواص الذات في اتصال الجسم على



من تفصيله يدل على ان الاتصال ذاتي للجسم وقد اشار  
 افضل المحققين الى ذلك قال نهوى موضوع الاتصال  
 والاتصال الذي لا يكون في ذاته متصلا لا يكون حيز  
 ذاته تحته بفرضه الابعاد فلا يكون جسما البته  
 فتدفع بمخاصة الذاتي التي هي المخاصة المطلقة وهي ان  
 رفع المحمول عن الشيء سببا لرفع الماهية التي ذلك المحمول  
 ذاتها على ما مر غير مر وهذا قال فلا يكون جسما البته  
 وبذلك هذه المخاصة على كون الاتصال ذاتيا للجسم  
 فان فرضنا الابعاد لا يتصور بدون الاتصال على ما مر  
 الاشارة اليه سابقا والمعرض غفل عن ذلك وما وجب  
 ان لا تغفل عنه في هذا البحث **قال افضل المحققين**  
**في شرحه** **الاشادات** من انه سفي ايضا ان يعلم ان الوحدة  
 الشخصيه والتعدد الذي يقابلها ايضا لا تعرضان للمادة  
 الا بعد تشخصها المستند من الصورة لوقوف على احوال

الشبه المبنيه على تصاف المادة بالوحدة والتعدد حسب  
**ماد كره الفاضل الشارح وغيره** كقولهم لو كان  
 تعدد الجسمية بعد وحدتها متضبا لانعدامها ومحوها  
 الى مادة توجب في الحالين كان تعدد المادة بسبب اتصالها  
 بعد وحدتها متضبا لانعدام المادة الاولى ومحوها الى  
 مادة اخرى ويسا الى غير ذلك من الشبه وذلك لان  
 المادة الموجودة في الحالين غير موصوفة بنفسها  
 ولا تعدد بل انما يتصف بهما عند تقابل الصور انتهى  
 كلامه فان قيل فتدفع **ذلك المحقق الشارح المذكور**  
 بان تشخص الصورة يكون بالحيث المعينه من حيث  
 هي قابلة لتشخصها وتشخصها هي بالصور المطلقة  
 من حيث هي فاعله لتشخصها وهذا سقط الدقة  
 ولزم من ذلك التحقيق ان هيولى العناصر مثلا  
 بالتشخص الذي هو غير مستفاد من تشخص الصورة



ولاشك ان هذا الشخص مستمر باستمرار وجودها  
حالتى الاتصال والانفصال فلها لا محالة وجودها  
المستمر على نحو استمرار الشخص والوجود وهذا  
**صح الشيخ الرئيس** **الشيخ الرئيس** **الشيخ الرئيس** **الشيخ الرئيس**  
بالعدد وضعه جبيناً في تحصيله بانها امر واحد  
بالشخص فكيف يصح قول المحقق المذكور من ان المادة  
الموجودة في الحالين غير موصوفة بنفسها بوحدة و  
لا تعدد قلت المراد بهذه الوحدة والتعدد  
الوحدة الاتصالية والتعدد الذي نقاها بها وهي الوحدة  
والتعدد اللذان يعرضان للمادة بعد شخصها المتين  
من الصورة المطلق كما اشار اليه اولا والمخلص  
للهوى وحدة ما باعتبار ذاتها المستمرة في حالتى  
الاتصال والانفصال وتخصصاً بوجود مستمر  
فيها ومع ذلك تعرض لها ثارة الوحدة الاتصالية

في حالة الاتصال بسعة الصورة الجسمية الواحدة  
فيها وتعرض لها اخرى تعدد بالتعرض في حالة الانفصال  
فلهما وحدة مستمرة باعتبار ذاتها ووحدة وتعدد  
تعرضان لها بالتعرض تعايناً لتعدد وسائى زيادة  
ايضاح مع تحقق المسئلة المذكورة وتحدد فيها  
انشاء الغرض فان قيل لا يلزم من مجرد  
الدليل المذكور المنقول من الشيخ ان سعى بعد طريان  
الاتصاف على الجسم المفرد جوهر داخل في الجسم  
بحيث يكون محلاً للصورة الجسمية كما لا يخفى قلت  
اما بقاء امر من هو الجسم المفرد فقط لا تارة لم يبق  
شي من عند طريان الاتصاف لان الغلام بالكلية  
وهو يدعى البطان وسياخى النسب عليها نشاء  
ثم واما كون هذا الامر الباقي جوهر فمفوضاً  
ان بقاء العرض مستلزم لبقاء جوهر هو موضوع



بقا جوهر سواء بقى معد عرضا ولم يبق وهو المخط  
 ولما كونه داخل في الجسم فهو ثابت بما امر الاشارة اليه  
 في محل الجسم سابقا ونساخت زيادة محتمل ولما كان  
 محلا للضرورة الجسمية **فقد ذكر الشيخ في كتاب**  
**النجاة لابن تيمية** **دليلين** احدهما ما يخصه الجوهر  
 اذا صاد الحس لا يفرض احدهما جزاء لبا عند جزاء  
 لاخرى كونيان في الاشارة واحدا ومعد احدهما مع  
 الاخر يكون لا محالة الجوهر الباقي هو محل الجوهر المعدوم  
 فان الباقي المستمر هو محل لزواله ولطريان الجواهر  
 للمادة التي من نوعه فهو محل لها والدليل الباقي ان  
 الجسمية هي غايته للجوهر الباقي ويكون المنوع لا محالة  
 محلا للناقص وسياق يفتقنا عنيتها انشا الله سبحانه  
**ومن المقدمات التي هي معبودة على محقق الابتناء**  
 لا وجود للاتصال العرضي في الخارج ولا للاقتداد

بل انما هما امران اعتباريان فانهما اعتباران على المتصلة  
 والمتميزة فالموجود في الخارج انما هو فرد مفهوم قولنا  
 متصل ومتميزة للاتصال ليس سائكون المتصل  
 بل انما هو متصلة الشيء سواء كانت متصلة المتصل  
 بالذات او متصلة الذات الذي هو متصل بالاعتبار  
 بالمتصل كما ان الوجود ليس شائكون الموجود  
 بل انما هو موجود في الشيء سواء كان موجودا في  
 او موجودا في الماهية التي هي موجودة بالاعتبار  
 وسياق ايضا ان تلك المقدم انشا الله تعالى فيها  
 ان طريان الاتصال الخارجي على الجسم المفرد الذي هو  
 متصل واحد ليس عبارة عن طريقين فريقي ذات الاجزاء  
 المفروضة فيه وبعبدها عليه لا انه ليس في الجسم ذات  
 متحدة نظرا عليها الاتصال او لا لم يخل اما ان يكون  
 عددها مشاهية او غير مشاهية وعلى الثاني لنم



يكون المقدار الحاصل منها غير شأهية في المقدار على  
الاول لنم وقوف القيمة اذا وصلت الى عدة هاو  
كلاهما باطلان ومنها انه ليس في الجسم المفرد اتصال  
واحد جوهري اي ليس فيه المتصلان احدهما جوهري  
والاخر عرضي كما مر في الاشارة اليه سابقا وسواء  
زيادة ايضا حيا انشا الله تعالى ومنها ان تقسيم  
المفرد الى قسمين ليس عدما له بالكلية واجبا  
لجسمين اخرين من كم العدوم وربما استدك عليهما بان  
يقال انما هذا الصفر من انفصال الجسم وانفصال  
وبين انقسام الجسمين وايضا لو كان لفرق الجسمين  
الجسمين متصل عدما بالكلية لما كان الامر كذلك  
وبان يقال لو كان التفرع عدما بالكلية لكان هوي  
الماء الذي في الجنة الى المياه التي في الكراة عدما له  
واذالة له جميع اجزائه لا ازالة باسفا جزه وبقاها

النفذ  
اخر فكان نسبة الاشخاص التي في الكمان الى ذلك  
الذي في الحرة سه ساد الاشخاص من مياه لم يكن في  
تلك الحرة والمالي بظنك هذا المقدم والاختلاف في ان المراد  
بالانقسام المذكور في الدليل الاول اي في قولنا مستدك  
انما هو الفرق بين انفصال الجسم وانقسامه وبين انفصال  
الجسمين واتصالهما بالانقسام بالكلية بحيث لا يبقى  
من هويته الاتصالية ومعنى وجدان الفرق المذكورة  
انما وجدان الجسم حال طرا بان انفصاله او اتصاله يتغير  
حذف اثره على بعض الوجوه التي كان عليها قبل الانفصال  
او الاتصال دون بعض بطلان حال الانقسام بالكلية  
ثم بعد التفتيش يظهر ان الباقي في حال انفصاله  
الاتصال انما يكون اصل الذات بدون اعتبار كثر  
وعدده الاتصالية **فان دفع ما قبل على الدليل**  
**الاول** من ان كان اريد بالانقسام في قولنا مستدك



انا بخلل الفرق بين انفصال الجسم وانعدامه وكذا بين  
الجسم وانعدامها مجرد الانعدام ولو كان بانعدام  
جزء واحد من الجسم فلا تم وجوبان الفرق المذكورة  
ايضا لا يسمي المدعى وان اريد بانعدام الكلية  
على معنى ان ينعدم الجسم انعداماً لا سمي من اجزاء الحقيقة  
فلا تم الفرق المذكورة وان اريد بانعدام الكلية  
على معنى ان ينعدم الجسم على وجه لا يفضل الجزئين  
الذين كانا حزينين مفروضين قبل الانفصال فيكون  
مرتفعاً بالكلية فالفرق منه الا انها لا تعداذا المزمع  
بالانعدام في المدعى اعني قولهم ان الجسم عند انفصال  
لا ينعدم بالكلية بالمعنى الاول وذلك لان المراد بالانعدام  
المذكور هو الانعدام بالكلية بحسب لا سمي من الجسم جزء  
اصلاً سواء كان ذلك الجزء هو الجزء الفرضي او الجزئي  
الحقيقي ثم بالبحث يظهر ان الباقي عند طريان احد الطرفين

والانفصال ليس الا ذات واحدة بالعدد سمي من اجزاء  
في حالتي تعدد صورها ووحدة صورها فلا يكون  
الاجزاء الفرضية باقية عند الانفصال على نحو كانت  
قبله بل كانت موجودة قبله على نحو الوحدة بدون التعدد  
في الخارج ووجدت متعلقة في الخارج بعدد من حوزة  
توجدات حادثة وهذا كاف في المقصود على ما سياتي  
ايضاحه عن طريق انشاء الله تعالى وبما ما ينسب  
على الدليل الثاني من ان ثبوت الجزء المخز في حالتي  
الانفصال لا ينفصل لا يدفع ذلك التساوي لتعلق  
الجزء بعينه في سائر الاشخاص من مياه لم يكن في تلك  
الجزء اذ هي في العناصر واحدة بالشيء عندهم ومن  
الجسمين الحادثين عند الانفصال كانا حزينين مفروضين  
سميين في الوهم حاله الانفصال التي كانت للجسم في الجزئية  
بخلاف سائر الاشخاص التي لم يكن في الجزئية فلذلك لم



يكن نسبة المياه التي في الكران الى الماء التي في الحرة كنسبة  
 سائر المياه التي لم يكن في الحرة هو من دفع ياد بقا الجزء الذي  
 هو في في الحرة المفرد الذي هو الماء الحاصلة في الحرة  
 مثلا في الحرة الاتصال والانفصال لم يحقق تعيينه و  
 تشخيصه في سائر الاشخاص من مياه لم يكن في تلك  
 الحرة بالحق ولم يلزم من ذلك كون هي في مجموع الغنا  
 واحدة بالتخصيص ان يكون هي في كل جزء من اجزاء ذلك  
 المجموع يعنيها هي هي في كل جزء اخر وهي في المجموع تفصل  
 القاي اذا هو في العناصر واحدة بالتخصيص عندهم ان اراد  
 بان هي في مجموع العناصر من حيث هو مجموع واحدة  
 بالتخصيص عندهم لم يكن لا يلزم من ان يكون هي في كل جزء  
 من اجزاء ذلك المجموع يعنيها والتخصيصا بتحقيقه في كل  
 جزء من اجزاء وان اراد بان هو في كل جزء من مجموع الغنا  
 يعنيها والتخصيصا هي هي في الاجزاء الباقية وهي في المجموع

عند

عندهم فهو غير بل لا نقول: قال فان لكل من هيوليات  
 اجزاء العناصر المناسبة في الوضع المنفصل بعضها على بعض  
 شخص مغاير لشخصات هيوليات الاجزاء الباقية كل  
 ان مغاير لشخص هو في مجموع العناصر مع اشتراك جميعها  
 في واحدة واحدة والحاصل ان بقاء شخص المادة التي هي  
 مصورة بالصورة الماسية الواحدة الموجهة في الحرة في  
 حالة تعرفها مصورة بالصورة الماسية المتغيرة الكاينة  
 في الكران نصرا ساسا كما تبين في المياه التي في الكران المياه  
 الذي في الحرة ولما لم يحقق ذلك الشخص من المادة في سائر  
 الاشخاص من مياه لم يكن في تلك الحرة لم يكن نسبة تلك  
 الاشخاص الى الشخص الذي في الحرة كنسبة الاشخاص التي  
 يحصل في الكران من تعريف ذلك الشخص لله وايضا الحكم  
 ببقاء الحرة المفروضة المميز في الوهم حاله الاتصال  
 يعنيها بعد بيان الانفصال في البطون فلا يصح الحكم



بان الجسمين المتماثلين عند الانفصال كما نأخذ من طرفي  
حالة الانفصال فان الجسمين المفروضين حالة الانفصال  
ليس لهما وجود ان وشخصان متميزين في الخارج وسائر  
زيادة ايضا لذلك انشاء الله تعالى **ولما قال**  
**سيد المدققين** ان هوى الفاعل موصلة بالشخص عندهم  
ليس مطاعا لمذهبهم لان الهوى عندهم اخر منهم بالقوة  
يكون تعيينه وفعلية ووجدته وتعدد بالصورة للحالة  
فيها ولو كانت واحدة بالشخص لا يكون سالحة لان يكون  
تأثير شخص واحد وتأثير شخصين وح نقول ما هو المراد  
من اثباتها في هذا تأمل لانه ان ارد بقوله امرهم افعال  
بهم بحسب الذات فهذا ليس بمذهبهم فانهم صرحوا بان  
ذاتها محفوظة مع تعاقب الصور فلذا افعالها وجود واحد لا  
يستمع مع تعاقب الصور فكيف لا واليه ما دام بانها على  
انها لا يكون موجودا في الخارج بانها في هذا الضاع

نظر

فلكل ما هو موجود نحو من الوجود المستمر مع تعاقب الصور  
وحدة تشخصه بدون اعتبار تلك الصور اي لا يكون  
تشخصه الذاتي مستقدا من تلك الصور المتبدلة وانما  
يكون ذاتا متبدلا ولهذا **افضل المحقق في شرح الآثار**  
ان شخصا هيكلي انما يكون بذات الصورة المطلقة  
مع تبدل اشخاص الصور وان ارد بانها مبهم الصورة فينا  
لا يأتى كونها تشخصه باعتبار ان الباطن المستمر بان  
يكون لها تشخصه الى وشخصات عارضة بتعدد  
عروض الصور وتبدل هذه الشخصات التي هي تشخص  
بالعرض لا سعة تشخصها الذي هو باعتبار وجودها المستمر  
وفي الجملة نحو الوجود لا ينفك عن الشخص فوجودها المستمر  
لا ينفك عن الشخص المستمر ولا نقول ما هو المراد منها  
كما لا يخفى وقوله بالقوة ان ارد بان الهوى بالقوة بالنسبة  
الى الصور بالصورة للحالة فيها فهو مكن لا يلزم علم



تخصه باعتبار ذاته وان اراد بها القوة جوهر  
بالقوة له وجود وقوة الاتصال والانفصال فنظر البطالة  
فان جوهريتها بالفعل وجودها المستمر الذي باعتبار  
له قوة الاتصال والانفصال بالفعل والنسبة قوله يكون  
يعينه ونفليته بالقوة الحالة فيها ان اراد بها اعتبارها  
نفليتها الحاصليتين باعتبار القوة الحالة فيها فمفهوم يكن  
لا يلزم من ان يكون ذاتا مبهمة بحيث لا يمكن ذاتيها  
وان اراد بها اعتبارها ونفليتها الملائمة للتيين لها باعتبار  
يخرج وجودها المستمر فلا تم انهما يكونان بالقوة الحالة  
فيها لبقائهما مع تبدل القوة الحالة فيها وايضا قوله  
وحدة وتعدد ان اراد بها الوحدة الاتصال التي من  
لأنها بقى اكثر ومقابلتها تم انهما يكونان بالقوة الحالة  
فيها لكن لا يلزم من ان يكون لها وحدة شخصية بالذات  
اي وحدة يكون من الحزم نفى كثرة الذات وان اراد بها

الوحدة

الوحدة بحسب الذات التي من الحزم نفى كثرة الذات  
ومقابلتها فلا تم انهما حصلان بالقوة الحالة  
بجميع العناصر ذات وحدة ليس فيها كثرة الذات بل  
يحصل لها وحدة بحسب الذات ويخرج وجودها المستمر  
حالي الاتصال والانفصال في حالات تلك القوة  
عليها ولا يكون اصل ذاتا كثيرة بسبب تولد القوة  
الكثيرة عليها بل انما يصير كثرا بالعرض معية كثرة القوة  
فانها هي من شخص بحسب الذات فمفهوم بحسب القوة  
وهذا تارة تكون شخصا واحدا بالوحدة الاتصالية  
تارة شخصين كل منهما واحدا بالاتصال وسيأتي  
زيادة ايضا لذلك الشا الله العزيز **وليرجع المقصود**  
**مفعول انما ادعى** الضم في استعماله انعدام الجسيم  
بالكلية عند مرئيه واختار ذلك شارح البحر في  
خلاصة الديك المذكور في شرحه حيث قال وزيد بالاختصاص



على اثبات الجسود بعد تجرده عن التباين والافاض  
المشتركة والمجازية الى وجوب صعوبة الفهم ووجوب الحكمة  
ان الجسم المفرد الذي هو الجوهر المتصل في ذاته الذي  
كان بلا مفصل اذا طرأ عليه الا انفصال الغدوم  
ذلك الجوهر المتصل في ذاته وحده هناك جها  
متصلا في ذاتها فلا بد هناك من شيء آخر مشترك  
بين المتصل الاول وبين هذين المتصلين ولا بد  
ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين والا  
لكان يعرف الجسم اعدا ما للجسم بالكلية واليجاد  
لجسمين اخرين من كثر العدم والاضيقضي بطلا  
تلك مرادهم في قولهم ان الجوهر المفرد  
متصل في ذاته انما بعد اعتبار بعين امتدادا لا يكون  
اجزاء المفروضة متشابهة في الحدود ولكل سوت  
هذه الجسود ليس باعتبار امر لا ينفك ولا لا يتم

على ذلك الامر فلا يكون في مرتبة الذات متمدا ذلك  
بطر كما لا يخفى وهذه مقدمة نافذة في الامانة  
وقد عرفت الاشارة اليها مرارا **في الشرح المذكور**  
**في الشرح المذكور** وقد اجاب عن الدليل المذكور المصير  
حسب تعني افضل **المأخوذ من الجرح والدين محمد الطوسي**  
بقوله في تجريد العقائد لا ينفضي ذلك اي اتصال  
بقوله الانفصال بثبوت مادة سوى الجسم لا يستحال  
السود وجوه ما لا يناهى اي لو انقضى ذلك بثبوت  
مادة سوى الجسم لزم التنازع وجوه مواد لا يساهي  
الجسم المتصل الواحد اذا انفصل الى جسمين فاما ان يكون  
مادة هذا هي مادة ذلك بعينها وهو مستلزم  
ان يكون الواحد بالتحقق ان واحد في مكانين ولما  
غيرها مع ان كل مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال  
لزم التساوي كل حادث عندهم مسبوق بالمادة



تلك المادة ايضاً حادث على هذا النقد فيحتاج الى  
 مادة بالثبوت وهكذا فيلزم ترتيب امور غير مشاهية  
 وهو الشئ وايضاً اذا انقضت مادة الجسم المتصل  
 بانعدام جوهر المتصل بذاته وتوحدت مادته بان  
 المتصلين محدثين جوهرهما المتصلين بالذات فيكون  
 ذلك انعداماً للجسم بالمرّة لا يتجزأ انعدام الجواهر  
 بذاته وتوحدت الجسامين اخرين على الاشياء وهي  
 بطلان بطل مقصودهم اعني اثبات وجودها  
 وفي الحالين وان كانت موجودة قبل الانفصال  
 لزم اشمال الجسم على اجزاء موجودة بالفعل لا ساكنة  
 عدوها الى حد يقف عنده كما عرفت في الانقسام  
 فلا بد ان يكون تلك المواد غير مشاهية بالفعل اذ  
 لو كانت مشاهية لتوقف عدوها اذا وصل الانقسام  
 الى حريتها انتهى فلا بد من الاشارة الى

هذه الشبهة وهو ان للهوي واحدتها تشخصاً واثباتاً  
 لا يزول منها بطلان الانفصال وكذلك لها من  
 الوحدة والوجود المستمر بحسب استمرار الذات  
 فعلى هذا المختار في حل تلك الشبهة يكون ما قدنا  
 هذا هي غير مادة ذلك بعينها قوله ان كان مادة  
 كل منهما حادثاً بعيداً لانفصال الزم الشئ قبل مادة  
 كل منهما ذات وتعين مستفاد من صورها المعينة  
 والحادث عند الانفصال ليس الا هذا النوع  
 لا اصل ذات المادة من مغايرة المادتين المحققين  
 لذات الجسمين الحادث بطلان الانفصال اليك  
 ان يكون للمادة مادة اخرى ولا يلزم ذلك الا مع  
 بطلان ذاتها الامن حيث بطلان لغتها المستفاد  
 مع بقاء الذات والحاصل ان مادة كل من الجسمين  
 حادثاً باعتبار بعينها العارض بعد الانفصال باعتبار

ان الجسم المتصل الواحد  
 اذا انفصل الى  
 الجسمين



احصل الذات فلا يلزم التسبب بخلاف المقادير للبعاد المتصل  
بذاته من حيث هو متصل بذاته فانه لا سفي فيما سفي قبيد  
عند طر ان الانفصال باعتبار الذات اي باعتبار هذا  
المعنى الجوهرية فادة الجسم المتصل من حيث الذات كما  
بانعدام المتصل بذاته بل انما ينعدم وخطها الانصالية  
التي هي صلة الصورة الجسمية التي عارضة للهويولي  
فلا ينعدم الا ما عارضها الذي لا يدخله تشخيصا الذاتي  
فذاذ الهويولي التي هي متصل واحد قبل الانفصال هي  
باعتبار اصلها انها تصير متصلين عند الانفصال فوا  
المعترض وان كانت موجودة قبل الانفصال لزم اشتغال  
الجسم على اجزاء موجودة بالفعل بل على مواد موجودة بالفعل  
اه فلهذا ذات الهويولي قبل الانفصال موجودة  
بدون الشخصين المستفادين من المتصلين بذاتها  
لما دثر بعد الانفصال فلا يكون بينهما لغة لا باعتبار

الذات

الذات بل باعتبار الصور فوجود ذات الهويولي بدون  
الصور في الجسم المتصل لا يستلزم اشتغاله على اجزاء موجودة  
بالفعل ولا على مواد متعديّة وسبب زيادة ايضاح ذلك  
**قوله المذكور في شرحه للجزء بدخ في دفع السهمين**  
**واجيب** بان المادة شخص هو عند الانفصال عند  
الاتصال ليس واحدا ولا متعددا في ذاته بل بالعرض وعند  
الاتصال الواحد متعددا عند الاتصال المتعددة فلام ان المادة  
لو كانت موجودة بين بالفعل في الجسم المتصل الواحد كان  
على اجزاء بالفعل وانما يلزم ان لو كانت موجودة بين بالفعل  
مادتين وليس كذلك بل هي موجودة تان في مادة واحدة  
بالا اتصال الواحد فلا يلزم وجود اجزاء بالفعل واذا كانت  
المادة شأ هو مع المتصل الواحد متصل واحد مع المتصل  
متصل متعددا كان المتصل الواحد متعددا مختصا بها اختصاص  
الناعت بالمتعدي فيكون محال للمتصل الواحد حال الاتصال



للتصلين حال الانفصال فيكون جوهرهما قطعاً ويسمى الهيولى  
الاولى وذلك الجوهر المتصل بالصورة الجسمية للجسم المطلق  
مركبتهما والصورة الجسمية تدعى جسماً لأنها جسم في اي  
النظر اسوقلت قول الجيب ان المادة تنقسم عند  
الانفصال فهو عند الانفصال متواف لقوله ليس واحداً ولا متعدداً  
في ذاته وايضاً قوله ليس واحداً ولا متعدداً في ذاته متواف في ذاته  
**الشيخ الشافعي في التبيين امر واحد العدد واما الالهية**  
**في تحصيله** من ان الهيولى واحد الشخص وايضاً قوله في  
ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل  
لكان شتملة على اجزاء بالفعل او لا تعلق الشبهة المذكورة لانه  
اذا كانت المادتان موجودتين في الجسم المتصل الواحد بالفعل  
مادة واحدة بالاتصال الواحد لزم وجود ذاتهما بالفعل فيه  
معروضين للعرض الواحد من ذلك اشتغال الجسم المتصل  
الواحد على ذات من وجوده بالفعل معرضة فعند هذه النقطة

اما مشاهبة او غير مشاهبة وعلى الثاني لزم عدم شأهي  
المتصل الواحد في المقدار وعلى الاول لزم انتهاء انقسام الجسم  
للاجل لا ينقسم بعده اي عند بطلان انقسام الهيولى  
الذوات وايضاً في قوله واذا كانت المادة شأ هي  
الواحد متصل واحد ومع المتصل المتعدد متصل متعدداً  
تأمل لان المتصل بذاته الجوهرية ليس نوعاً عاماً للهيولى على  
ما اختاره **سعد المحقق وغيره من المباحين** في قوله  
من ان الارتباط بين الصورة الجسمية والهيولى ليلي اتحاداً  
بل الناعت لها ليس الا الاتصال العرضي على هذا التعلق  
وهذه الناعته متحققة سواء كانت الصورة الجسمية حادثة  
في الهيولى او كانت الهيولى حادثة فيها او كانتا حادثة  
في ثالث فن هذه الناعته ليس يلزم الاصل المتصل  
العرضي في الهيولى لاصل المتصل بالذات الجوهرية كما  
هو لفظ فاقبلع الشبهة هو ما حذر الاسارة البيرانية



الحيوان ذات مستمرة حادثة الاتصال والانفصال وموجودة  
مستمرة بحسب استمرار الذات وتخصدها الى مستمر وحلقة  
ذاتية مستمرة ولها وحدة اتصالية وكثرة تقابلها وهي اقتران  
لها بواسطة عرضها لظهور فان عرضها صورية واحدة  
كانت متصلة واحدة وان عرضها صوريان صارت متصلتين  
فالمادة تختص باعتبار ذاتها هو عند الانفصال هو عند  
الاتصال هو عند الاتصال ولها وحدة الاتصال في ذاتها  
ولا متعددا بالعدد المقابل للمقابل للوحدة الاتصالية  
ذاتية بالعرض متصل واحد عند الاتصال ومتصل واحد  
متصلات او اكثر عند الانفصال وقول المعترض وان كانت  
موجودة قبل الانفصال لزم اشمال الجسم على اجزاء موجودة  
بالفعل بل على مراد موجودة بالفعل ان اراد بوجودها قبل  
الانفصال وجودها بالفعل اختيارها ليست موجودة بالفعل  
قبل الانفصال فان قيل لزم من ذلك ان يكون ما ذكره بعد

بعد الانفصال فلم يذكروا العترة من الخدود بل بقوله ان  
كانت مادة كل منهما حادثة بعد الانفصال لزم التسليم  
قيل ان ادخلت كل من المادتين الانفصال  
حدثت اصل ذاتيهما اختيارا اصل ذاتيهما موجود بالفعل  
قبل الانفصال وليس حادثة بعد الانفصال ولا يلزم من كون  
اصل ذاتيهما موجودا بالفعل قبل الانفصال ان يكون ذاتيهما  
موجودتين بالفعل قبله بل انما يلزم منه ان يكونا موجودتين  
قبل الانفصال بالقوة فعلى هاتين الارادتين لم يكن الاسم  
منصرفة عن حدوث اصل الذات بعد الانفصال ويحجب  
الذاتين بالفعل قبل الانفصال وان اراد بحدوث كل من المادتين  
بعد الانفصال حدوث ذاتيهما المتعدتين في حدتهما الاستلزام  
ان يكون لهما مادة غير اصل ذاتيهما الذي هو بالفعل قبل  
الانفصال وهما بالقوة قبله فاصل ذاتيهما الموجود المعروض  
للا اتصال قبل الانفصال بعينه هو لذاتان المعروفان



بعد الانفصال فلا يلزم محذوف من المحذورات المذكورة ان  
 اراد بوجوه ما ذكره كل من الجسمين قبل الانفصال في قوله  
 ان كانت موجودة قبل الانفصال وجوهها بالقوة لم يلزم  
 منه اشتمال الجسم على المولد الموحدة بالفعل ليلزم منه المحذوف  
 الذي ذكره وان كان احدثا ريب مما ذكره فليست صدق الحقيقة  
 الذي سياتي بعد انشاء التعليم **قال الشارح المذكور في المذکور**  
**بقول المحي المذكور** فان قيل اتصال الجسم عبارة عن كون تحيلا  
 يكون له مفصل واجزاء بالفعل وانفصاله عنه عما هو من شأنه  
 وفي ذلك لا نراه ان اريد بالاتصال معنى اخر فلا ثم ان ثبت  
 بالادلة المذكورة على بطلان التركيب من الاجزاء التي لا يتجزى  
 كونه متصلا بمعنى اخر فان الادلة المذكورة لا دلالة لها الا  
 على ان الجسم المفرد ليس له اجزاء بالفعل فيما هي الاتصال  
 الانفصال المذكوران معيان عرضيان اي في ايدان <sup>حقيقة</sup> على  
 الجسم تعاردا ان عليه في ذلك ان الجسم عند طريان الانفصال

عليه ينعدم ذاته وانما ينعدم وصفه اي كونه متصلا بالمتعلق  
 قلنا الجسم اذا لم يكن متصلا لم يكن محسوسا فيكون له  
 الدلالة ثم لم يكن جسما البتة فان قابلية الابعاد الدلالة ان لم  
 يكن فصلا له على ما هو المشهور فلا اقل من ان يكون لان ما  
 له ففقد طريان الانفصال عليه لا معنى جسما بل ينعدم جسمته  
 ويحدث جسمتان اخريان اشبهت هذا كله لا غبار عليه  
 فان قابلية الابعاد اذا ارتفعت لزم ارتفاع الجسمية  
 عند مرادنا فالجسم المفرد اذا زال الاتصال وقابلية الابعاد  
 عنه بطريان الانفصال زال الصورة الجسمية عما هو جسم  
 وهو الحيواني فاهو جسم مفرد لم يزل بالاتصال له وحدة  
 اتصاله بالفعل عند الاتصال وتعدد قابلية بالقوة عند طريان  
 الانفصال له ذلك التعدد بالفعل ووحدة اتصاله بالقوة  
 فتعرض له ان نصير تارة متصلا وهذا تارة غير متصلين  
 بل هو ان تقع الوجود عن ذاته فاصل ذاته هو الحيواني



بدون اعتبار وحدة الاتصالية ومقابلها ولهذا شرح  
سأى بعد استيفاء نقل كلام انشاء الحكيم ثم قال الشارح  
المذكور في الشرح المذكور في دفع الجواب المذكور اقول ان الاتصال  
للابعاد الثلاثة بالحقيقة هو الجسم التعليمي اعني الكمية الباقية  
في الجهات السلب والجسم الطبيعي انما يتصف بالاتصالية  
وسميعة كونه معروضا للجسم التعليمي فالجسم اذا طرأ عليه  
الانفصال انعدم عارضه كذا انما اعني الجسم التعليمي الذي  
كان قبل الانفصال وحدة عارضا ان اخرا ان اعني الجسم  
التعليمي الحادثين بعد الانفصال وقابلية الابعاد كانه  
لجسم الطبيعي لا انفك عنه لعدم انفكاك جسم تعليمي ما  
فروع الجسم التعليمي الواحد متصل واحد مع الجسم التعليمي  
المتعلق متصل متعلق كما يقولون ان الهيولى مع الصورة الجسمية  
الواحدة متصل واحدة ومع الصورة المتعددة متصل متعلق  
فانهم يقولون ان الصورة الجسمية متصل بالذات لا بفصل

الهيولى  
بل ينعدم عند الانفصال ويحدث صوته ان اخرا ان و  
لكونه في حد ذاته لا اتصال ولا منفصل باق في الجانبين  
نقول المتعلق في ذاته انما هو الجسم التعليمي وهو لا  
الانفصال بل ينعدم عنده ويحدث جسمان تعليميان  
والجسم الطبيعي يكون لا متصل في ذاته ولا منفصل  
عند الانفصال بل هو موجود باق في الجانبين فلا حاجة الى  
اثبات الهيولى انتهى قلت **دفع هذا الكلام**  
لما قيل من ان التفرقة بين الجسم الطبيعي وبين الجسم التعليمي  
بان في الجسم التعليمي زوال ذاته وليس في الجسم الطبيعي  
زوال ذاته ليس بشيء لانه ان اراد بالذات حقيقة الشيء  
فقط انها لم ينزل ذات الجسم التعليمي وحقيقة عندها ان  
الانفصال تلك اراد الهوية الشخصية فقط انه عندها ان  
الانفصال زوال شخصية الصورة الجسمية للجسم الذي  
عبارة عنها وان لم ينزل حقيقة ذات صوره في لا يذكر



من له وحدان لان خلاصة كلام الشيخ المذكور انه لا بد  
 من ابطال تركيب الجسم من الاجزاء الى لا يفرى الا كون الجسم  
 متصلا فجاز ان يكون متصلا بوسط اتصال الجسم العقلي  
 القائم به فيكون الجسم العقلي قابلا للتعدد المتعدد  
 بالذات لا غير **والحكم بهذا الجماع من الحكم الصالحين**  
**اخوان هذا واما الفصل بالذات** والظاهر للابواب ان ذلك بالذات  
 هو الجسم العقلي فمظهر ان الاتصال لا يستلزم التماثل  
 العقلي لا الحقبة الجوهرية التي هي محلها وهي الصورة  
 للجسم الجوهرية والجسم الذي عبارة عنها واختار ان المتصل  
 بالذات ليس الا الجسم العقلي حكم بالفرقة بين الجسم  
 والجوهرية الذي محله وسمى الصورة الجسمية بارة الجسم  
 الطبيعي اخرى بان في الجسم الطبيعي زواله فانه عند  
 ولسن في الحكم من ذات الهيولى المستمرة فانهم ارادوا  
 بذات الهيولى هو تلك الشخصية كما ينهم من تصحيح بان

الجسم الطبيعي من ذلك  
 ذاته اراد بالذات  
 ما اراد

الطولي

الهيولى امر واحد بالشخص فذلك اراد الش بذا الجسم  
 الطبيعي هو تلك الشخصية والجملة ان ذهب الحكم في بقاء  
 ذات الهيولى بعد الانفصال ان الهيولى المستمرة بأقبة  
 بقاء كما هو ظعما منهم ذهب الش الى ان الجسم الطبيعي  
 الشخص باق بعد الانفصال وان ذهبوا في بقاء ذات  
 الهيولى الى ان الهيولى المستمرة الكائنة حال الاتصال  
 بصير حال الانفصال اشخاصا كذلك ذهب الش الى ان  
 الجسم الشخص الكاين حال الاتصال بصير حال الانفصال  
 اشخاصا **ولاعلموا سيد الدقيق قدس سره**  
**الحق** لما كان امرهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها عند  
 الانفصال بان يكون عند الاتصال شخصا واحدا في  
 يكون عند الانفصال شخصين مع بقاء ذاتها وحيث  
 بدون شخصها واما الجسم الطبيعي فاما لم يكن منها كائنة  
 ان يقال انه متى عند الانفصال بان يكون عند الاتصال



شخصاً وعند الانفصال شخصاً مع بقاء الذات لا يكون  
 ذات الهيولى بينهما بالمعنى الذي لا يصح اجزاء في الجسم  
 غيرتين فان كان معنى اقسام ذات الهيولى انها عند الانفصال  
 شخصاً وعند الانفصال اشخاص مع بقاء الذات امكن  
 اجزاء هذا المعنى في ذات الجسم ايضاً بل بما حرك الاشارة اليه  
 ما بقا مراداً من ان القابل للابعاد مقوم للجسم والمقتل  
 بالذات القابل للابعاد بالذات ليس الا الصورة الجسمية  
 وان للجسم التعليمي معين احدها هو الصورة الجسمية مع  
 امتداد اندا للثلاثة وانها كون الجسم المتصل بحيث يمتنع  
 كذا مرة ولا سيما ان توهم غير مشاه توهم كاهن غير مشاه  
 فان اراد الش الجسد التعليمي المعنى الاول كان ما ذكره  
 مذهب المشائين الداهيين الى اثبات فان الذات التي  
 باقية عند الانفصال ولغدام الجسم التعليمي بهذا المعنى  
 هي عينها الهيولى فانهم لم يربطوا بالهيولى الا الجوهري الباقي

المتصل

الانفصال والانفصال بحيث نظراً عليه الصورة الجسمية  
 الواحدة عند الانفصال ويظهر الصورة بان الجسميتان  
 عند الانفصال فان الجسم التعليمي الواحد بالمعنى المذكور  
 هو الصورة الجسمية الواحدة المعنوية الامتدادات في الجسم  
 التعليمي هما الصورة بان الجسميتان المتعنتان في  
 الامتدادات فعلى هذا المعنى يكون الجسم التعليمي متصلاً  
 بالذات اي لا باعتبار الخارج وقابله للابعاد الثلاثة كذلك  
 بناء على ان الصورة الجسمية كذلك فيكون الصورة الجسمية  
 متصلة بالذات بالحقيقة وقابله للابعاد بواسطة المطلقة  
 كما مر حقيقة غير مرة والجسم التعليمي انما يكون متصلاً  
 قابله للابعاد بواسطة اشتماله على الصورة الجسمية وان  
 اراد بالجسم التعليمي المعنى الثاني فهو ليس متصلاً بالذات  
 وقابله للابعاد الثلاثة بالذات وانما يكون متصلاً  
 قابله بالعرض وسعة الصورة الجسمية التي هي متصل بالذات



وقابل الله بعد ذلك على الاطلاق بالذات وايضا اذ لم  
 كان محل الجسم العلوي مع كونه غير قابل بالذات جسيما  
 كما ذكره الشرح ان لا يكون الجسم الطبيعي قابلا للعباد  
 الله بالذات فلا يكون جسيما في حده اتر كما مر  
 اليه سابقا مراداً فالشرح عن هذا القول سمي الجسم  
 الطبيعي في حده اتر قابل لله بعد ذلك الله في حده  
 قال بعد ذلك ما مر في الشرح المذكور بل نقول لا يمكن  
 اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلا لله بعد ذلك غائرا  
 الباطنة كان قبل الانفصال قابلا لله بعد ذلك ايضا  
 بعد الانفصال سمي كل منهما قابلا لله بعد ذلك الله في حده  
 انعدم من الجسم وحده وطرا عليه كثرة الجسم حال الوحدة  
 هو عينه حال الكثرة ولم يعدم قط كما يقولون ان  
 المادة هو شخص هو عند الاتصال هو عينه عند الانفصال  
 كذلك يقول ان الجسم شخص هو عند الوحدة اعني الاتصال



هو عينه عند الكثرة اعني الانفصال غاية الامر ان لا يكون  
 ان الجسم حرج اي حيز الانفصال شخص واحد بل شخصان  
 فان قيل اذ كان هناك قصعتان في كل منهما  
 فله من الماء فله شئ ان لكل من الماين حرج شخص  
 عن الاخر فاذا صيناها في كوز برقع بينهما الاستاروي  
 شخصاهما فنعدم ان بافدام شخصيهما فلم يصح قولكم  
 ان الجسم عند الكثرة هو عينه عند الوحدة لم يعدم قط  
 قلنا مجموع ذنك الماين شخصان اما ذنك سائر الماين  
 وهذا الشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند  
 الكثرة هو عينه عند الوحدة لم يعدم قط وانما الالف  
 اخبرنا ان كل من الماين عن الاخر فلهما له الكثرة اما  
 لا اتر المصنوع لكثرة فان قيل في هذا الشخص كان  
 في مقصودنا هو انهم انعدم مجموع الماين لان كل من  
 الماين يعدم بافدام شخصه الذي اشار على الماء



فينعدم المجموع ايضاً ضرورة انعدام الكل بانهذا المجموع  
قلت اخذ المجموع ذات كل من الماين بدون شخصه  
الذي به امتاز عن الجزء الاخر فان هذا الشخص ليس  
مقومات المجموع الذي هو باق في حالتي الوحدة والكمية  
بل انما هو مقوم لشخص كل من الماين لا لذاته الذي هو  
جزء من المجموع والحاصل ان شخص كل من الماين مركب  
من معروض هو جها الماء وعارضه امتان من الماء  
الاخر والمعتبر في تقوم المجموع هو المعروض دون  
عارضه انتهى كلامه فليست دفع هذا الكلام خط  
**لا عا فاسيد المدققين قدس سره في قوله لا نسلم**  
ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال لم يكن قابلاً لله بقاء  
منع مقدمات يدعيها احدنا في الدعوى ههنا ان الجسم  
القابل لله بقاء الذي كان قبل الانفصال لا يبقى بقاء  
ويحدث جسمان اخران قابلان لله بقاء وهي ضارة

لا يحتاج الى بيان بخلافه في الجواب فان ما كان منها موجهاً  
قبل الانفصال لا يعدم بقاءه لان مؤثره من طرأ  
الانفصال على الجسم في قوله اذا طرأ عليه الانفصال  
هو بقوله الجسم الانفصال بحيث سقى مع مقوله الذي  
هو الانفصال عند تحقق الانفصال بخلافه كلمة  
المصدر بلفظه بل المذكور بعد الجواب الاول الذي هو منع  
كون الصورة الحسية قابلاً لله بقاء الثلث بالذات  
بعد تسليم ان القابل لله بقاء الثلث بالذات هو  
الحسية لانها لو قبلت الانفصال لحيث يبقى عندئذ  
ان لم يكن قابلاً لله بقاء بالذات كما هو مدعى مسبب الجواب  
فانهم ادعوا ان الصورة الحسية تقدم عند الانفصال  
والا لم يكن قابلاً لله بقاء فانه يذعن الامر لما في وهو الجواب  
فكلام الشئ منع هذه المقدمة وهي عينها الدعوى التي ذكرها  
**سید المدققین قدس سره بقوله وانما الدعوى ههنا**



قوله وهي ضرورة لا يحتاج الى بيان غير عند الشرائع  
 بان الجسم القابل لله بعباد الذي كان قبل الانفصال  
 باعتبار الذات والشخص بل يبقى بعده باعتبارهما وانما المادة  
 بعد الانفصال بعدد العاقل لله بعباد وذلك الوجهة التي  
 مشخصة ولا دخل في شخص القابل لله بعباد لا يوجد في  
 ذات القابل لله بعباد ولا في شخصه فكما ان الحكماء  
 بقاء ذات الهيولى المشخصة مع تبدل الوجهة والمكثرة  
 الدم السبق بقاء ذات الصورة الجسمية المشخصة مع تبدل  
 الوجهة والمكثرة فلا يلزم اثبات الفرق مع اثبات عدم  
 بقاء ذات الصورة الجسمية لئلا يمتنع كلام الشرائع **ولا بما قيل**  
 من انه عوى كون الجسم متشخصاً حال الانفصال تشخص  
 متشخصاً بغيره حال الاتصال مع ان شخصه في حال الاتصال  
 مركب من شخصاته اجزاء دون شخصه الذي حال الاتصال  
 يستلزم كون المجموع المركب من تشخصات اجزائه دون شخصه

الذي حال الاتصال يستلزم كون المجموع المركب من المادتين متشخصاً  
 بشخصين احدهما شخص يصفى حرمة ذات الماء وهو الماء  
 في حال الاتصال والانفصال به شخص حال الاتصال  
 ولا يزل عند الانفصال فانيهما شخص يقتضى جزئية  
 من المادتين والمميز عن الآخر هو الذي لا عند الاتصال  
 وهذا مما يتفق به من له اد في فطانه اذ لا يتك عاقل في  
 الشخصين لا يقوم ان شئ بعينه قياماً بالذات فاما  
 وما يقولون من ان الهيولى المشخصة بتشخصه شخص  
 لم يزلوا به القيام بالذات والحيثية بالقيام بالعرض  
 وبالجواز ولا يجوز عاقل ان يكون قيام الشخصين للمادتين  
 مثل قيام شخص الهيولى بها اذ لا وسعة في العروص هناك  
 والقول بان جزء المجموع ذات الماء دون تشخصه لا يصلح  
 الا عن المحصل لانه ان راد بالذات الحقيقة الكلية فانه  
 ليس جزء من المجموع لانه محي وان راد بها الهو الشخصية



فأما لا يتصور كونها بافتعال الاتصال **لا بما قاله**  
**المحقق من أن ما ذكره الشرح** هناك أن  
لا يجوز أن يكون الحكم الذي أحرى القوم على الهيولى من أنها  
ذات باقية والخصه الخاصة منها بهذا المتصل يكون عند  
الاتصال شخصاً واحداً وبصير حال الاتصال شخصين  
جاءياً على ذات الجسم بأن يكون الخصه الخاصة للجسم  
بهذا المتصل حالاً أيضاً لا يكون شخصاً واحداً وبصير حال  
اتصال جسمين ولا يندفع ذلك بما ذكره هذا الجيب إذ  
حاصل ما دفع به ذلك أن الجسم الشخصي لا يقع حال  
الاتصال وهو لا معنى كلام الشرح فان الشرح يذهب إلى  
أن الجسم الشخصي باق بعد الاتصال كما أن القوم يذهبوا  
إلى أن الهيولى الشخصية باقية بعد بل كما أنهم ذهبوا إلى  
أن الهيولى الشخصية كما يند حال الاتصال بصير حال  
الاتصال اجتماعاً كذلك نقول الشرائع للجسم الشخصي

الكائن حال الاتصال بصير حال الاتصال شخصاً واحداً  
يندفع ما ذكره الشرح بما أشرنا إليه من أن الهيولى امر بهم  
في حلة أخرى فإذ بقاء ذاته وجوده بدون بقاء الشخص  
بذلك في الجسم فأنه في حلة أخرى معنى فلا يتصور بقاء ذاته  
بعد الاتصال لأن التوجيه الذي ذكره **ذلك السيد**  
**المحقق لا ينافي** كلام الشرائع ما ذكر من قوله  
كما يقولون أن المادة هو شخص هو عند الاتصال هو عينه  
عند الاتصال كذلك نقول أن الجسم شخص هو عند الاتصال  
أعني الاتصال هو عينه عند الكثرة أعني الاتصال هو عينه  
وهذا الشخص باق لم يزل ولذلك صح قولنا الجسم عند الكثرة  
هو عينه عند الوحدة لم يندفع فقط إنما الزايل شخص آخر  
بأن الشرح يذهب إلى أن الجسم الشخصي باق بعد الاتصال  
كما أن القوم ذهبوا إلى أن الهيولى الشخصية باقية  
بعد الاتصال صح لا يندفع بكلام **السيد المذکور**



من كلام الاعتراض المذكور الذي خلاصته ان  
 الجسمين عند الانفصال شخصان بالذات وبالجملة  
 مركبان شخصي الجسمين وهذا الشخص لم يتحقق عند  
 الانفصال فالحكم ببقاء شخص الجسم عند الانفصال كما  
 به الشئ مستلزم لان يكون لذلك المجموع المركب من الجسمين  
 شخصاً اخر غير مركب من شخصي الجسمين ضرورة ان  
 الشخص الذي تحقق عند الانفصال لم يتركب من شخصي  
 الجسمين فلو لم من كلام الشئ ان يكون المجموع المركب من الجسمين  
 عند الانفصال شخصان احدهما مركب من شخصي الجسمين  
 والاخر ليس مركباً منهما وقيام كل من الشخصين انما هو  
 بالذات وبالجملة من ان شخص المجموع المركب من شخصي  
 الجسمين انما هو بالذات وهو الشخص للمادة وكذلك  
 الشخص الباقي انما يكون يكون شخصاً للمجموع بالذات  
 عند الانفصال واللام بين الشخص فلو لم ان يكون المجموع

المركب من الجسمين عند الانفصال شخصان بالذات وذلك  
 ضروري بطلان القول بان جزء المجموع ذات الماء دون  
 تشخصه لا وجه صحة له بل انما يدعي ذلك الاعتراض من كلام  
 الشئ بان يقال كما ان الحكماء ذهبوا الى ان الجسمين عند  
 الانفصال شخصين احدهما شخص لها بالذات وبتمام  
 ذاتها عن الغير ولا يعتبر فيها باعتبار هذا الشخص الا ان  
 لا شخص شئ من الصور للمادة وثانيهما شخص بالعرض  
 سعة الصور للمادة وبتميز تلك الصور بعضها عن بعض  
 فكذلك ذهب الشئ بان المجموع الجسمين بعد الانفصال  
 شخصين احدهما شخص لها بالذات وبتمام ذاته عن الغير  
 وثانيهما شخص بالعرض وبتمامه عن بعض اجزائه عن بعض  
 الشخص الذي هو شخص ذات المجموع بالعرض فاما عرض  
 بالذات كاجزاء الفعليه المتعددة التي توجد لها يحدث  
 عند الانفصال فاحصل كلام الشارح هناك انه لم لا يجوز ان



يكون لكم الذي احرى القوم على الهيولى من اثبات شخصها  
باقسبا لذات والوجود والشخص وحدتها الذاتية  
ويكون متصلا واحدا عند الاتصال وبصير شخصين متصلين  
عند الاتصال جارا على ذات الجسم بان يكون شخصا  
واحدا بالوحدة الذاتية على وحدة الهيولى ومتصلا  
عند الاتصال وبصير شخصين متصلين عند الاتصال  
على وحدة الهيولى شخصين متصلين ولا ينفكا  
ان ما ذكره المعترض لا يدفع هذا الكلام بل انما يمكن دفعه بان  
الفرقة الصحيحة بين الهيولى وذات الجسم الصحيحة لبقاء  
الهيولى الشخصية دون بقاء ذات الجسم الموجد لامتداده  
عن جميع ما عداها وقوله المعترض ولا يجوز عاقل ان يكون  
قيام الشخصين بالجمع مثل قيام شخصي الهيولى بها اذ لا  
أسس في الموضوع هناك لا يصلح للفرقة فان الاجزاء  
المقدارية المفروضة في الجسم الشخص عند الاتصال

يصير واسطة في عروض الشخصين الحادث عند الاتصال  
وهو الشخص الذي يميز به تلك الاجزاء بعضها عن  
بعض بعد الاتصال والحاصل ان ما ذكره المعترض في  
دفع كلام الشرحي بعينه ودفع اثبات الهيولى فالجواب  
به في دفعه كان بعينه جوابا لشرح دفع الاعتراض عليه  
وسيجي زيادة ايضاح لذلك ما خيرا بان كلام الشرح  
المذكور المصدق قوله لا نقول له لا يدفع ايضا **بما قال**  
**سدا المذهب من ان الهيولى** امر بهم لا شخص  
الا بالصورة وليس لها في كل وقت الاستحالة واحدة  
من الصورة في ذلك الوقت وسد الشخص لا سمي  
المهمة لان كل ما هو احرى على ذات الهيولى المهمة على  
اجزاءه على ذات الجسم المطلقة فان ما هيته الجسمية  
المطلقة اجماعا على خواصها ان تبدل ذلك المدقق محمد  
في الهيولى بل كلام الشرحي لا يدفع في المقامين بما اقوله **اما**



**المقام الأول** وهو القول بان المتصل بالذات وثالثا  
 للابعدا الثلاثة بالذات انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض  
 ولما للجسم الطبيعي فانما يقبل الابعاد بواسطة الجسم التعليمي  
 فهو من دفع بجمها الاشارة اليه من ان الجسم الطبيعي  
 باعتبار ذاته وفي مرتبه عند في الجهات وقابله للابعدا  
 فان الجوهر ما لم يكن متمدا في الجهات وقابله للابعدا  
 الدلائل لم يكن جسما فظن كونه متمدا وقابله للابعدا الثلاثة  
 بواسطة طر ان عرضه لا ان العرض وجوده متأخر عن  
 الموضوع فلو كان الجسم الطبيعي مقدما في مرتبه الوجود  
 العضدي لكان سندا من قابلية الابعاد فلم يكن في تلك المرتبة  
 جسما ولم يكن محل للجسم التعليمي حسا طبيعيا وقد فرض  
 انه محله ههنا وبما في زيادة ايضا له في انشاء الجسم  
 صاحب الاشراق انشا الله اليكم **اما اندفع كذا الموضع**  
**المذكور في المقام** وهو القول بان القابل للابعدا الثلاثة

بالذات هو الجسم الطبيعي مع منع ان القابل للابعدا الثلاثة بالذات  
 ينعدم عن طر ان الاتصال والقول بان غاية ما في الباب ان لا  
 عند الاتصال وحدة قابل للابعدا الثلاثة بالذات بل يحقق  
 جسمان كل منهما قابل للابعدا الثلاثة بالذات وعند الاتصال  
 تحقق جسم واحد هو قابل للابعدا الثلاثة بالذات ولا يكون شي  
 من الوحدة والكثرة موجبا لانعدام ذات القابل للابعدا الثلاثة  
 لشخصه الذاتي لعدم ذلك الشخص برفقه فان يقال هذا  
 الكلام انما يصح ان لو كان انقسام الجسم الطبيعي في الخارج  
 عن نفي الاجزاء وتبعها بولا الاتصال الذي هو طر من  
 ذواتها ليكون ذواتها معروضة للوحدة الاتصالية تارة وكثرة  
 الاتصالية اخرى بدو طر ان العلم على تلك الذات في ذلك  
 بقا لا نه على هذا التقييد كالمخ اما ان يكون تلك الذوات الحقيقية  
 على الاتصال العرضي مشاهيد او غير مشاهيد وكلها بطلان  
 سابقا فالحق ان انقسام الجسم الطبيعي الى قسمين ليس لانعدام



الصورة الجسمية والجسم المتخصص الذي كان عند الاتصال  
 حدوث الصورة بين الماهيتين والجسمين المتخصصين الآخرين فيكون  
 الوحدة الانضمامية لازمة لتخصص الجسم الطبيعي والصورة الجسمية  
 بالانضمام وقبول الابعاد مقوم للجسم الطبيعي كما مر مراراً  
 وذلك لانه لو لم يكن كذلك لكان كل من الاتصال والحدوث  
 وقبول الابعاد عارضا للجسم الطبيعي فلو لم ان يكون الجسم  
 الطبيعي مقدما على الاتصال المطلق الذي هو عبارة عن  
 المطلق بل على قبول الابعاد على الافلاك فمقدم الموضوع  
 على الامر فلو لم يكن ذلك ان يكون الجسم الطبيعي في مرتبة  
 ذاتية اما مجرد صرفا ومفردات من الاجزاء التي لا يتجزأ  
 وكل منهما بقا ولا يخفى عند التأمل لزوم الحال الثاني على قوله  
 حقيقة ما ذكره الشرح صدر اللفظه بل فان الجسم المفرد والشخص  
 اذا كان باقيا بعينه عند الانقسام الى التسمين لم يبق مقدم ذا  
 التسمين على اتصالهما الفاعل لهما قبل الانقسام وكذا الحال في

الانقسام الى ثلثة اقسام وغيره من الانقسامات ولما كان  
 احتمال كون الذات العلمانية معروضة للاتصال العرضي  
 لثلاثة اجزاء في الوجود كما لا يمكن كون الذات المشاهية التي هي الجزء  
 التي لا يتجزأ معروضة للاتصال العرضي وهو الحال الذي هو  
 هو مذهب الشريستاني والمصادق ان الشرح المذكور يجرى على الصورة  
 الجسمية والجسم الطبيعي ما اجراه الحكماء على الحيوان فخرقوا في ذلك  
 ونحو وجودها في الاتصال والانضمام او عدم بقاها في الجسم  
 ونحو وجودها في الاتصال والانضمام غير بدوي كما لا يخفى فلا بد  
 بان في دفع كلام الشريستاني انما يكون باثبات ان الاتصال ليس  
 عامضا للجسم والا لزم تقدم الجسم والصورة الجسمية عليه بالذات  
 ولزم من ذلك تقدم المحالات المذكورة من تركيب الجسم المفرد من  
 المفردات التي هي جزاؤها والاتصال وهو باطل لما مر وكذا لا يتجزأ  
 لمحض معروضا للاتصال الموجب لصلته بكونه ذات اجزاء  
 فلا يبقى نحو وجوده بواسطة عارض لثلاثة اجزاء ليس للجسم حقيقة تميزه



كون ذات اجزاء ولما ثبت ان الاتصال والامتداد ليس متفرقا عن  
 الجسم بالذات ثبت ان الجسم في حدة ذاته متصف بالوحدة الاتصالية  
 عند طرأ ان الانفصال على الجسم المفرد فلا اتم نزول حدة الجسم  
 وحدته جسمان اخلان لم يكن ذاتا هما عند الاتصال بالانفصال  
 الهيولي فليست في حدة ذاتها متصفا بالوحدة الاتصالية لانهما  
 لانهما ليست متصلة في حدة ذاتها ولا منفصلة فاما يلزم من ذلك  
 تقدم الهيولي على الاتصال ليلزم فيها ما يلزم في الصورة الجسمية  
 من المحالات المذكورة وذلك لان الهيولي في مرتبة وجودها  
 لا يخرج عن الاتصال لولا انفصاله لم يكن متصفا بهما باعتبار  
 ذاتها فلها في مرتبة وجود الذات وحدة اتصالية عند الاتصال  
 وهذه دقة نشأت من عدم كون الصورة الجسمية التي هي  
 متصلة باعتبار ذاتها عرضا فانه لو كانت عرضا لزم تقدم الهيولي  
 عليها بالذات ولزم من ذلك تقدم المحالات المذكورة بعينها  
 ولما لم يكن الصورة الجسمية عرضا لم يلزم تقدم الهيولي التي هي محلها

عليها بالذات بل هي متأخرة بالذات عن الصورة المطلقة كما سيأتي  
 ما نه عن قربنا من الله العليم فالهيولي انما توجد متصلة ثم يعرض لها  
 الانفصال بدون زوال ذاتها بخلاف الصورة الجسمية ذاتها قبل  
 متصلة باعتبار ذاتها فتفقد ولا الاتصال لم يبق ذاتها الجسمان  
 لادان عند الانفصال مجموعهما ليس متصلا ولا امتدادا ولا قابلا  
 للابعاد وليس جسما ولذا بخلافه هو لا هما فانها مع كونها جسمين  
 هيولي واحدة فانه ليس في هيوليها من حيث هي هيولي بقدر <sup>القدر</sup>  
 انما يحصل فيها باعتبار تعدد الجسمين والصورتين الجسميتين بالجسم  
 المفرد من حيث هو الهيولي يبقى بعد الانفصال ولما من حيث هي جسم  
 فهو لا يبقى بعد الانفصال لان هو ليس الجسم المفرد بعينها هي هيولي  
 مجموع الجسمين الحادثين بعد الانفصال بخلافه جسمية الجسم المفرد ذاتها  
 لا تبقى مجموع ذلك الجسمين الحادثين بعد الانفصال بل بعد <sup>انفصال</sup>  
 لم يتحقق الجسمية لكل من حركتي مجموع جسمي بل عجز جسمية <sup>المجموع</sup>  
 بل انما باعتبار ذاتها الجسمية اما ان يكون بحيث لا يتصور <sup>كانت</sup>



مانعة عن وقوع النكاح ولا على الثاني بل يتم ان يكون كليهما  
 في الخارج لان المهر ليس بموجود **باسم اهل البيت**  
**صريح** به صريح الشافعي **شكر الله** عليه وعلى اهل بيته  
 ان يكون حرة مستحقة فان كان هذا الشخص متعددا  
 الهوى متكررة في نفسها معين لا غير وهو يكون الهوى واحدة في  
 نفسها ومتشعبة تشعب مستمر وهو لا يخرج عن سبب واحد  
 كان موافقا لما صرح الحكماء من ان الهوى امر واحد بالاشخص  
 لعدم وحدة الهوى الحسين اللذان عليهما في المشرق والمغرب  
 القرب ولعدم كون الشخص واحد شخصاً ولهذا تارة شخصاً  
 اخرى ولعدم كون الوحدة لازمة للهوى فتصير الصورة الجسم  
 الذي يلزمها الوحدة فيعدم بانفصالها كما يقدم الصورة للجسم  
**ولتلك الشبهات الثلاث قال سيد**  
**المدقق** **وذكر** **سيرة العاجي** ان الهوى الجسم  
 وجود اوفى انا وتخصاً ووحدة عند القضاء فلما كان

والذات عند الانفصال لا الشخص والوحدة ولا ليس للهوى  
 وحدة ولا تشخص لان قبل الهوى ذاتها امرهم بالقوة  
 يعين ولا يحصل لها اصلاً فذاتها ما دامت كذلك لا تكون متعينة  
 ولا معقولة فلا يكون كلية ولا جهة ولا عامرة ولا خاصة فاق  
 فيها بانها جهة او جهة غير مستمرة نعم اذا افرزت بها صورة  
 بعين ذاتها انصير هذه الصورة فاذن الهوى لا يكون  
 في نفسها كما انها لا يكون متعينة في نفسها فلهذا على اختيار  
 يكون وجود الهوى في ذاتها مستمراً بدون استمرار الشخص  
 الوحدة فلزم بقاء وجود ذاتها مع تبدل الشخص والوحدة فلزم  
 ان لا يكون الشخص والوحدة لازمين للوجود وذلك بطول  
 الشيء الموجود في مرتبة الوجود مما زعن جميع الاغيار فلهذا شخص  
 تميز عن الغير واستمر به وجوده يستمر الشخص فاذا زال الشخص  
 زال الوجود الضابط له وبذلك الوجود ذات الذات فالشخص لازم  
 للوجود وهكذا حكم الوحدة المطلقة فان لكل امر وجوداً ما للهوى



العناصر ذات وجود مستمر حالتي الاتصال والانفصال  
 ولزم من استمرار ذاتها ان يستمر امتيازها عن الاعيان بل عن  
 هيوليات الافلاك ولا يعنى الشخص الامتياز الذات عن اعيان  
 بحيث تمنع اشتراك الغير فيها ولا شبهة في تحقق هذا المعنى بكل  
 موجود في الخارج فاننا نعلم بالدينية ان كل ما هو موجود في الخارج  
 فهو محال لوجوده كان مانعا من وقوع الشركة فكل موجود مستمر  
 وجوده فباستمرار وجوده يستمر مع الشركة فاذا استمر مع الشركة  
 فهو موجود من انواع الوحدة فالوحدة المستمرة هي وحدة الموجود  
 الذي وجوده مستمر وكذا الشخص المستمر هو شخص ذلك الموجود  
 المستمر الوجود ونعلم من هذا ان الهيولى وحدة ما مستمرة وشخصا  
 مستمرا كما ان لها وحدة اما مستمرة وهذا اختياران هيولى العنا  
 متعين الذات منهم الصور وكيف يصح الحكم بان الهيولى هي الذات  
 مع بقاء الذات والوجود عند تبدل الصور ومع الحكم بان الشخص  
 المتعينة بالهيولى كما صح بالحكماء فانهم قد صرحوا بان الشخص

المتعينة بالهيولى كما انهم صرحوا بان شخص الهيولى بالصور  
 المطلقة وسيأتى بحصول هذا الكلام عنقرىب ان شاء الله العزيز  
 اذا تقدم هذا نقول في قول سيدنا لدقيقين وهوان الهيولى في  
 ذاتها امر مهم بالقوة لا بعين ولا يحصل لها ان اراد بقوله  
 مبهم انها مبهم الذات فهو مخالف لكلام الحكماء وقضى البرهان  
 وان ادبراتها مبهم الصور فهو مبهم لكن لا يلزم من ذلك شخصها  
 مستمرا باعتبار استمرار الذات وايضا ان ارد بقوله بالقوة ان الهيولى  
 بالقوة باعتبار وجود الذات فربط فان الهيولى وجود مستعد لقبول  
 الصور فغير مرتبة بالفعل وفعلية الجوهرية مستلزمة لفعلية وجودها  
 مستلزمة لفعلية وجود الجوهر من حيث هو وجود وان ارد براتها بالقوة  
 باعتبار الصور فهو مبهم لكن لا يلزم من ذلك لا وجود لها أصلا بل يصح  
 عليها بانها ليست كغيرها ولا يرتب بقوله انهم الصور الذي لا  
 يعين فيه ولا امتياز بها لوجوده واستمرار وجوده وكذا امر يكون  
 الصفة بان لا يكون فيه فعلية أصلا لا فعلية القوة ولا فعلية الوجود



فلا يكون في هيولى العناصر ملة اتمام صروف وكيف وهو جوهر متما  
 عن هيولى اكلات عندكم وعن الصود كما يكون فيها قخصة  
 وكيف وكونه بالقوة بالفعل وكذا كونه جوهراً بالفعل ففيها شامة الفوق  
 القوة في جوهر من عوضه الفعل واصله القوة بل هو جوهر فليد  
 وجوهه بالفعل وكونه متيناً بالثبات التي لا ينفك عنها في مرتبة  
 الوجه بالقوة كالحركة المتوسطة التي هي شخص مستخضة بالاول  
 الستة الى ابعث وجودها في حق الحركة ومع شخصه يسمى  
 بشخصه في جميع حدود المسافة مع بدله الا انها فيها وعلى هذا  
 يكون الجوهر شامة من فعلية كل من الوجود والشخص والوحدة والذات  
 مستمرة باسمرارها والفرق ان كما يكون للجوهر وجوده في استمرار  
 كما ياعد بذلك سيد المتقين قلعه مرة كذلك يكون لها شخصها  
 من الوحدة مستمرين باسمرار الوجود والذات **واما دفع الشبهات**  
**المذكورة في كتاب الطول البشري** فلان في الوحدة الثلاثة  
 للجوهر ليست وحدة انصالية فليكن وحدته من ان انصالية الكسائية

فهي للجوهرين اللذين احدهما في المشرق والاخر في المغرب فالحق في الوحدة  
 فاما اثنان ومع اثنيتهما متصفة بوحدة الاثنيتية بل هي من حيث  
 هيولى لا تقتضي التعدد الا انصالية ولا وحدتها وبصرف بوحدة ما وهي  
 عدم انقسام الذات من حيث الذات الى الذات ولعل كثر الذات  
 من حيث الذات وهذا الوجه للجوهر هو الوحدة المستمرة وهي الوحدة  
 التي من لوازم نفى الكثرة فان للوحدة معينين كما امر احدهما ما يكون في  
 الكثرة من لوازم وهي معنى وجودي وهي الوحدة الانصالية وانما هي  
 من لوازم نفى الكثرة بل هو عين نفى الكثرة ومن هذا القسم ما هو لا  
 ولما التزم الاول فلو انهم التصورة البسيطة والجسم عارض للجوهر بوحدة  
 التصورة وبذلك تدفع جميع الشبهات الثلاثة المذكورة اما الشبهة  
 فلما عرفت تلك الوحدة التي هي لا نه للجوهر في ان الكثرة الانصالية  
 لتعد الاجسام المستلزمة لتعدد الاجسام المستلزمة لصحة كون بعضها  
 المشرق وبعضها في المغرب فان العلة المكاني لا هي بوحدة كما ان تعدد  
 الامكنة لا ينفك بها **واما دفع الشبهة الثانية** فلو كان الشخص



هذه الوحدة التي لا تميز بين شيئين من غير شخص هذا الوحدة الكلية  
 تارة وفيها اشتغال متكرر بالكمية الاتصال التي هي عدم الوحدة الكلية  
 أخرى كما الوحدة التي حصلت للشيء في بين المبلغ والياء التي كل منها لم  
 يكون ما فاق كثره المبلغ وكثرة ذلك الحزب المخرج المخرج الوحدة التي  
 نسبوها لخاصة التي هي في تلك القراءات لهذا الشخص كما في الذي هو  
 باعتبار ذاته ولخاصة المولد في الوحدة كما مبالغ ذلك المخرج الحزب  
 فكما ان كثره المبلغ والالوان لا يخرج المخرج الوحدة التي لا يخرج  
 كثره القصور العصرية من المولد هو في الخاص من وهذا المخصصة لها  
**واما الدفاع الشبه فلما مرر من الوحدة التي** لا تميز بين  
 لا يميز بين ان الاتصال هو كثره القصور تلك الشخص الحزب في الوحدة  
 التي لا تميز بين القصور الحسية والجسم ذاتها يميز بين الاتصال والالوان  
 بينهم شخصاً الوحدة الحسية والجسم الحزب الحزب ان في مرتبة وجوده الحزب الحزب  
 يمكن كونه موجوداً لا في موضع بل لا في شيء مع تحقيق المتصلة  
 والمتميزة وقابلة الالوان ومع

الخاصة

حزب

تحقق الحقبة والاتصالية والطبيعة المتعارفة بعد طرأ الاتصال  
 الاتصال كما لم يفرق في طرأ من تلك الامور الستة الا المعنى الاول  
 صحيح ان يقال ان مجموع الجسمين الحادثين بعد الاتصال هو عينه  
 هو الحزب الذي كان جسماً موزعاً من حيث هو وجوده وجوده  
 مستعد ولا يصح ان يقال ان ذلك المجموع هو عينه هو الجسم  
 الذي كان قبل الاتصال من حيث هو وجوده متصل فانه  
 لم يبق في ذلك المجموع الحسنة بل انما يتحقق  
 الحسنة في حيزه اللين كانا بالقوة عند الاتصال  
 وقوة وجودهما انما يقوم الجسم المفرد من حيث  
 هو وجوده مستعد لصيرورته احكاماً وهو من هذه  
 الحسية يتم وجوده حالي الاتصال والاتصال  
 فلا حجة لمن هذا الحسية هو مستمر ما فاع  
 من وقوع الشراكة فيكون جزئاً فاجسم المفرد  
 على عند الاتصال هو منه المطلق وان لم يبق



بجوه الاتصالية هذا وقد نفى في هذه الرتبة  
بعد امور خمسة اخر احدها تحقيق العلاقة  
بين الهيولي والصورة وبيان انها اتحادية  
لا رتبائية كما هو المشهور **وثانيها** بيان بقاء  
مذاهب الناس في الهيولي **وثالثها**  
**ذكر صاحب الاشرف في الهيولي** وبيان  
حاله من الصحة والفساد **ورابعها** ذكر  
بقية براهين الهيولي **وخامسها** ذكر الخواطر  
التي خطر بها الى الفاضل **ثاني الامور الاوائل**  
فهو معلم من امور واحد ما من نصريح صاحب  
الشفاء في الحكمة العلاقة من الهيولي والصورة  
محددان في الذات مخلقتان في المعنى واثباتهما  
نصريح القوم بان الصورة ناعنة الهيولي مع كونهما  
جوهريين والناعنة تفنص اتحادية الذات

فان الجوهر اذا كان ناعنا الجوهر اخر لازم  
ان يكون محمولا عليه لا محله لما مر الاشارة اليه  
مخلوق العرض فانه كما يمكن اشتقاق المحمول على الموضوع  
وهذا الاعتبار يقال انه ناعمت كالسواد الذي  
تشق منه الاسود واما الجوهر فلا يمكن اشتقاق  
المتشقق منه بالتحفيف فكونه ناعنا الجوهر اخر ثانيا  
يكون حله عليه كالتصل بالذات والتمدد بالذات  
والنايل للابعد الثلاثة بالذات بالنسبة  
الى الهيولي فان هذه المفاهيمات الثلاثة  
عبارات من امر محمول على الهيولي متحد بها في  
الذات والوجود على نحو اتحاد النامي الجسم  
محددان في الذات والوجود في السحر مع  
روال النامي عنه وبقا حسيمة فان صل اتحاد  
الصورة الحسية والهيولي في الذات والوجود **بسنن**



ان زوال وجود الصورة مستلزم لزوال  
وجود الهيكل فلو كان الوجود قد نسب الى شيء  
بالذات والى شيء آخر بالعرض كوجود زيد  
الابيض فانه منسوب الى الذات الى زيد  
مفهوم الابيض بالعرض ولهذا يمكن زوال اتحاد  
الوجود عن الابيض مع عدم زواله عن يد مع  
زيد ومفهوم الابيض اذا اخذ لا بشرط في  
الذات والوجود كذلك اتحاد الهيكل في  
الصورة الجسميه فانما اتحادان في الذات  
والوجود على نحو اتحاد زيد ومفهوم الابيض  
المحمول عليه في الذات والوجود فان الصورة قد  
لوجود واحد هو منسوب الى الهيكل والصورة  
مع امكان زوال نسبتها الى الهيكل فينعدم  
من حيث هو فاللادبعا والثلاثة ولا ينعدم من

هو جوهر مستعد لقبول الصور فان قيل زوال الوجود  
من الابيض من حيث هو ابيض انما يمكن مع بقا  
كونه زائداً على ان زوال الوجود عن الابيض  
من حيث هو ابيض هو بالحقيقة زوال الوجود  
عن البياض بالذات فعلى هذا كل جسمية انما  
زائلة عن الشيء انما يمكن زواله ان لو كان تلك  
الجسمية نافية للجسمية الارتباطية التي هي  
الزوال بالذات فلزم ان يكون زوال الصورة  
عن الهيكل على تقدير كونها وصفاً جوهرياً اتحاداً  
تابعاً لزوال الارتباطي عن الهيكل وذلك الامور  
ان كان عرضاً لزم تقوم الجوهر بالعرض مع  
تقدم الهيكل على الصورة المطلقة بالذات وهي  
بط لمانرتين ان يكون جوهرها وان يكون  
الارتباط بين ذيل الجوهري والذيل احد



صورة جسمية بالحقيقة والاخر الهوى غير انما هي  
كما هو المشهور فقد يكون زوال الحقيقة الانسانية  
كفهمي القرب والبعيد فانها حقيقتان اتحاديان  
مع انهما يروان عن الشيء بالنسبة الى شئ اخر  
وزوالهما ليس بامبال زوال مبدا اشتقاقهما بل  
الامر بالعكس لان القرب والبعيد ليسا الا القربة  
والبعيدة فعلى هذا قوله القائل كل جسد اتحاد  
زائل عن الشيء انما يمكن زواله ان لو كانت تلك  
الحقيقة مائة للحقيقة الاتباطية عسى ان قيل هذا  
المضنة الكلية صحيحة بحقيقة الاتحاد الحقيقية  
وان لم يصح في الحقيقة الاتحاد المطلقة اي سواء  
كانت استراعتة او حقيقته قل صحها في  
الحقيقة الاتحاد الحقيقية ايضا غير اننا نرى  
الانسان والحيوان مثلا حقيقتان اتحاديتان حقيقيتان

بالنسبة الى الموجود الشيء والجسم وليس اتحادا مائلا  
للحقيقتين الاتباطيتين بل الامر بالعكس ولما كان  
اتحادا مائلا ليس بامبال للحقيقتين الاتباطيتين بل  
زوالهما امبالا لزوالهما الجملية ما هو متصل  
بالذات وهو ممتد بالذات وقابل للابداء والتلا  
في الجوهر المعنى المذكور سابقا اي الجوهر المعنى  
وهو الموجود لا يمتد محل كسبة الفصل الى الجنس ولما كان  
العلاقتين الفصل والجنس وانما تكون اتحاديا  
كان العلاقتين الفصل والذات والجوهر بهذا  
المعنى اتحاديا فالمتصل بالذات اذا حد بشرط لا  
كان صورة حسيه كما ان الجوهر المعنى المذكور  
اذا اُخذ بشرط لا كان هيو الجسم واذا اُخذ بشرط  
كان الاول فصلا والثاني جنسا وسأني تحقيق  
ذلك بعد ذكر كلام صاحب الاشراق وما يبدل



على ان العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادية كليهما  
بهمسار حيث قال واذا كان وجود الصورة كليهما  
وبها ذاتها هو وجودها في المادة فعدمها عن المادة  
هو عدمها في ذاتها فان هذا القول انما يصح ان  
كان الصورة الجسمية والهيولى متحدتان في  
الذات بان يكون لهما جيبان اتحاديان  
باعتبار احدهما يكون ذلك الذات هي الهيولى  
وباعتبار الاخرى يكون الصورة الجسمية وذلك  
لان الجوهرين المتساينين في الخارج لا يصح ان  
يكون وجود احدهما نفسه وجودية الاخر كما  
لا يجزى ويتدل ايضا على اتحاد الهيولى والصورة  
كلوم بهمسار حيث قال والجسم هو معنى قال  
ساحد من هذه الامور الثلاثة اي الصورة  
الجسمية والطبيعة والهيولى احدا بالفعل لا بغير

فارض واتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم  
بالبياض الا بياض فان الجسم له وجود وقوام  
بالفعل ولا كذلك حال الهيولى مع الصورة فهذه  
ما راتحاد الهيولى بالصورة اتحاد نوعيا  
واتحاد الجسم بالبياض ليس باتحاد نوعي وايضا  
بدل على اتحادهما تصریح الحكم بان الهيولى منفردة  
بالصورة مع التصريح بانها جوهران فانه يلزم  
من هذا التقوم ان لا يكون الهيولى معدومة بالذات  
على حلول الصورة فيها واشغاف ذلك التقدّم  
مستلزم لاتحادهما وايضا يدل على اتحادهما بغير  
الدلائل المذكورة في اثبات الهيولى كما سبقت  
انشاء الله تعالى وبه الجمل الحكم باتحاد الهيولى والصورة  
في الذات هو الاظهر بعد التاويل في كلامهم  
فهو الاولي بالاختيار فان قيل اتحادهما في



الذات مستلزم لكون زوال ذات احد <sup>مستلزم</sup>  
لزوال ذات الاخر فلزم من اتحاد مائتي الذات  
ان يقدم ذات الهيولي بانعدام ذات الصو  
قلت اتحاد مما يجب الذات انما يستلزم ما  
ذكره القائل ان لو لم يكن مع ذلك الاتحاد لاقتاد  
بحسب المعنى اما لو كان الهيولي والصورة <sup>حدة</sup>  
بحسب الذات ومتعددة بحسب المعنى كما  
صرح به صاحب الشفاء في الحكمة الملائمة  
فلا يلزم من انعدام المعنى الذي هو الصورة  
الجسميه انعدام المعنى الذي هو الهيول فان  
قيل اذا كان الهيول والصورة متحدتين بحسب  
الذات ومختلفتين بحسب المعنى لزم الساقص  
لا يلزم ح ان يكون المعنى الذي هو الهيول  
غير المعنى الذي هو الصورة وهذا المعنى ان

انما يكونان جوهرين فجوهرة الهيولي فجوهرة  
الصورة فلزم ان تكون ذاتين مختلفتين سواء  
اريد بكون الشيء ذاتا كونه جوهر او كونه معنى  
موجودا فان المعنى المتعدد لم يصح ان يكون  
بوجود واحد والا لزم وجود الكل بدون  
وجود الجزء كما هو المشهور قلت المراد بالذات  
ما هو المراد من قولهم بالذات في قولهم الحل  
بالمواطاة هو الاتحاد بالذات والوجود  
المراد بالذات ما هو مستقل في القوام بمعنى ان  
لا يكون في محل وعلى التقديرين لا يلزم من كون  
الهيولي والصورة متحدتين بحسب الذات ومختلفتين  
بحسب المعنى الجوهرية بمعنى انه لا يكون في  
موضوع الساقص فان قيل اذا كان الهيول  
والصورة متحدتين بحسب المعنى فبعدد هما



اما في الخارج او في الثقل وعلى الاول لازم ان  
يكون لكل منهما وجود مابين لوجود الاخر  
لا يكون احدهما محمولا على الاخرى ولا على المجموع  
فلزم تعدد مما يجب الذات وعلى الثاني ان  
يكون الهيولى والصورة من الاجزاء التحليلية  
العقلية كما حكى الله المذمومين قدس الله سره  
فلزم ان لا يكون احدهما خارجا عن الآخر ونذكر القوم  
يكون الجسم مركبا في الخارج وكيف يصح ان يكون  
الاجزاء التحليلية المحضة بحسب معنى بعضها مع  
انعدام بعضها من بقاء الهيولى مع اشغال الصور  
الجسمية لزم ان لا يكونا من اجزاء تحليلية محضة  
بل يكون كونهما من الاجزاء الخارجية ثلث  
الاجزاء التحليلية اي الاجزاء الاتحادية يكون  
على تسمين كما مر الاشارة اليه احدهما ان يكون

تحليلية صفة بدون تحققها في الخارج كما في المنة  
البيضة بحسب الخارج المركبة في الثقل وثانيهما  
ان يكون اجزاء عقلية اي اتحادية مع تحققها  
في الخارج كما في المنة المركبة في الخارج كالجسم  
مثلا فانه كما يكون في الثقل مركبا في الجنس الذي  
هو المعبر عنه بالجوهرية يعني الاخص ومن الفصل  
الذي هو المعبر عنه يقولنا قابل للبقاء الثلث  
على الاطلاق بالذات فكذلك يكون في الخارج  
مركبا من الامرين اللذين احدهما بازا، الجنس  
والاخر بازا، الفصل من اشغال احدهما مع بقاء  
الاخر مستلزم لذلك التركيب وهذان الامران  
مع تعدد ما في المنة متحدان في الوجود والذات  
على نحو اتحاد زبد مع مفهوم قائم والحاصل ان  
كل ماهية مركبة في الخارج من الماهية والصورة



فهي مركبة في العقل من الجنس والفصل المجموعتين  
عليها فلا تخفى تحقق حسبه هي مبدأ تحليل الجنس  
وحده اخري هي منشا تحليل الفصل وتلك  
المسئلتان متحدتان في الخارج ان يكون كل  
منهما متبناه بالافراد تباها اتحاديا فعلى هذا  
يكون اجزاء المركب الخارجية على نحو واحد  
نحو الاجزاء المقدارية التي لا يصح حملها على المركب  
سواء احدث بشرط لا او لا بشرط وثانيتها نحو  
الاجزاء الخارجية التي لها نحو اتحاد بحيث لو احدث  
لا بشرط كانت محمولة وتلك الاجزاء هي الاجزاء  
التي وجدت لوجود واحد على نحو وجود زيد و  
مفهوم قائم فانه تحقق بينهما نحو من الاتحاد الصحيح  
لحمل احد ما على الآخر وكما ان للقيام معنى هو  
ناعت لزيد بالحقيقية وزيد مغلوب به ومجموع

الناعت والمنعوت له تحقق ما في الخارج  
كما ان لكل منهما تحقق بحيث يصح ان سفي احدهما  
بدون الآخر فذلك الصورة الجسميه معي  
الهيولى على نحو كون العالم ناعما لزيد والمنعوت هو  
الهيولى بمترا لزيد ويكون مجموع الناعت الذي  
هو صورة الهيولى والمنعوت الذي هو مادة  
تلك الصورة موجود في الخارج بوجود واحد  
وهو الجسم الطبيعي فان قيل ما ذكرت هو عينه  
ما ذهب اليه سيد المدققين قدس الله سره فالجواب  
بين كلامه وكلامك قل المخالف بين كلامه  
قدس سره وبين كلامي من وجوه احدها انه قدس  
سره جعل الصورة الجسميه والهيولى كل منهما من  
الاجزاء التحليليه للجسم مع بقاء الهيولى والصورة  
الجسميه وثانيها انه قدس سره جعل الهيولى



منه لحس لا يتخضع لها استمرار ولا وحدة مستمرة مع استمرار  
تحو وجودها وذااتها وثالثاتها انه قدس سره حكم  
على الهيئتين المستمرة الوجودية الخارج بانها ليست  
كلية ولا جزئية ورابعها انه قدس سره يحكم بان  
الهيئتين والصورة والجسم ليس جميع المراتب الممكنة  
موجودة بالوجود الاسراعنة وان لا فعلية للهيئتين  
في الوجود مع استمرار وجودها وتبدلها ما بينهما  
وخامسها انه قدس سره يحكم بان الهيئتين مع  
كونها تحليلية لا تدخل لها في مهنة الجسم و  
سادسها انه قدس سره يحكم بان سادس جميع  
فصول المراتب امور اتحادية تحليلية حتى  
ذهب الى ان النفس الناطقة مع مجردها غير تحليلية  
اتحادية للانسان وانا اخالفه قدس سره في جميع  
امور المذكورة كما سنشرحها بعد ان شاء الله العزيز

فان قيل لزم من التحقيق المذكور ان يكون الهيئتين  
والصورة موجودتين بوجود واحد مع استمرار  
وجود الهيئتين وهويته وتخصه مع زوال  
الصورة عنها والوجود المتترع عن الصورة غير  
الوجود المتترع عن الهيئتين وعن المجموع فلزم  
تعدد وجودهما ووحدة ما هف وايضا  
كيف يصور بقا الوجودي الانزاعي مع تبدل  
الموجود الذي هو موجودية اي الصورة الجسمية  
قلت التعدد في وجودهما ليس الا في الاعتبار كالتعدد  
وجودي زيد ومفهوم العالم الذي هو مجموع علي زيد  
ولا منافات بين هذا التعدد والوحدة فانه لما  
كان الصورة الجسمية حادثة اتحادية للهيئتين كانتا  
متحدتين بحسب الذات وسع ذلك الاتحاد  
الاتحادية الوجودية مع تعدد ما في الوجود الا



فان الوجود واحد نسبي الى الهوى التي هي الهوى  
بالذات وبالعرض الى صورتها الحسنة وبعد  
الانساب صير متعدد بالاعتبار ولما كان  
وحد الوجود تابعا لوجه الذات اي كون  
الصورة الجسمية حيثة جوهرية اتحادية  
لهيولى بدون الحيفية الارتباطية الحقيقية  
حاز نقاء وجود الهيولى الذي هو وجود الصو  
مع زوال الوجود عن الصورة ان زوال الصو  
عن الهيولى على نحو زوال مفهوم القائم عن  
مع نقاء وجود ريد الذي هو وجود العالم  
والفصل ان يقال الحينيات على اقسام  
خمسة احدها الحيفية الارتباطية الحقيقية كذا  
بالنسبة الى الجسم وثانيها الحيفية الارتباطية  
الاتراعية كالوجود الاتراعي والوجه وجود

هذين القسمين مغاير لوجود ما يفرضانه ولهذا  
لرحلا عليه وثالثها الحيفية الاتحادية الحقيقية  
التي هي تابعة للحيفية الحقيقية ارتباطية لمفهوم  
الاسم المحمول على زيد مثلا فانه حيفية اتحادية  
حقيقية تابعة للحيفية الارتباطية الحقيقية التي  
هي البياض ورابعها الحيفية الاتحادية الاتراعية  
لمفهوم الوجود الاتراعي ومفهوم الواحد وغيره  
من المحمولات الاتراعية وخامسها الحيفية الاتحادية  
الحقيقية التي هي غير تابعة للحيفية الارتباطية كمفهوم  
الانسان بالنسبة الى الموجود فان الموجود الذي  
هو انسان كونه انسانا لا يقع المعنى الارتباطي  
الذي هو نظير السواد في كونه متبوعا لكون الشيء  
اسود وهذه الاقسام الثلاثة مسرعة في ان وجودها  
يعتمد وجود ما يحل عليه سواء كان الوجود اتراعيًا



او حقيقاً فانه لا شبهة في ان وجود مفهوم القائم  
المحمول على زيد بعينه هو وجود زيد الذي كان  
قاعداً قبل كونه قائماً فيكون وجود زيد مستمر مع  
تبدله من كونه قاعداً الى كونه قائماً بلا شبهة وكذا  
حال الهيولى فان وجودها مستمر مع تبدلها من  
منصلة واحدة الى كونها عين المنصليين وهو عبارة  
عن كونها قابلاً للتفصال بالفعل فعلي هذا يكون  
الصورة ما يصير به الهيولى جسماً وهو تنصليتها  
لا بان يعرض لها عرض بصيرته متصلاً بل بان نجد  
مفهوم المتصل بعد فيكون بمعنى المتصلية اما ان  
يوجد من المتصل لان المتصل يوجد من الاتصال انظر  
الموجود والوجود انما يوجد من الموجود فانه هو  
الموجود والموجودية انما يوجد من الموجود كالاتي  
الموجود من الانسان فان قيل اذا كان الاتصال

ولا خفاء في ان الامرا شرعي لا يجب تأخيرها عن  
به فلا يجب تأخير الاتصال عن موصوفه على تقدير كونه  
عرضاً فجاز ان يكون اتصال الجسم عرضاً انشاعياً غير  
منازع من مرتبة وجوده فلا يسل الاتصال الجوهرية  
اي المتصل بالذات الذي اساسه تلك الهيولى  
قلت لا بد لكل امر شرعي من منشأ الا شرع فان  
منشأ شرع اتصال الجسم الجسم من حيث هو  
صورته الجسميه ثبت وجود المتصل بالذات الذي  
هو باعتبار ردائه منشأ الشرع الاتصال وبذلك  
ثبت وجود الهيولى المنخفضة في الجسم المتصل احداهما  
الاخر بدون الاتصال فلا يكون الهيولى منشأ شرع  
الاتصال اي المتصلية فاذا صار بحسب بصير  
منشأ الانواع المتصلة بضم البهاجر متصل  
بالذات وهذا الجوهر هو عينه كونه متصل



وانما يكون هذه الحبب جوهر لا نهالا يتاخر عن  
وجود الحبب بالذات بل انما يكون مفهوما للحبب  
وتم بها هيئة الهوية التي هي الحبب فعل جوهريا  
بل عدم عرضيتها من عدم تأخرها عن الحبب في  
دخولها في جواب ما هو وعلما ان ارتباطها بالحبب  
اتحادي من كونها ناعته لها كما مر فان قيل ان من  
كونها تباطها اتحاديا اتحاد الجوهرين الموجودين  
في الخارج وهو بط كايته صاحب الشفاء شكا  
سعيه في كتيبه بان ابطال اتحاد العاقل والمقول  
الجوهري قلت اتحاد الجوهرين لكل منهما وجود وتخص  
بالفعل بل هو الاخر مع الانسان الذي ذكر في كتابنا  
الاشارة وغيره وانما الجوهران الذان احدهما فعل  
ويحصل الاخر والاخر حاصل لقوة الاول ومنهم من  
ان اتحادهما ليس محال على خواتم اتحاد الجنس والفعل

الجوهرين فلما كان في الحيوانية القوة وشايتها  
حازا ان يتحد ما هي به بصيرته وجودا بالفعل وشخصية  
فان قيل كون الجوهر الموجود في الخارج بين محوصة الام  
والقوة وبين صرافة النفس والفعل مما تاتي عنه العقل  
ولست بعدة فليدفع استبعادا ملاحظة النظر  
فان الاجزاء المقدارة الفرصة في الجسم جواهر  
موجودة في الخارج بين محوصة القوة وصرافة  
الفعل فانها ليست موجودة بالفعل ولا بالقوة  
فهي موجودة بين صرافة الفعل ومحوصة القوة فانما تحيد  
التفرقة بينهما وبين المقتضيات المطلقة كونها غير جوهري  
بالفعل فلما جاز ان يكون للجسم اجزاء خارجية تقدر  
موجودة بين محوصة الفعل وصرافة القوة جاز ان  
له اجزاء معنوية خارجية موجودة بين محوصة



الفصل والقوة واما النظرية الابهام والمعنى  
 جدا فان المنة الحسية بل الماهية النوعية انما هي  
 محضوئي الابهام والنقيض فيها ثمانية الابهام والنقيض  
 فذلك حال الهوى فان فيها ابهاما ونقيضا ما في  
 بين صرافه الابهام والنقيض ولما كان المناسب  
 هذا المبحث وبيان نفيه المناهض ان تذكر بعد ذكر  
 كلام صاحب الاشراق ودفعه استحسن فقد ينفرد  
 قد اجمع في التلويحات او لا على عرضه كل من الطول  
 والعمق بتبدلها مع بقاء الجسم كما هو المشهور ثم قال  
 مجموع الاعراض عرض للجسم التعليمي عرضا لا بصفة  
 كل واحد من الابعاد الثلاثة وهي الطول والعرض والعمق  
 فينبغي ان مجموع هذه الاعراض وهو الجسم التعليمي عرض  
 اذ لا تقوم الجوهرا لا عرضا ثم قال والمقدار عرضية

بالمتكامل والنكاف معناه ان المتكامل والنكاف مما زيا  
 المقدار ونقضا من غير محدود مادة ولا انفصالا  
 المادة يتوارد عليها المقادير المختلفة وهي محالها فلا  
 تلك المادة التي ما يحلها من تلك المقادير ما لمادة موضوعة  
 من مقاديرها لما فيها اعراض انتهى **هذا الدليل الاول**  
**المقال على** عرضية كل من الطول والعرض والعمق الذي  
 خلاصه ان تبدل اشكال مثل الشمع مع بقاء الهوية  
 مستلزم لتبدل كل من الطول والعرض والعمق مع بقاء  
 الاتصال وتبدل كل منها مع بقاء الهوية مستلزم لعرضية  
 مقتضاه انما هو عرضية عوارض الجسم التعليمي اي كون الجسم  
 بحيث يكون مقدار طول كذا او عرض كذا او عمق كذا  
 لا عرضية الجسم التعليمي فان الجسم التعليمي الذي هو كون الجسم  
 بمرح كذا كذا لا يتبدل الاصل في التسمية بتبدل  
 اشكالها المختلفة بل انما يتبدل بمقدار واحد من الطول



والعرض والعمق ولا لوان الجسم التعليم عبارة عن مجموع  
 والعرض والعمق تحت تبدل تبدل احدها مطلقا <sup>الجسم</sup>  
 هذا الدليل انما يدل على تبدل عوارض الجسم التعليم الذي هو  
 عبارة عن الجسم بحسب كذا كذا امره وهو عرض وانما  
 عن الصورة الجسمية الجوهرية المعنى الاعلى مع تعيين <sup>دائه</sup>  
 الذي هو عرض فهو بهذا المعنى مركب من الجوهر المعنى الاعلى <sup>من</sup>  
 العرض وانما الدليل الثاني فهو انما يدل على تبدل الجسم التعليم  
 الذي هو من العرض الخفيف لا على تبدل الجسم التعليم  
 الذي هو مركب من الصورة الجسمية وتعين امتداداتها  
 الا باعتبار تبدل جزئه الذي هو عرض صرف وتبدل <sup>الجزء</sup>  
 باعتبار جزئه مع بقا الموهنة انما يدل على عرضية ذلك  
 لا على عرضية الجزء الباقي وهو الممتد القابل للابعد <sup>الثلاثة</sup>  
 على الخلق فانه باق في الجسم التي تحلله <sup>والجزء</sup> وتكاد كما لا يخفى  
 انه لا يلزم من ذلك الدليل تقييدهما الاعلى عرضية <sup>الجسم</sup>

التعليم بمعنى كون الجسم بحسب كذا كذا امره وعرضية <sup>الجسم</sup>  
 التعليم المعنى المركب من الصورة وتعين امتداداتها <sup>عرضية</sup>  
 الصورة الجسمية بمعنى الممتد القابل للابعد <sup>الثلاثة</sup> على <sup>الخلق</sup>  
 فاحفظ ذلك فانه نافع في الكلام الاتي ثم اخرج الشيخ  
 بعدد كوما مر على ان ليس في الجسم امتداد جوهرية <sup>ثلاثة</sup>  
 احدها ان لو تقو الجسم الموجود في الاعتبار امتداد <sup>هي</sup>  
 كان هذا الامتداد اما كلتا اوجزنا لا جاز ان يكون  
 كليا لان الكلي من حيث هو لا وجود له الا عيانا <sup>ل</sup> وبالا <sup>جود</sup>  
 في الاعيان لا يتقوم به ما هو موجود فيها فالجسم المعنى  
 لا يتقوم بالامتداد الكلي ولا جاز ان يكون جزئيا <sup>كان</sup>  
 هو الذي من عرضية وليس في الجسم غيره <sup>ل</sup> يمكن في الجسم امتداد  
 جوهرية وان كان في الجسم امتداد عرضي <sup>نذلك</sup> وافر جوهرية  
 مع لان الامتداد طبقة واحدة ومفهوم واحد لا يتلف  
 جواب ما هو لو كان بعض جزئيا جوهرية وبعضها عرضيا



كان جواب ما هو مختلفا فيه والثاني بطنا لمقدم شيئا  
ليس بمضمون جزئية جوهرية وبعضها عرضية بل اما ان يكون  
الكل جوهريا واما ان يكون الكل عرضيا ولما ثبت عرضية البعض  
ثبت عرضية الباقية واما ان يكون الجوهر متدا جوهري  
لكان موجودا في كل الجسم وفيه جزء سواء كان ذلك الجزء  
حاصلا بالفعل او بالقوة والعرض من المعلوم ان الاستد  
في كل الجسم اكثر من الاستد الذي في جزءه الفعلي والعرضي  
الاستد ادق قابل للتحرك فحق ان تعرضه شيء غير شيء لذاته  
وكل ما هو كذا فهو كذا لذاته فهو عرضي بالاستد الجوهري عرض  
هف والثالث ان الاستد الجوهري حاصل في الجسم  
اذا تخلل الجسم بمعنى زيادة مقداره من غير تصا في مادة  
فلو انما ان سى الاستد الجوهري عند التخلل لما كان  
التخلل اولا سى فاما ان سى مع انه ادر مقدارا لاشك في القدر  
من مقداره بالتخلل الذي الصورة الجوهرية اذ لو كانت فيه وفي القدر

قبل الزيادة التخلل مع انما ذلك القدر لما كانت في التخلل  
لكانت الصورة حالية من الاستد اذ قد زادت في ذلك الجسم  
والتقدير بقاوها كما كانت هف لم سى ذلك الاستد الجوهري  
كما كان ومن المعلوم انه ليس بقص هو اذن ازيد ما الاستد  
الجوهري كذا لذاته فهو عرضي الجوهري عرضي كذا هف قلت  
ما مر سابقا من تخفيف الاستد الجوهري كذا في دفع من الاستد  
الثلاثة فان التخصيص ليس بالمتبدل بل ان الجسم لا  
واحد استد واحد وهو واحد على الاطلاق كان جوهر  
واذا احد على التعيين كان من كيان الجوهر والعرض هذا الاستد  
ولجوهره ولا عرضا وان كان داخل في تعريف العرض  
كما مر لكن لما كان الشرح من اعتقاد القوم يصح كونه حيا  
الانصاح في دفعه فتقول **اما دفع الوجه الاول فبالقول**  
اختيارا الجسم الموجود في الخارج يقوم بالاستد الجوهري  
بالاستد الجوهري قوله لو يقوم الجسم الموجود في الايمان بالاستد



جوهري لكان ذلك الاستداد كلنا او جزئيا قلت قد مر  
مرارا  
ان استداد الجسم ليس شيئا يكون الجسم به متدلا بل انما هو  
فيكون مفهوم المتد تحتها بالجسم ومعنى استدادها اتحاد  
بالمتمد على نحو ما قيل في الوجود فانه كما لم يكن وجود المذهب  
الا موجودتها فيكون معني وجودها اتحادها بالوجود  
كذلك استداد الجسم ليس الا متمد به فمعني استدادها هو  
اتحادها بالمتمد وقد سبق بان المتمد المطلق مقول للجسم  
وانها حسب اتحادها بغير تناقض عن الجسم من مذهب  
التي هي الجسم فلا يكون عرضا لانها ليست في موضوع اي في  
موجوده ومتمه بدونها فعلى هذا اخبرت ان الجسم  
الموجود في الاعيان الشخص الشخص المعاد لمسه يتقدم  
باستداد جوهري شخص الشخص الجسمي يتقدم بمفهوم المتمد  
بما يتقدم للجسم فان المتمد الكلي اي المتمد الذي هو  
مفهوم الجسم الذي هو كلي طبيعي والمتمد الجزئي مفهوم الجسم الجزئي كما

جود  
ان اراد الشيخ الكلي المطلق اخبرت ان المتمد  
في الخارج المقوم للجسم الموجود في الخارج ليس كليا بل هو  
لان الكلي بهذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد الكلي  
الطبيعي اي ما هو عرض للكمية في الفعل اخبرت ان المتمد الذي  
هو مقوم للجسم الموجود في الخارج كلي باعتبار مذهب جوهري  
الجسم فوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذي  
ثبت عرضية ليس في الجسم غير قل ما ثبت عرضية باللائحة  
انما هو امر عارض للتصلي وهو معين استدادا بالانقطاع  
اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس بواقعا لمفهوم المتمد  
في المذهب ليلزم من عرضية عرضية فليس في الجسم عند الحكم  
الاتصال المتقان المذهب احدهما جوهري والاخر  
ليد عليهم ما اورد الشيخ بل انما يتحقق عندهم في الجسم  
المتمد المتقين بما يتبين به الجسم وهو معني جوهري باعت  
للموجود في الخارج بدون تحقق الاتصال بالمصدر



لما من ان الحية الانحاديّة التحققة في الخارج لا يتلزم  
 الحسنة الانبساطية الخارج فالمتحقق في الخارج انما هو  
 والاتصال اي كون المتصل متصلا انما هو امر شرعي  
 موافق للتصل في الهيئة فلا يلزم من كون منه الامر  
 الا شرعي عرضا كون معنى الحسنة المتحداه هو الخارج  
 فلتخص الجواب ان الحسنة في الجهات الثلاث على الاطلاق  
 اعتبارا بتعين الاستدادات مطلقا اي بدون اعتبار بتعين  
 هو المقوم للجسم وهو جوهري وانما كونه تحت تعين استدادات  
 تعين ما بان انقطع استداداته او استداد الى غير النها او كونه  
 تحت تعين استداداته بان يكون طول ذراع وعرض ذراع  
 فهو امر عرضي لازم للحد ويعد وجوده في الخارج وهذه الامور  
 ليس موافقا للمنه في الهيئة ففهوم الحسنة على الاطلاق  
 المذكور كما مر مرارا طبيعة واحدة وجوهية لا يتلزم  
 جواب ما هو انما كونه تحت مسح بكذا كذا مرة فهو معنى غير

الحكياء  
 يختلف في جواب ما هو والشح لا يفرق بينهما بان  
 تفرق ويطلقون عليهما امتدادا بالمحار وهذا  
 انهم قالون بالامتدادين بمعنى ان الجسم لو عين  
 يكون الاجزاء الفرضية فيه مشتركة الحدود والامتداد  
 الفرضي كونه تحت مسح بكذا كذا مرة والمعنى الثاني يختلف  
 في صورتي تبدل اشكال الشهد ويحلل الجسم بل هو  
 المعنى الاول ولهذا حكمه كون الثاني عرضا وليا كانه  
 المعنى الاول داخل في هيئة الجسم وجودا وتعقلا وكل  
 بالمعنى الاعم فالجسم المعنى الجوهري يتقوم بالامتداد والمعر  
 الجوهري بالمعنى المذكور وليس تعين امتدادات الجسم خصوصا  
 للجسم ولا للصورة الجسمية التي هي الامتداد الجوهري بالمعنى  
 المذكور وان الامتداد ما لا يوجد له تعين امتدادا  
 وما لا يتشخص له يوجد كما هو المشهور وفي الجدل المتخصص  
 لا يباخر عن وجوده وتعين امتداداته مؤخر عن وجوده



فليس نعين الامتدادات مشحواً ولهذا نعدل عنها  
مع بقا شخص الجسم الذي بقاؤه مستلزم لبقا شخص  
صورته الجسمية ولا يخفى عليك بعد التأمل فيما ذكر  
سابقاً ان في الجسم باعتبار الامتداد ثلث امور احدها  
الامتداد في الجهات الثلاث على الاطلاق ايتها  
الامتدادات نعين الامتدادات باحد من التعيينات  
وثالثها الامتدادات نعين الامتدادات بالتعريف المخصوص  
والمفهوم للجسم المطلق الاول الذي هو الصورة الجسمية  
على الاخيرين بالذات وهو ليس بعرض ولا مركب  
من الجوهر والعرض واما الثاني فهو الجسم التعييني المطلق  
الذي هو مركب من الجوهر الذي هو الصورة والعرض  
الذي هو كونها مشعته في الامتدادات باحد  
التعريفات وثالثها هو الجسم التعييني المخصوص  
الامتدادات بالتعريف المخصوص وهو ايضا مركب

من الصورة الجسمية والعرض الذي هو كونها مشعته  
في الامتدادات نعين المخصوص هذا ان اريد بهم  
التعريف الصورة الجسمية ماخوذ مع مقدار من غير  
الي المادة واما لو اريد به مقدارها اي كونها  
يسمح بكذا كذا امره فهو من العرض وليس مركباً من العرض  
وغيره وقد مر مراراً ما هو كافي لتحقيق هذا الموضع  
ان مرادهم بالامتداد العرضي انما هو مقدار الجسم  
هو كونها مشعته بكذا كذا امره وبالامتداد للجوهر  
هو الامتداد في الجهات الثلاث على الاطلاق وهذا  
المعنى ان مختلفاً في الحقيقة بغير عنهما بالامتداد  
مجازاً ولا غيره الا بالمعنى لا باللفظ فقط والشعاع  
جانب اللفظ وجعل بعين امتدادات الصورة  
الجسمية من جهة شخصياتها بل جعل المقدار المطلق عما  
عن الصورة الجسمية والمقدار المعين عبارة عن الجسم



التعليم والاول مخالف للنظر الحكيم والثاني مع كونه  
غير مخالف للواقع بالسان المذكور غير مرة مناف لما  
في المطارحات من الشخص لكل خزي هو ذاته لا عوارضه  
الا حقه والثالث مخالف لمقتضى البرهان بدون  
نعين امتدادا مطلقا اي بدون اعتبار تعين  
وبدون اعتبار تعين مخصوص لها هو الصورة الجسمانية  
والنعين المطلق انما يعبر المقدار المطلق والجسم  
التعليمي المطلق كما ان التعيين المخصوص انما يعبر في  
الجسم التعليمي الخاص وهذا هو مقتضى البراهين المذكورة  
سابقا فعلى هذا يكون الموجود في الخارج الذي هو  
الجسم العيني الذي هو شخص ما بذاته كما هو مذهب  
في المطارحات او نحو الوجود كما هو مذهب الفارابي  
او الجزء التحليلي كما اختاره سيد المحققين او بالقابل  
كما هو مختار لبعض ارباب طائفة الى الوجود الحقيقي الذي

المادة  
هو بذاته مانع من وقوع الشك في الذات او باحوال  
من الوصف والحين مع اتحاد الزمان كما ذهب اليه  
ممتدا في الخارج مع كونه جوهر مستعدا في وقت  
اتصاله في هذا الوقت صدق وصدان خارجيان  
احدهما انه ممتد في الخارج وثانيهما انه جوهر مستعد  
فيه ولا بد لهما من مصداقين خارجيين كما لا يخفى  
طريان الانفصال الى مصداق الغضبه الاولى في  
ثبات مصداق الغضبه الثامه فيكون ذلك المصداقا  
متايرين في الخارج فدان زوال احدهما الخارج  
بقا. الاخر مستلزم لثانتهما في الخارج فيكون  
منهما في الخارج اذ لا يعني التركيب الخارج في الجسم  
العيني الاتحاد بما بالمعتبر المحمولين في الخارج تحت  
يزول احد ما مع بقا. الاخر فهو الممتد الذي هو  
الجسم اذ اخذ بشرط لا كل طبيعي موجود في الخارج



نحو وجود الطابع الكلية متضمن اعتبار اتحاد <sup>الهيئة</sup> اجزاء  
الاتصال التي متضمن شخصها ههنا <sup>الهيئة</sup> اخرها كلاً  
الشيء وهو انه اختار في التلويحات ان الجرم المعنى  
من الجوهر الذي تسمية الهوى ومن الاتصال والاعتقاد  
العرضي فتقول الامتداد العرضي الذي اختار ان  
مفهوم للجرم المعنى الموجود اما كلي وجزئي وكل  
باطون على النحو الذي ذكره في الدليل الاول <sup>اما</sup>  
الثاني فليست الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم  
في الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المفهوم هو  
الامتداد الذي ثبت عرضيه بالتبدل وليس الجرم  
المعنى غير <sup>بقائه</sup> يمكن الامتداد مفقوداً للجرم لتبدل مع  
الجرميه وان كان الجرم امتداد عرضي وان اخر ايل  
فذلك مع لا يفسد امتداد ان عرضيا جزئيا ان  
فما اجاب عن هذا البحث فتدبر اجاب عن الدليل الاول

فما في الباب ان المعنى الباقي هو جوهر عند الحكماء <sup>عض</sup>  
عنده فالحق ان الامتداد الجوهري الذي مفهوم للجسم  
عن كون الجوهر الموجودة في الخارج ممتداً بدون ان <sup>ط</sup>  
الامتداد المصدر يبقا في الخارج بان نخذ المعنى  
الجوهري الخارجيه ومفهوم لما هيتهما ولهذا لم يكن  
وانما المقدار العرضي هو عرضي فاما بذلك الممتد كما غيره  
وبالحقيقة الممتد وانما الدليل الثاني فنضع بان <sup>عض</sup>  
الممتد الذي هو صورة تجسدية وجوهر انما هو الممتد  
في الجهات الثلاث اذ احد مطلقا بدون اعتبار  
امتداد من امتداداته وتبين بهذا الاعتبار الجوهري  
امكان فرض شي دون شيء تصويريه الكلي والجزئي  
فيه الكلي والجزئي انما هو الممتد في الجهات التسع <sup>دانه</sup>  
وهو ليس جوهر صاف بل انما تترك من الجوهر والعرض  
الذي هو المقدار الذي هو الكلي ذاته مع بقائه قوله



لو كان في الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل  
وفي جوابه انه اذا اعتبر الامتداد الجوهري بدون اعتبار  
امتداد اذاي بدون المقدار العرضي يتصور فيه الكل  
ليصح ان يقال انه متحقق في كل الجسم وفي جزئه واذا اعتبر  
ليحصل الكل والجزء كان مقدار الكل اكثر من مقدار الجزء  
ولا يكون الامتداد الجوهري في كل الذي الكل اكثر من  
الجوهري في الجزء لان الامتداد الجوهري من حيث هو امتداد  
جوهري لا يختلف فيه الكل والجزء نقول ومن المعلوم ان  
في كل الجسم اكثر من مقدار الامتداد الذي جزءه لا يكون  
الا كون مقداري الكل والجزء با بول للجزء لئلا يتما وهو كونهما  
لئلا يتما وعرضين لم يلزم من ذلك ان يكون الامتداد  
الذي لا يختلف في الكل والجزء بالصغر والكبر عرضا والجزء  
ان مفهوم الممتدة الجهات الثلاث اذا اخذ بدون  
تبيين امتداداته مطلقا هو الجوهري ولا شبهة في تحقق هذا المعنى

الامتدادات  
في الكل والجزء بلا تفاوت في الصغر والكبر نعم اذا اعتبر  
صار امتداد الكل اكثر بواسطة المقدار الطاري عليه  
تحقيق ان مفهوم الممتدة الجهات الثلاث على الا  
جوهريها ندفع الدليل الثالث فان قوله فلا محالة  
سواء الامتداد الجوهري عن التخلخل كما كان قبل التخلخل  
حالة بعد التحقيق المذكور فان الامتداد الجوهري الذي  
هو الممتدة الجهات الثلاث على الاطلاق لا على التخلخل  
كما كان قبل التخلخل قوله فان يقي مع ازدياد مقداره ما لقد  
الزايد مقداره بالتخلخل الجزئية الصورة الجوهري قلت اذا  
الممتدة الجهات الثلاث على الاطلاق لم يكن بعد  
زيادة ونقصان المقدار ولم يتصور فيه القدر الزا  
لتقال الجزئية الصورة الجوهري او يكون فيه الصورة  
وان اعتبر مقدار ذلك الممتدة الجوهري بالتخلخل فهو ازدياد من مقدار  
قبل التخلخل ويكون في القدر الزايد جز من الممتدة الجوهري



لذاته  
من ذلك ان يكون الممتد الجوهرى متحررا بذاته بلزم كونه كما  
وعرضا والحاصل ان الممتد في الجهات الثلاث على  
مطلقا او مضافا هو الجوهر في هذا المعنى لا تفاوت فيهما  
كما في الجسم وتخلل كما كان قبل التخلل ولا ينص ذلك الزيادة  
والنقصان بهذا الاعتبار فلا يجري فيه قول الشيخ في القدر <sup>الزيادة</sup>  
بالتخلل لغير الصورة الجوهرية فانه انما يجري في الممتد في <sup>الجهات</sup>  
ذلك اذا اعتبر في كونه مقدار المقدار المعين وعند اعتبار  
له كونه الممتد لا ما خذ مع عرض عرض بالتخلل فيكون الممتد  
بهذا الاعتبار عند التخلل كما كان قبل قول الشيخ ومن العلوم  
ليس انقص فلو ان اردوا امتداد الجوهرى كذا لذاته  
فقد قلنا لما كان ارد به الامتداد الجوهرى بواسطة <sup>مقداره</sup>  
لم يلزم ان يكون ذاته كما لذاته فلم يلزم ان يكون عرضا  
وايضا يمكن اجزاء الدليل الثالث على ابطال ما اختار  
الشيخ من ان الجسم مركب من الجوهر والامتداد بان يقال

التخلل  
ان الجوهر الذي هو محل الامتداد العرضى ان يعنى عند  
ليس من ذلك الجوهرى اذ لو كان فيه القدر الذي <sup>ان ياد</sup>  
التخلل مع انه في ذلك القدر كما كان قبل التخلل كما كان الجوهر  
قد ادى في ذلك الجسم التخلل والتقدير متان كما كان <sup>ان ياد</sup>  
وان لم يرد ذلك الجوهر كما كان ومن العلوم ان ليس <sup>ان ياد</sup>  
اذن اريد فذلك الجوهر كونه عرضا بالجوهر عرض وهو  
فما احاد الشيخ بعن هذا الدليل اذا جرى على ابطال <sup>الذي</sup>  
قوله هو عين جواب عنه اذا جرى على ابطال الامتداد  
فان قيل لما كان الشيخ غير بايل التخلل والتكاثف الحقيقي <sup>التي</sup>  
له ان يحسم عن هذا الدليل اذا جرى على ابطال مذهبه <sup>اخبار</sup>  
مما استصفا في الخارج ولم يحسم من ابطال الحكماء القائلين  
بالتخلل والتكاثف الحقيقيين <sup>بصريح</sup> هذا الدليل  
حسنا لا لسوق مقام البرهان بل حقا ان يجري على ابطال  
التخلل والتكاثف الحقيقيين لا على ابطال الامتداد الجوهرى



وح جوابه ما لا يشاء اليه من الممتد الجوهرى من حيث  
 لا يتصور فيه التناوب بالكلية والجزئية والزيادة والنقصان  
 فلا يمكن يقال فيه ان في القدر الزايد التخلل تخلف  
 الاستناد الجوهرى او عدمه بل انما بعض القدر بعد اعتبار  
 الممتد الجوهرى الذي هو العرض الذي تنقسم الممتد الجوهرى من  
 انشائه بسببه لم يلزم ان يكون الممتد الجوهرى كالذات بل يكون  
 عرضا وايضا الدليل الثالث حرجى في ابطال ما اختاره الشيخ  
 ان الجسم مركب من جوهر هو الممتد ومن الاستناد العرضى  
 اجزى الجسمين اللذين احدهما اصغر من الاخر ان يقال في  
 ان الاستناد الجاهل يصغر من ذلك الجوهرى او لم يتحقق التناوب  
 لما مر الاول مستلزم لكون ذلك الجوهر كذا والذات وعرضا  
 بظفا بالشيخ تكرر الله سبحانه عن هذا كان جوابا للجواب  
 دليل الثالث وسبب في غريب زيادة تحقيق تعلق التخلل  
 الحقيقية انشاء الله الحكيم تعالى الشيخ في التلويحات بعد ذكرها

من كل واحد من هذه الوجود الثالث ان المقدار واحد  
 في الجسم ليس بعض افراد جوهره والبعض عرضا ولما تنقسم  
 بعض افرادها فيما مضى وجب ان يكون كل عرضا واذا كان  
 عرضا فاما ان يكون كل منه للجسم وبعضها خارجا عنها  
 يكون كلهما والا كان الجسم عرضا ولا جائز ان يكون خارجا  
 والا لم يكن للجسم متوقفا على فعل الاستناد فهو ذن  
 بها جزئها واذا كان جزءا من الجسم وجب ان يكون  
 خارجا وجوده للجزء الاخر لا بد وان يكون جوهر ادا  
 لو كان عرضا لكان المجموع المركب منه ومن الاستناد الذي  
 هو عرض عرضا ايضا فكان الجسم عرضا وهو ط البطلان  
 وان يكون جوهره بالذات لكان الاستناد اساعدا  
 الاستدادات وهو الجزء الثالث الجوهرى هو الذي يسمى  
 الحق فليس الجسم محض الجوهر بل هو كان مجموع وجوه  
 اما الجوهر هو الحق واما العرض فهو الاستداد المقدم  
 كلامه فلقد مر مرار ان الجسم ثلث امور احدها كونه ممتدا

الجهات



التبعون اعتبارين لا امتدادات لخصها  
 جوهري مقوم والثاني هو المقدار المطلق والثالث هو  
 الخاص وما عداها ان اخذ بمعنى الحسن المذكورين  
 اي الحسن للشيء واحد مما جسد كون الممتد في الجهات  
 مسموحا بمقدار اخر مطلقا واما انهما كونه مسموحا  
 منه واما اذا اخذ الممتد في الجهات الثلاث مجتمعا  
 فهو كمين الجوهر والعرض كما مر سابقا فالمقدار سواء كان  
 او محصورا فهو عرض لعرض الممتد في الجهات الذي هو العرض  
 فان مقدار الممتد في الجهات الثلاث عرض فأي مقدار  
 هو عرض هو الحق واما ان لا يثبت لكل واحد من الوجوه ان  
 واحد فان اراد بالمقدار الامتداد سواء كان جوهريا  
 او مقدارا لا امتداد الجوهري كان وحدة لا يلزم من الوجوه المذكور  
 لما عرفت من ان هذه الوجوه لا يعلني في الممتد الجوهري الممتد  
 في الجهات الثلاث على الاطلاق وان اراد بالمقدار مقدار الممتد  
 الجوهري كان كذلك الممتد على ما كان المقدار ليس له فوجه

لان الممتد بالذات الذي هو الجوهر ليس مقدارا كما عرفت  
 بعض افراد المقدار عرضها وبعضها جوهرها بل انما يكون الجوهر  
 المتصل بالذات الذي هو معرض للمقدار ومنه قد لا المقدار  
 المطلق ولا المقدار المعين وقوله واذا كان عرضا فاما ان يكون  
 مهته الجسم ما هو عرض وهو المقدار سواء كان مطلقا  
 او خاصا خارج عنه مهته الجسم لازم لوجوده فوله لا جابر ان  
 خارجا عنها والا لم يكن تعقل الجسم متوقفا على تعقل الامتداد  
 يدل على ان الامتداد المطلق يعني الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق  
 بدون اعتبار التعيين المطلق والتعيين الخاص مفهوم للجسم فان  
 يتوقف تعقل الجسم على ليس الا الممتد في الجهات الثلاث على  
 بدون قيام الامتداد المطلق في الخارج به بل الامتداد في الجهات  
 ليس الا الممتد كالتطبيق بالنسبة الى الانسان ففهم الممتد  
 الثلاث على الاطلاق هو الصورة الجسمانية اذا حددت طرانا كونه  
 الجوهري وهو جوهري بجميع افراد ما هي ليس بعض افراد جوهرها



الجسم  
بحره وكن الجسم بحسب ان ينقسم على الاطلاق هو المقادير  
المطلقة الذي هو الجسم النفعلي المطلق وهو عرض جميع افراد  
شيء من افراد مذكور في افراد الممتد الذات على الاطلاق  
الذي هو جوهر نقول الشئ من الوجوه المذكورة ان المقادير  
في الجسم اي ليس بعض افراد جوهرها والبعض عرضا ولما ثبت  
فيها مضي وجبان يكون كل عرضا مكن لا يلزم منه ما هو  
اي بقي الاستداد الجوهرية فان جميع افراد المقادير الجسمانية  
عرض ومع ذلك تحقق الممتد الجوهرية على النحو المذكور وانما  
قوله لا جائز ان يكون خارجا عنها والام يكن تفعل الجسم  
على تفعل الاستداد فهو في ما ان المقادير خارج عن الجسم مع ان  
الاستداد المطلق بالمعنى المذكور داخل في منهية وكونه <sup>الجسم</sup> <sup>تفعل</sup>  
موقوف على تفعل الاستداد الامر لا يشهد فيه ان اراد بالاستداد  
مفهوم الممتد في الجهات الثلاث على الاطلاق لكن ذلك لا <sup>يكون</sup>  
على ان المقادير خارجا عن منهية الجسم لانها لا يبدل ذلك على <sup>الامر</sup>

المتد داخل في منهية او عين لكن من زواله وبقاء <sup>الجسم</sup>  
بعلية داخل في منهية وان اراد بالاستداد المقادير كان <sup>الجسم</sup>  
ان تفعل الجسم موقوف على المقادير باطلا كما لا يخفى وحلوه <sup>الجسم</sup>  
المذكورة ان هاسته امور احدها مفهوم الممتد في <sup>الجهات</sup>  
الثلاث على الاطلاق وهو جوهر تقدم للجسم الملام وهو <sup>الامر</sup>  
الجسمية وثانيها احد المساحات الحاصلة من تفعل <sup>الجسم</sup>  
احد المساحات الحاصلة من نفسه الخاص وهذا <sup>الامر</sup>  
معرض لازم لوجود الجسم ورابعها الممتد المحيطة <sup>الامر</sup>  
الاولى وخامسها الممتد تحت الممتد الثالث وهذا <sup>الامر</sup>  
ايضا لا يكونان بقومين لمنهية الجسم وسادسها جوهر <sup>الامر</sup>  
اي جوهر يعبر به خصوص كونه ممتدا واحدا وممتد <sup>الامر</sup>  
او ثلثة ممتدات او غير ذلك من الاعداد جوهرية شانه <sup>الامر</sup>  
ان يكون ممتدا واحدا او ممتد من او غير ذلك من الاعداد <sup>الامر</sup>  
والهتوت ومقوم للجسم فان الجسم مركب من الجوهر <sup>الامر</sup>



واحدًا او متعدداً او غير ذلك ومن المعنى التحدده وهو <sup>المتمدد</sup>  
في الجهات الثلاث على الاطلاق لان الجسم ليس جوهرًا يكون  
مع جوهرية متممداً في الجهات الثلاث على الاطلاق  
واستعداد ذلك الجوهر الذي هو المتعدد كونه متديداً <sup>او اربعة</sup>  
او ما فوقها انما يعلم من البرهان المذكور في اثبات الوجود  
وكما يجوز للعقل ان ياخذ المتدي في الجهات الثلاث على الاطلاق  
ولا يفترق في تعيين الاستعدادات لا مطلقاً ولا مخصوصاً وهو  
الجسم فكذلك له ان يفترق الجوهر المتعدد الموجود في الخارج  
بان ياخذ من حيث هو جوهر بدون اعتبار خصوص كونه متديداً  
واحداً او متعدداً او اكثر مما اخذ بهذا الاعتبار البهم الشامل  
للوحدة ومراتب الاعداد هو الهيئ وهو موجود مستمر <sup>في الجوهر</sup>  
في حالتي الاتصال والانفصال ولا شيء من خصوص الوجود  
ومراتب الاعداد مستمر انما استمرار الجوهر المستعد تحقيق كلام  
مبدئي لقولنا القوة الخارجية المتصلة بمقدارها الخاص <sup>فان</sup>

بها وكذلك المقدار المطلق الذي يكون المقدار الخاص <sup>عوض</sup>  
فانما بها وليس من ذلك المقدارين مغايراً <sup>باللحم</sup>  
لجسمها الا المتعدد وقابل للزيادة <sup>باللحم</sup>  
فهي من حيث هي جسم لها معيان محمول عليها <sup>المتمدد</sup>  
بدون اعتبارات تعيين الاستعدادات وعددها <sup>بفهم</sup>  
قولنا جوهر مستعد لا يصح احكاماً فالمعنى الاول هو <sup>المعنى</sup>  
الجسم اذا احدث شرطاً والمعنى الثاني هو الهيئ <sup>اذا</sup>  
بشرط لا ومن زوال المعنى الاول عن الهيئ لا يلزم زوال <sup>بالمعنى</sup>  
الثاني عنها فمعنى الجسم الذي يحمل على تلك الهيئة مركب من  
هذين المعنيين في الخارج هذا <sup>عليه</sup> **راي المعلم الاول** <sup>وانما</sup>  
**عليه راي صاحب التلويحات** فالجسم يكون مركباً من جوهر <sup>باللحم</sup>  
للاعداد العرضي والاستعداد العرضي هو الذي يتحد <sup>بالمعنى</sup>  
احاداً لا استعدادات كما مر في صريح كلامه <sup>فان</sup>  
بالاستعداد العرضي الذي حكم عليه بان جزء الجسم <sup>المطلق</sup>



او المقدار الخاص الثابت في مثل الشمعة عند تبديل اشكالها  
 او المعنى الذي يدل عند اشكالها لاجب الاختيار الثاني  
 لان تبديل الجسم مستلزم لتبديل الكل ولا خفاء في عدم  
 حسمية الشمعة عند تبديل اشكالها فتعبر كل كلمة على  
 المعنى الاول ليس على ان المقدار المطلق جرم الجسم المطلق  
 والمقدار الخاص الثابت عند تبديل الاشكال اجزاء  
 الخاص الثابت عند تبديلها فيكون كل كلمة في التلويمات  
 متاف لما ذكره في كتاب الاشراق من جهة احد ما انه  
 في كتاب الاشراق فاقيل بان بالمقدار الجوهري في التلويمات  
 تنافق ناسها انه حكم في كتاب الاشراق الجسم جرم بسيط  
 لغيره تركيب في التلويمات اختار انه مركب من الجواهر  
 والمقدار العرضي ولزيادة ايضاح المقام وجب علينا  
 ان نذكر ما ذكره في كتاب الاشراق من الاعتراضات و  
 اختاره فيه وتحقيق مهمة الجسم ونشير الى دفعها وتحقيق

فاقيل في كتاب الاشراق قال المشاءون الجسم المفرد  
 الاتصال والاتصال والاتصال والاتصال الاتصال  
 منفي ان يوجد في الجسم فاقيل الجسم هو الحق وقالوا  
 المقدار غير داخل في حقيقة الاجسام لان اشكالها في الحقيقة  
 وانما انها في المعاد يروى بالاشكال غير ما به الامتياز فالمقدار  
 عرضي لا يدل على الحقيقة الجسمية ولان جسما واحدا يصغر  
 ويكبر بالتخلل والتكاثف الحقيقيين ويرد على قولهم ان  
 يقال فهما من الجسمين فيكونا ان احدهما اتصل بالآخر وهو  
 بقا بل الاتصال وفي الجسم امتداد من الطول والعرض والعمق  
 والامتداد ليس بقا بل الاتصال لان الاتصال الذي يتألف  
 الاتصال لا يعقل الا بين التبيين ولا كذلك الامتداد  
 كان كذلك فان عني الاتصال الامتداد على اصطلاحنا  
 لمسمع ان يكون هو القابل للاتصال الكمية غير قابل للتأثير  
 البرهان المذكور انتهى كل كلمة المراد بالاتصال المذكور



في البرهان المذكور المتصل والممتد من حيث هو متصل وممتد  
 ولا خفاء في ان الممتد من حيث هو ممتد لا يقبل <sup>انفصال</sup>  
 لا بعدا عند طريق الانفصال فاطلاق الانفصال  
 الممتد من حيث هو ممتد على نحو الاطلاق فالمتممارة  
 في باب الامور العامة مثل اطلاق الوجود على الموجود  
 من حيث هو موجود لا يقال الممتد من حيث هو ممتد  
 له عارض ليس به بطلان عليه انه متصل وهو متناهي كجسده  
 كونه ممتدا وادراك ذلك العارض كان اجزاء <sup>الجزء</sup>  
 الممتد التي كانت اجزاء فوضيعة منصفها الانفصال فنقول  
 النسخ ان الامتداد لا يمتنع ان يكون قاطنا للانفصال  
 على هذا المعنى فلا يتم البرهان المذكور كما نقول  
 ادعى المتساويان منها مية الذليل المذكور بعد ثبات ان  
 الجسم الاتصال غير عارض له وهو كونه الجسم بحيث لو انقطع  
 امتداد ان كانت اجزاء والغرضية مشتركة الحدود باطلا

الزك من الاجزاء الذي لا يتجزئ وما في حكمه <sup>الفصل</sup>  
 ولا بالقوة وبعدها ثبات الانفصال الجوهرية على ما مر مرارا  
 البرهان المذكور وان دفع هذا الاعتراض فان هذا  
 الاعتراض يرجع الى ما قاله شارح التجرى في حروفه  
 بل نقول وجوابه ما مر وسنأتي زياده ايضا <sup>لذلك</sup>  
 الشرح بعد الايراد المذكور ايرادا اخر على قوله ان  
 مجرد اخل في حقيقة الجسم فقال فما قولك فمن بدعي  
 ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الامتداد الثلث  
 لا غير وقول الفاعل انها اي الامتدادات الثلث <sup>الامتداد</sup>  
 لتبدل الطول والعرض والعمق على شعبة متناهية  
 دعوى مجردة عن البرهان فانما جعل من المقدار المتغير  
 هو احاد المتعديين داهية بعض الجهات عرضا <sup>كذلك</sup>  
 لا يلزم منه ان المقدار نفسه وهو الثابت الذي لا يتغير  
 عرضي الجسم في خارج عن حقيقة او عرض فان ما يزداد



في الطول عند المد من عرض وكذا ما يحيط في العرض  
 نقص من طوله فيفضل في المد بعض اجزا كان متفرقة  
 وعرف بعضا كانت متصلة فدها اي ذهاب المقدار  
 في الجهات المختلفة على سبيل البدل لازم له واحد الدها  
 في الجهات عرض متبدل والجسم ليس الا نفس المقدار الثابت  
 والاستدادات الثلاثة المتبدلة هي ما يوجد بحسبها  
 جوانب الجسم في الجهات وقال العلامة في شرحه  
 فلا يصح الاستدلال على عرضية المقدار بالتبدل المذكور  
 لتبدل الاستداد الجوهرية ايضا فان عدم تبدلها الي  
 جهة من الجهات مستغ فان الاستداد الجوهرية المستخص  
 المشاهي اذا اتى بحاله ولم يتبدل في فطره كان في حال  
 صغيرة كما كان في حال كبيرة يلزم ان يكون للنقط الصغيرة  
 احر اكبره يفضل عليه مع ثباته هفمح واذا كان هذا  
 النوع من التبدل لا ياتي في جوهرية الاستداد الجوهرية ولا

يستلزم عرضية فكذا لا تبدل المقدار الجوهرية الذي هو حقيقة  
 الجسم لا ياتي في جوهرية ولا يستلزم عرضية هذا ان سلم ان  
 المقدار متبدل وليس كذلك لما علمت من ثباته وعدم  
 زيادة ونقصان وانما المتغير مقدار جوانب الشعاع  
 مقدار تقسها الذي هو تقسها والجوان المقدار الجوهرية  
 لا يتبدل بمعنى انه لا يريد مقدار مجموع ولا ينقص بتبدلها  
 لا يعني انه يتبدل بعضا فطوره بل يتبدل كما لا يستداد الجوهرية  
 غير ما ذكر فيه انتهى فليست انا جواب قوله بها قولك بمن  
 بدعي ان الجسم مجرد المقدار الذي يقبل الاستدادات الثلاثة  
 لا غير فهو ان العلم الاول النحل تحده بسبب عدم ثباته  
 الاتصال مع بقاها من الجسم على ما مر غير ذلك فالتبدل  
 الشئ من هذا الكلام رد قوله من لم يقل بالمقدار الجوهرية  
 وقال ان المقدار غير داخل في حقيقة الجسم فليس متصفا  
 الاصيل من هذا الكلام اي من اثبات المقدار الجوهرية



ليس الا ان يصير توطئه لشيء الجوهر كما ان مقصودنا  
المعلم الاول من اثبات الاستداد الجوهرى ليس الا ان  
يصير توطئه الانيات الجوهرية والانيات تركيب الجسم  
فقولنا ان اراد الشيخ بالمقدار الجوهرى الذي حكم  
الجسم مجردة المتصل بالذات الجوهرى الذي انبث عنها  
المشاهون وعبر عنه بالمقدار فلا نشأ عنه التغير  
لكن الحكم بان الجسم نفسه بطل لا يعدمه عند طرأ  
الاتصال مع بقا شئ من الجسم كما عرفت سابقا وان  
اراد بالمقدار الجوهرى غير المتصل بالذات الجوهرى الذي  
انبثوه ومع هذه الازالة لا يلج انما ان يسلم وجود  
الجوهرى ومع وجود ذلك المقدار الجوهرى ولا  
الثاني لزم اتحادها غاية ما فيه ان المشاهون  
بالاستداد الجوهرى والشيخ يعبر عنه بالمقدار الجوهرى  
وقد فرض اختلافهما ههنا على الاول يلزم تركيب الجسم

من دينك الجوهرى بن الدين واحد مما الاستداد الجوهرى  
والاخر المقدار الجوهرى ضم ان الاستداد داخل في  
كما اعترف في اللوحات وقد فرض ان الجسم مجرد المقدار  
الجوهرى ههنا اجوب الاستفهام الذي ذكره  
الشيخ بقوله فاقولك وانما جواب قوله القابل لقوله  
لا شبهة في تحصيلها بصفات الاستدادات بتبدل  
الاشكال الاشكال على التسمية وهذه الجينات  
التي يعبر عنها الشيخ باحاد المقادير ولا خلاف ايضا  
ان المعنى العام الذي يحمل على تلك الخصوصات المتبدلة  
معرض وان كان باقيا معموم وهذا المعنى العام هو  
المقدار الذي استوعب به ذلك البرهان واما ما  
معرضا لتلك الخصوصات فلا يلزم عرضة ولا بدعي  
المشاهون الا وجوب بقا جوهر معرض لتلك الخصوصات  
وهذا الكلام حق ثم بعد اثبات هذا الجوهر استدا



باعتبار دانه وسمى الصورة الحسية ثم بعد انما انما  
 اجراما عند لا تقابل السبب انما من الجسم الكلية  
 وبعد تفهيد هذا نقول في قوله ان جعل هذا المقدار  
 ذاتا في بعض الجهات عرضا الى آخره ان ارادوا المقدر  
 في قوله فلا يلزم ان المقدار نفسه عرض للجسم او عرضا  
 معروض لتلك الخصوصيات وعندها المقدر انما عليه  
 ليس مقصودا من هذا البرهان ان معروضها الياني من  
 بل انما مقصود من ان الباقية الذي هو المعنى المحمول على تلك  
 الخصوصيات الذي يسمى سقاء احدها عرض من  
 ان الاثر انما كانا كانت اعراضا كان المعنى المحمول عليها  
 بالمواطة عرضا مقصود من هذا البرهان ان ابيات  
 عرضية تلك الخصوصيات المتبدلة والمعنى العام الذي  
 صادق على احدها سلمنا ان مقصود من هذا البرهان  
 ابيات اثبتت انما ما ذكرنا لها عرضية معروض

المدعي  
 الخصوصيات الذي هو كسر الشعاعين من ضعف الدليل لا يلزم بطلان  
 وح كون الدليل المذكور حاراً على تلك الدعوى الثلاث المقدرة  
 انما يدعى على اثنين منها ولهذا ضمو الى هذا الدليل لانه لا يحتمل  
 لتحلل والمكانف واختلاف الكل والجزء في التكسر مع انما  
 في الحسية والحاصل ان المتأثرين لا امتداد الجوهرية  
 مرساقا وادوا به الممتد بدون اعتبار تبيين الامتداد  
 ولا خفاء في ان عدم اعتبار التبيين لا يستلزم اعتبارا  
 التبيين فالمتمم بهذا المعنى موجود في الخارج وان لم  
 ينفك فيه عن التبيين المطلق ثم اتينا المقدار العرضي  
 بتدليل المقدار الخاصة مع بقا الجسم بحال واما السج  
 فالتقدير الجوهرية وادعي في كتاب الاشراق ان الجسم  
 هو نفس المقدار بدون قيامه بالهوية وخلصه كلامه  
 في اثباته ان الدليل الذي اخبري الغوم على ابيات جوهرية  
 الامتداد وعرضية المقدار هو بتدليل اشكال الشعاع بقاء



لا بداعلى غرضية المقدار المطلق فاقول على تقدير تسليم ان  
المذكور لا يدل على غرضية المقدار المطلق لا يلزم منه ان يكون  
جوهر او انا جوهر الامتداد بالمعنى المذكور فلا بد ان  
لا مقومية للجسم وكون الهبوط محتاجا الى وايضا ان  
اراد بالمقدار الجوهرى ما هو ممتد بالذات مع احتياج  
لغير الامتدادات او ما يعرض الممتد او ما يعرض الامتداد  
لدى على الاول يكون القول ثبوت المقدار الجوهرى مع  
يقع الامتداد الجوهرى مع كونها متماثلين لا ما في ابيات  
الهبوط بل يمكن اثباتها بانعدام الممتد بالذات الذي  
هو انما تنقص ذلك المقدار او معروضه عند طريان الاتصال  
وعلى الثالث لزم ان يكون الامتداد والاتصال عارضا  
للجسم وهو بطل وان اثار الى جميع ذلك صاحب الشفا قال  
في اثبات اثبات الهبوط في طباع الجسيم ان يقبل القيمة  
ويظهر من هذا ان صورة الجسم والابعدا ذاتا متماثلين

وذلك ان الابعاد هي الاتصالات انفسها او هي  
الاتصال على ما يخفف من انما لبت انما يعرف لها الا  
فان لمقدار ابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للاشياء  
عرض لها الاتصال فلهذا الكلام ان صاحب الاشراق  
اختار وجود المقدار الجوهرى المطلق والمقادير الجوهرية  
الخاصة وتبقى تحقق الامتداد الجوهرى على عكس ما اختار  
المشائرون فانهم اشترطوا الامتداد الجوهرى بالمعنى المذكور  
ونفوا المقدار الجوهرى وقالوا لا يتحقق المقدار المطلق  
الرضي والمقادير الرضوية الخاصة ولما كان مقصود الا  
في الاشراق من احتياج تحقق المقدار الجوهرى بقي امور  
ثلاثة احدها وجود الهبوط وتبقى تركيب الجسم منها  
الصورة الجسمانية وانما ينبغي التخلل والتكافؤ المتقارب  
والثاني اثبات ان التشكيل في الذاتيات جابر وكان  
يتبع المطلبين الآخرين وتبقى شهادتها الى تفصيل



محجة الى تالف رسالته على انفرادها وليكن مقصودنا  
 في هذه الرسالة اثبات الهبوط وكان اثباتها غير محتاج  
 الى تقي مقدار الجوهر في ثلثا على نحو قول صاحب الشفاء  
 في اثبات الهبوط لانه في تحقق جوهر متصل بالذات  
 سواء عبره بالمقدار الجوهر في كاهوداي الاشراق  
 والمتمد المطلق الجوهر في كاهوداي المشائس وعند  
 طريان الانقصال لا يبقى هذا الجوهر في امر من الجسم  
 فلو لم يكن ذلك مركبا للجسم من الهبوط والصوره  
 التي هو اما المتمد في الجهات الثلاث على الاطلاق  
 وبما في برهان تقي المقدار الجوهر في اثبات الانقصال  
 لانه ثم قال في كتاب الاشراق فحصل الكلام  
 هو ان الجسم المطلق هو المقدار وان الاجسام المضافه  
 هي المعادير الخاصة وكما شارك الاجسام في المقدار  
 المطلق واختلفت بخصوص المعادير المتفاوتة فشارك

في الجسم المطلق واختلقت بالجسميات المخصوصة المختلفة  
 فاما في تقي المقدار عند طريان الانقصال على الجسم  
 علما ان الجسم المطلق ليس عبارة عن نقص المقدار وايضا  
 لما اخذ الجسم الخاصه بمدله المعادير الخاصة  
 كما في صورتي التحلل والكثافت علما ان الجسم ليس بمقدار  
 خاصا فان قيل التحلل والكثافت الحقيقان باطلا عند  
 ابطال اذمة قلت الجسم الموجود في الخارج له مقدار مخصوص  
 لا يحد ولذا ان شئ من ضروريه بحث برهان مقدار مع كون  
 الشخص من الجسم اقبلا وتعلين صحة هذا التوهم ان المقيد  
 الحاصل ليس من القويات ولا من وهذا طاعدا  
 لكنه موقوف على اثبات الهبوط والاولي ان يثبت الهبوط  
 او انعدام المقدار والصوره الجسميه التي انبعاثها  
 عند طريان الانقصال مع بقا امر اخر من انبعاثه  
 المعادير ثم قال في الاشراق فادريس لك الفصل



السابق والجسم الطبيعي ليس الا نفس المقدار القائم  
بنفسه ليس في العالم هو موجود تحت نفس المعاد  
والصورة وهو الذي سموه اي المشاؤون الهبوط الاولي  
البسيط الذي يعمون انها احد جزئي الجسم والاخر  
الجسمية وليس في نفسه شيئا متحصصا عند سم بل يخصه  
بالصورة وقالوا الصورة هي فعل الفاعل في الهبوط وتلوا  
بالكتابة التي هي فعل وتلوا بالكتابة التي هي فعل الكا  
في الكا عند الذي هو كالهو في خاص اي حاصل ما متقد  
هو يرجع الي انه موجود ما وجوده من الموضع  
عنه وهو ليس بامر وجودي وتولنا موجود ما امره في  
كما سبق فاستوفى هو ليس بشي هذا عبادته في الاثر  
وانا عبادته في المطارحات في هذا المبحث فحياته  
اذا لم تنق من رسم الهبوط الا الوجود كما في ما هبتها  
نفس الوجود بل واجب الوجود لا يمكن ان ليس في الوجودات

ما وجوده عين سمته الا واجب الوجود في خلاصة  
كلوم السمع انه يمنع ان المقدار لا يقبل الانفصال استعد  
ان المعاد من اسرها عند عدم المانع يضل اذ ويفضل  
اخرى ولهذا حكم بان الجسم ليس الا المقدار القائم بنفسه  
فقد يكون المانع عند طريان الانفصال انما هو المعاد  
التي هي اجزاء مقدارية للمقدار الدائم قبل الانفصال  
وهذا بقية الكلام الذي ذكره خارج البحر في جفون  
بل نقول كما جربنا بقا ومرايقا فعد وللانفصال بقية  
نقول اجزاء المقدار المتصل المقدارية اذا كانا في  
للافتصال والانفصال لزم ان يبقى موجوده عند الانفصال  
على نحو وجوده عند الاتصال ليكون الاتصال  
عارضا لها كما يعلم من عبارة السخ المذكورة في كتاب  
الاسرافة قبل هذا الكلام او هي هذه في المثالين  
لا يقبل الانفصال صحيح ادعيت به الانفصال من الجسمين



لا يقبل الاتصال من حيث هما متصلا وان عجزا  
المقدار فيتمتع ان المقدار لا يقبل الاتصال فان المقدار  
باسرها عند عدم المانع بفصل نارة وبفصل اخري  
وهي القابل للدمين ولا خفا عليها فصل الاتصال  
فان المقدار براسها عند عدم المانع بفصل نارة وبفصل  
وهي القابل للدمين لا يجوز وجود الاجزاء عند الاتصال  
انهاد وان متعدد موجوده بوجودات فلو كان عليها  
الاتصال ولها مع وجودها لزم ان يكون دوانا  
متعدد نظر عليها الاتصال العرضي تلك الذوات  
اما اجزاء لا يتجزى او احسام حالها بقية حال الجسم الاول  
الذي تلك الاجزاء اجزاء فلكم اما تركيب الجسم من اجسام  
غير متشابهة او تركيب من اجزاء لا يتجزى بل هذا التام لزم  
الثاني وهو بطرول يعلم ان مذهب من قال بالمقدار الجوهري  
القائم بنفسه القابل للاتصال انها هو مذهب المشركين

ان اعترف بالانقطاع صحة الانقسام والا كان نظيره  
النظام ولا سيما رغبة الابكون تلك الاجزاء الغير المتشابهة  
معروفة للاتصال في نفس الامر على هذا المذهب وكونها  
معروفة للاتصال في الجسم على مذهب النظام فان المقدار  
على هذين المذهبين اما عند عبارة عن ذوات اجزاء  
لا يتجزى غير متشابهة يعرض لها الاتصال اما في الجسم كما  
البيان النظام واما في نفس الامر كما هو لازم من كلامهم  
على تقدير اعترافهم بعدم وقوع القسم في الجسم بابطال  
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى بطل هذا المذهب  
والحاصل ان الاتصال اذا كان متساو ما ذكره صاحب  
الاشراق ومن انه امر خاص في موقوف على بفعل الاثنين  
المتصلين وكان الجسم المفرد متصلا بهذا المعنى نارة  
ومتصلا اخري كما حكم بدوام ان يكون الاتصال بهذا  
المعنى الذي هو كون الاجزاء متصلة بعضها ببعض



لا يورث تعدده بالفعل لان الامر الاضافي الذي يمتصى <sup>التعد</sup>  
 اذا عرض لشي لا ينفك عن موضعه عن تعدد معروضه فهو  
 الاتصال بالمعنى المذكور للجسم بالفعل لا ينفك عن تعدد  
 اجزاء الجسم بالفعل فتقول تلك الاجزاء المتعددة اما  
 اجزاء لا يخري او ما ينفك عنها او احكام جميع هذه  
 بطله ولهذا حكم بعد بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التي  
 لا يخري ان الاتصال انما يعرض لما هو القوة في الجسم  
 فانفق الاتصال الجوهري اي المتصل بالذات بالمعنى الذي  
 من عمره فالجسم المفرد متصل وممتد بالفعل بهذا المعنى  
 وهو كونه الجسم ليعمل بتداده كان الاجزاء التي  
 فيه مشتركة الحدود واما لكون الجسم المفرد متصلا  
 ببعضها ببعض المعنى الذي ذكره صاحب الشارح فهو  
 انما يكون بالقوة فالجسم المفرد متصل بهذا المعنى ولهذا  
 لا يستدعي الاتعدد والاجزاء بالقوة فليس في الجسم المفرد

حزان بالفعل لصنف واحد مما بالاتصال بالآخر بالفعل  
 انما يكون بالقوة فبعد انقسام الجسم بحسب الترتيب  
 بالاتصال بهذا المعنى بخلاف الاتصال الجوهري والامتداد  
 الجوهري فان الجسم المفرد متصلا بالفعل بان يتحد  
 المتصل الجوهري والامتداد الجوهري سواء عسره القسم <sup>السم</sup>  
 او لا اي لا يتوقف الاتصال بالاتصال الجوهري بالفعل  
 القسم الوحيد بالفعل فالجسم المفرد من حيث هو متصل بهذا المعنى  
 هو الصورة الجسميه من حيث هو جوهري مستقلا <sup>تارة</sup>  
 متصلا وممتدا واحدا او تارة متصلا من وتارة متصلا  
 ثلثة او اكثر <sup>بذلك</sup> هو الحق في حقيقة الحق في الجوهر المستقل  
 حال قول الشيخ حيث قال في العالم هو موجود فانه في  
 المشائين لم يذهب اليه ان هو في العالم هو الموجود <sup>بذلك</sup>  
 وحيث انه بل انما ذهب اليه انما هو موجود مستقلا بالاتصال  
 والاتصال بالمعنى المذكور انما فالحاصل ان الجسم المفرد



انصالية وتلك الهوية من حيث هي موجودة لها شأن من حيث  
جوهرها شأن آخر من حيث هي جوهر مستعد لها شأن  
الثالث ومن حيث هي متصل وممتد بالمعنى المقدم المذكور  
لها شأن رابع فننظر بان الانفصال لا ينزول عنها الا  
كونها متصلة وممتدة بهذا المعنى وبمعنى فيه الموجودات  
ومنهم الجوهري المستعد لهذه الهوية عند الاتصال بعينها  
هي عند الاتصال من حيث هي موجودة ومن حيث هي  
من حيث هي مستعد لتلك الهوية عند الاتصال بعينها  
وعنها عند الاتصال من حيث هي متصلة وممتدة  
لها حقيقة هي كونها هوية وهي ايضا ما فيه بعد طريان الان  
تصال تلك كونها هوية هي تعيب كونها موجودة فلا يعا  
بينهما الا بالاسم والاعتبار وهذا انما البعض الموجود  
مقام الهوية المطلقة والبعض انما الهوية مقام الموجود  
المطلقة وفي الحمل للهوية التي هي الجسم المفرد حسن خبيات

ولا ينزل عند الانفصال الا الجبنة الواحدة وهي كونها  
متصلة وممتدة فاما في هوية المطلقة الموجودة  
التي لها استعداد يصير لها متدة واحدة او كثر من  
وهذا الامر الثاني هو الهوى ولها حويزة ووجه  
واستعداد كل من هذه الامور الاربعه مستمر طالتي  
الاتصال والانفصال ثبت هوى العاقد عندم الوجود  
المحب فتقول الشيخ فليس في العالم الحب بل المقادير  
والصورة الجسمية والتسمية م لكن قوله وهو الذي  
سموه الهوى ويزعمون انها احد جزئي الجسم غير  
قوله فحاصل يرجع الى انه موجود ما غيرهم فان حاصل قولهم  
ان الهوى جوهر مستعد كما مر وايضا ظهر ما ذكره حال  
ما قاله في المطارحات من انه اذا لم يكن مدركا للهوى  
الا لوجوده فان الهوى امر ما يفيض عن الوجود الحقيقي  
الذي هو واجب الوجود بذاته بواسطة مصان والمتمدد

الاعداد



مطلقا سواء كان ممتدا واحدا أو مستعدا <sup>الذي</sup> يعني تحقيقه  
عندهم <sup>القبول</sup> من الممتد المطلق من الممتد مطلقا فان كان  
بواسطه بضمان الممتد المطلق فان الممتد المطلق بعدم  
مع بقا <sup>القبول</sup> بخلاف الممتد مطلقا في الجمل <sup>القبول</sup>  
الخاصة لا تنفك عنهم عن الوجود الحقيقي لانها  
محصلة الوجود الحقيقي ليلزم ما ذكره الشيخ <sup>القبول</sup>  
موجوده يكون له مع الوجود جوهرية ويكون له مع  
الجوهرية استعدادا لقبول الصورة فان الجسم المفرد  
اذا طرأ عليه الانفكاك فقد انفكاك لا يبقى الوجود  
الذي كان متصلا وممتدا ويبقى الجوهر الذي كان  
متصلا وممتدا كما يبقى المستعد الذي كان متصلا  
وممتدا فالوجود الذي هو المتصل والممتد هو <sup>الوجود</sup>  
الموجود الذي يصير متصلين وممتدين عند طرأان <sup>القسم</sup>  
المتغير عليه كما ان الجوهر الذي هو المتصل والممتد <sup>هو الجوهر</sup>

الذي يصير متصلين وممتدين وهكذا الحال في المستعد <sup>القبول</sup>  
القبول فان الممتد والمتصل الذي كان قبل الانفكاك  
لربك هو نفس الممتدين والمتصلين فان الممتد والمتصل  
عند الانفكاك والجوهر من حيث هو جوهر في عنده  
كما يبقى الموجود من حيث هو موجود ومن حيث <sup>المستعد</sup>  
فان فعل هذا الزمان ان يكون <sup>القبول</sup>  
في الجوهر <sup>القبول</sup> ولقبولا <sup>القبول</sup> لها هيولى <sup>القبول</sup> الله وهي الموجود <sup>القبول</sup>  
بالاخرة ان يكون <sup>القبول</sup> كل الموجودات هو الموجود <sup>القبول</sup>  
ومحوص فان <sup>القبول</sup> العناصر لها ثلثة احوال احدها  
انها موجودة وثانيها انها جوهرية وثالثها انها مستعد  
فاذا تفرغ رفع الاستعداد لفي الجوهر فاذا تفرغ <sup>الجوهرية</sup>  
لفي الموجود من حيث هو موجود فهذا الطريق الذي <sup>هو</sup>  
السمي التحليل عند الحكماء <sup>القبول</sup> ان <sup>القبول</sup> العناصر <sup>القبول</sup>  
اخرى ولقبولا <sup>القبول</sup> لها هيولى <sup>القبول</sup> ثالثة وهو الموجود من حيث <sup>هو</sup>



بل يمكن هذا الطريق اثبات ان الجميع الموجودات هي  
اولى هو الموجود من حيث هو موجود لم يلزم ذلك  
لربحوا الحكم اطلاقا لحيث على الموجود من حيث  
هو موجود لا مورا احدها ان الموجود من حيث هو  
لا سائر الوجود في امر سائر عن الصور ونفعل عنها  
ان الموجود من حيث هو موجود لا يدخل في <sup>الشيء</sup> <sup>الشيء</sup>  
كان هو اصل الحق عند المحققين وفيه في الصانع  
داخل في ما هيتهما وثالثها ان الموجود من حيث هو  
جميع الموجودات في الارتباط به شيء وهو الصانع  
امر بها منه خصوصية ارتباطه بالتصديق المتصل فان الحكم  
باطلا لم يتحقق ذلك الارتباط لهما الجسم الاخر المسمى  
هذا الارتباط ليس الموجود من حيث هو موجود بل انما هو  
خصوصية الموجود ولهذا عند الحكماء هي في الصانع  
من خصوصيات الموجود من حيث هو موجود ولهذا

داخلية بقوله الجوهر ان الموجود من حيث هو موجود  
ليحملوه داخل تحت بقوله من المفولات المسمى انما حكموا  
بالداخلية فيها على خصوصيات الموجودات وتفرقت  
عنها بالهيات كما تعرفها الصورية بمعيات الوجود  
ورابعها ان الصانع امرها انما تكون بالصورة  
والموجود من حيث هو موجود تام لنفسه شائبة النقص  
فلاجل ذلك الامور الاربع لا يجوز واطلاقا لحيث والما  
على الموجود من حيث هو موجود فان قيل قد خرج المحقق  
بان جميع الحوادث سواء كانت زمانية او ذاتية نسوية  
بالمادة وليس بقى المادة ونحوها الحوادث الزمانية  
المشهور بل يكون ثاملا له والحوادث الذاتية ولزم  
من هذا الحكم ان يجوز واطلاقا للمادة بل الصانع  
مترادين على الموجود من حيث هو موجود لان السابق  
جميع الحوادث الذاتية ليس الا المرجوة من حيث هو موجود



اي الموجود بصرافه وموصفه كما ينبغي في صفة قلت الحادوث  
مسوق للموجود للمادة مناسبة من حيث التقدم الى هذا  
الموجود فالموجود من حيث هو موجود مقدم على جميع  
ولاشبه الاتحاد بالنسبة اليها فان جميع الممكنات التي لها  
الموجود الحقيقي وبنسبة الارتباط بغيره موجود  
ووجودها انما هو كونها من وجود قاي في صفة الموجود  
الحقيقي ارتباطا بنسبة الارتباط الاتحاد في وحيث  
لذلك كان ذلك الارتباط هو الاتحاد الحقيقي  
الموجود من حيث هو موجود مادة المهيئات الممكنة  
وكانت هي صور الهيولي الاجسام التي هي متحد  
بالصور والجسم بالعرض لكن ليس للموجود الحقيقي اتحادا  
بالمهيئات الحقيقية ولهذا لم يقولوا ان الموجود الحقيقي  
هو مادة الموجودات بل انما قالوا ان الموجود الحقيقي  
هو سبب واصل الموجودات الممكنة بربطها فجميع

سواء كانت حادثة بالزمان او بالذات شئ واحد  
والصفة تسمى هذا الشئ الذي هو الموجود من حيث  
موجود من حيث هو محلي في جميع الموجودات اذا  
فقط لا مادة على سبيل الاستقارة فالمراد بالمادة في  
اصطلاحهم هو المعنى المراد بالشئ والاصل المتعلق  
الحكمة وايضا ليس للشيء عند الحكماء فعل يكون  
الصور التي يتحد بها بل فعلها ليس الا كونها عن  
الصور وليس لها وجود بالفعل لتعرض الصور لها بعد  
تحققها بالفعل وليس لها تحقق خارج عن تحقق الصور  
بخلاف الموجود من حيث هو موجود فانه يتحقق  
دانه بدون اعتبار المهيئات الممكنة فان الموجود  
حيث هو موجود بعد كونه موجودا بالفعل يقتضي  
ارتباط المهيئات الممكنة بخلاف الهيولي فان وجودها  
بمنه هو وجود الصور التي هي تالذ لها لانها وجد



نصنفه بالصورة ولهذا ايضا لا يحكم بان الهوى  
هو الموجود من حيث هو موجود ايجي الموجود  
ومحوضه فان قيل ما وجد معقولية كون الهوى  
متحدة مع الصور الحسية في الوجود مع تبدل الصور  
وبقاءها المتخلفات لما كان الهوى متخلفا متغيرا لها  
متخلفا متغيرا البتة وهي بدون اعتبار ذلك المتخلف  
لانه متخلف في بدو نه يصلح لوقوع التفرقة فلا يمتنع  
مع تدال الامور التي هي متحدة بها في الوجود والذات  
والماصل ان كل واحد من الهوى والصورة معنى كلي  
بالارتباط الى المتخلف الذات مع كونها حيتين  
انما دينين ومع ذلك جازان زوال احديهما دون  
الاخرى ويرجع الى كل واحد الشيخ نقول اما قوله  
فليس في العالم هو موجود فحسب بقول المقادير  
لكن لا يلزم نفى ما ادعيه المشائون فانهم ادعوا

بالقوة  
ان في العالم شأ هو موجود جوهر من شأنه ان يكون  
بدون اعتبار ما جعل فيه وهو الذي سموه الهوى الذي يكون  
انما احد جزئ الجسم وهذا المعنى اي الجوهر المستقل  
بغير الصور ليس في نفسه شأ متحصصا بدون  
عندم بل يخصه انما يكون بالصورة اما قوله  
ادفد فبما ان يقال ان الهوى احد مرتبة العقل  
وبواسطة الارتباط به مرتبة الموجود الحقيقية الذي  
تحقق جميع الاشياء بالارتباط به والموجود بالاشياء  
وجوهرتها وطلب حلولها في الموضوع عنه امور تنوع  
العقل عنها فتنشأ اشتراع هذه الامور والاستعداد  
وكونها بالقوة هو حيث مرتبة العقل وتلك الحقيقة  
لا تزل لها بدون الحقيقة الصورة الحسية فها ان  
الحقيقتان مرتبطتان بالعقل لما شرا بتبعان لا عجم  
واحد ولا يكون موجودين الا بوجود واحد



ربطهما بالعقل العاشر ولا منع في ان ربطا احدهما  
شرط لربط الاخرى ومع ذلك يبقى ربط المشروط ولم  
يقرب فربط خاص من مفهوم يكون فربط العموم  
لهذا هو كاللهي والصوره فانها حسنان <sup>سلمان</sup>  
العقل العاشر <sup>سلمان</sup> المتخصص واحد بحيث يكون ربط  
الصوره اي الصوره مطلقا به شرط ربط الهيويه  
وزول ربط الصوره المطلقة التي يلزمها الواحدة  
الاتصال مع بقا ربط الهيويه في ضمن ربط الصوره  
مطلقا بالمعنى المذكور سابقا وايضا بعدما ذكرتم  
التفصيل ظهر حال قول الشيخ في المطارحات من ايراد  
سوف من رسم الهيويه الا الوجوده فان رسم الهيويه ليس  
محض الوجود من حيث هو من حيث بل الوجود من حيث  
هو وجود من شأنه ان يكون بالقره فاليلزم من قولهم  
ان يكون الهيويه هو الواجب الوجود ثم قال في كتاب

الاشراق وعلى القاعه التي قرناها هذا المقدار الذي  
هو الجسم جوهرته اعتبار عقلية فاذا اضيف اليه <sup>نفس</sup>  
الى الهنات المستدل عليه اي من الاعراض والافراز <sup>الجوهر</sup>  
الحاصلة منه ومنها انتهى هيوي لا غير وهو جسم محب  
اي محب ذاته وهيوي باعتبار غيرته قال العلامة الشرح  
قال الهيويه والجسم شي واحد بالذات مختلف <sup>باعتبار</sup>  
انما الاول فليكون كل منهما غير متصل ومتصل بالذات  
الذات وقابل للاتصال والانفصال والصوره  
والهنات وانما الثاني فالجسم هو ثابت العقل  
والهيويه بالقوة فليس على قاعده صاحب الاشراق يكون  
الجسم والهيويه متحدين بالذات والمعنى ولا نقاو  
بينهما الا بالاعتبار وقد عرفت ان الجسم على <sup>هي</sup>  
المشايير يصير متصلا عند الاتصال ولا يتقدم <sup>الهيويه</sup>  
صاحب الاشراق جعل الجسم اما الهيويه وهذا لا



فائدة فان الجسم لا يتحقق في مجموع الجسمين اللذين <sup>احدهما</sup> ينصل  
عن الآخر وتحقق فيهما الهوى وتحقق الجسم في <sup>الجميع</sup> من  
الجميع لم يتحقق الجسم في ذلك المجموع من حيث المجموع فان  
تحقق الجسم في ذلك المجموع ليس الا باعتبار تحقق الجسمين  
في جزئه بخلاف تحقق الهوى فانها متحقق في الجميع  
باعتبار تحققها في الجزئين ومع ذلك يتحقق كل من  
الجزئين فلها عند الانفصال تلكه تحقيقات احدهما في  
المجموع من حيث المجموع والاخران فحرهما بخلاف  
الجسميه فانها انما يتحقق تحقيقين بما باعتبار الجزئين  
ولا يتحقق في المجموع بدون اعتبار الجزئين وهي هنا  
مع معونة المقدمات المذكورة على ان الهوى <sup>الصورة</sup>  
متحدان بالذات متعارضان في المعنى فان الجسم  
يتحقق فيه معنى الجسميه وهو كونه بحيث يكون متناهي  
لصدق قولنا انه ممتد ومنصل وقابل للادبعا والثلا

بالمعنى المذكور وتحقق فيه معنى تسمي الهوى وهو كونه  
متصفا لا ان يصير متصلا او ثلاثة متصلا وثلاثة  
نزول المعنى الاول منه عند الانفصال ولا ترو المعنى  
الثاني فيكون ان مختلفين في الخارج لذا فالعلامة  
فدس اه سره العز في شرح الاشتراق ان الشرح هو  
تركيب نوع طبع من جوهرو عرض بل الجسم عنده  
كذلك على ما قال في التلويحات من ان المقدار  
داخل في الجسم وهو عرض فللجسم جزئيات جوهري  
هو الهوى واخر عرض متحد فليس الجسم محض الجوهر  
ونظرة ط الاما ان من كلاميه شاقضا الحكم  
منسأط الجسم وجوهرة المقدار في كتاب الاشتراق  
وحكم تركيب الجسم وعرضيه المقدار في التلويحات  
ولامنا فصيحة الخفية ونومهما انما هو من اشتراك  
اللفظ لان ذلك الجسم والمقدار غير هذا الجسم



والمقدار لما يتبع من ان في الشئ مقدارين <sup>منه</sup> ثابتهما  
 لا يزيد ولا ينقص من دليل الاشكال وهو مقدار المجموع  
 ومعه هو مقدار الجوانب وهو عرض المقدار  
 الذي هو جوهره ومجموعهما هو الجسم اصطلاح التلويح  
 والجوهر هو الهيولى وعلى مصطلح كتاب الاشراق  
 الجسم هو المقدار البسيط الجوهرى الثابت وهو الذي  
 بالنسبة الى الهضات والانواع يسمى هيولى انتهى قلب  
 الاولى في وجعلها موافقة ان يقال ان الشئ لا يمتد  
 التلويحات المقدار الجوهرى بل انما تبقى الامتداد  
 الجوهرى وحكم تركيب الجسم من المقدار الجوهرى و  
 الامتداد العرضى وفي الاشراق حكم مساطة الجسم  
 حكما بان نفس المقدار الجوهرى والامتداد <sup>تصل</sup>  
 عارض للجسم فليس لما كانت بين ما ذكر فيهما الا في  
 التركيب والبساطة وقد عرفت بما تقدم ان الجسم <sup>حد ذاته</sup>

ما اجزا <sup>ل</sup>  
 لا باعتبار العارض متصلا وممتدا وبذلك ظهر  
 في الاشراق وعرفت ايضا ان الجوهر الذى هو ممتد لا يمتد  
 على كونه ممتدا في الخارج وبذلك عرفت فساد ما  
 في التلويحات ويلخص من جميع الابحاث السابقة ان  
 للجسم املا بالقوة هو قائم مقام الاجزاء التى لا يجرى  
 فانها كما حكى عليها المتكلمين بانها قد يكون منفصلا  
 في الحسن مع بقاها بعينها حالتي الاتصال والانفصال  
 فذلك حكم الحكماء على ذلك الامر الذى بالقوة  
 بانه قد يكون متصلا واحدا في نفس الامر وقد يكون  
 متصلا متفرده مع بقائه بعينه حالتي الاتصال  
 والانفصال هذا كله متعلق بالدليل الاول والشهور  
 اثبات الهيولى واما الدليل الثاني فهو ما اشار  
 اليه صاحب الشفاء بقوله وايضا فان الجسم <sup>المتفر</sup>  
 من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو في الفعل



ومن حيث هو مستعدا في استعداد شئت فقل القوة <sup>كقوة</sup>  
التي من حيث هو بالقوة شئت من حيث هو بالفعل <sup>انما</sup>  
يكون التي من حيث هو بالقوة شئت اخر من حيث هو  
بالفعل فيكون للجسم من حيث له الفعل فصوره الجسم  
في الفعل فثان <sup>ان</sup> شئت اخر من ان <sup>ان</sup> صورة فكون  
الجسم جوهرا مركبا من شئ عنه له الفعل ومن شئ عنه  
القوة فالذي له بالفعل هو صورة والذ <sup>ان</sup> عن القوة  
هو مادته والشئ الثاني هو الهيولى <sup>ان</sup> ثمرة <sup>ان</sup> وليايل  
ان يسئل ويقول فلهيولى ايضا مركبة وذلك لانها  
في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فتقول  
ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شئت اخر الا  
جوهرا مستعدا كذا او الجوهر التي هي لها ليست مجلها  
بالفعل شئت من الاشياء بل بعد ما لا يكون بالفعل  
شئت بالصورة وليس معنى جوهرتها الا انها امر ليس في

موضوع فالاشياء منها هو ان <sup>ان</sup> امر اما ان يكون  
موضوع فهو سلب وان <sup>ان</sup> امر ليس يلزم منه ان يكون  
شئت معيناً بالفعل لان هذا عام ولا يطرئ الشئ بالفعل  
شئت بالامر العام ما لم يكن له فصل مخصوص  
ان مستعدا كذا فصورته الذي يطرئ له هي <sup>ان</sup> مستعد  
فان ليس هيولى حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل <sup>ان</sup> حقيقة  
اخرى بالقوة الا ان نظرا على حقيقة من خارج فصور  
بذلك بالفعل يكون في نفسها واعتبار وجود  
ذاتها بالقوة وهذا الحقيقة هي الصورة ونسب الهيولى  
الى هذين المعنيين شئت منه البسيط الى ما هو من  
وفصل من نسب المركب الى ما هو هيولى وصورة <sup>ان</sup>  
فلهذا الكلام يدل على ان العلاقة بين الهيولى  
وصورتها انما هي اتحادية بان يكون صورتها حقيقتها  
الاتحادية فيكون الهيولى والصورة متحدان بالذات



وختلقتان في المعنى على ما صرح به في كلامه العلية فان  
خلاصة هذا البرهان ان الجسم المفرد من حيث <sup>يصل</sup>  
وصد بالفضل جسم بالفضل وليس من هذه الخبيثة  
مستعد للامور التي ليست موجودة بالفضل <sup>فان</sup>  
ذلك الجسم لوقتها وهي تنقص بالهيو على تقدير  
كونها متأير للصورة الجسمية بالذات في الخارج  
فان الهيو على هذا التقدير يكون اما بالقوة لا بمسئته  
ووجوده متأيرا ان لمسه الجسم ووجوده بالذات  
ولا استعداد لقبول الصورة الخارج فلزم تركيب  
الهيو التي هي متأيرة للجسم بالذات من الهيو والصورة  
ايضا ولا يمكن دفقة بما قال الشيخ <sup>تعالى</sup> بالقول لا  
من الجسم الهيو كما لا يخفى عند التأمل الصادق <sup>فان</sup>  
على هذا التقدير يكون الصورة الجسمية جيدة اتحادية  
لا مبرها بهم لا يتعين الا بهذا الجسمية وح يصح ان يقال

لا مشبهة كذلك الامر دون اعتبار هذه الخبيثة وانما  
اذا كان الصورة الجسمية حسنة ارتباطا طرية لا مبرها  
الخارج او موجودا مرتبطا بما مر بنا في الخارج اذ بناطها  
غير اتحادية يكون لكل منهما ما يكون لذلك الامر  
والجوهرية خصوصية الجوهر البتة اذ الجوهر الهيو <sup>جود</sup>  
بالابهايم فان قيل لزم من كلام الشيخ ان الهيو <sup>جود</sup>  
وجوهرية واستعداد لقبول الصورة ولا يلزم من ذلك  
لامسه للهيو في حد ذاتها بل لزم ان يكون <sup>لها</sup>  
مسئته هي منشأ الاستعداد والجوهرية لا غير فحار ان  
لكل من الهيو والصورة ذات وجود ويكون بين  
دائهما في الخارج ارتباط غير اتحادية ومنع  
ذلك لا يكون للهيو الامسية تصير الا <sup>الشيء</sup>  
الجوهرية والاستعداد لا غير فيكون معنى قول الشيخ  
فليس هنا خبيثة للهيو يكون بها بالفضل حسنة اخرى



بقوة ان الحق حقيقة هي منشأ الحق فقط ولا يلزم  
من ذلك ان يكون لها حقيقة في الخارج اصلا  
اعتبار الصورة بل يلزم ان لا يكون لها حقيقة الجسمانية  
بدون الصورة الجسمانية قلت على تقدير ان يكون  
لكل من الهوى والصورة ذات ووجود متاخر  
لوجود الاخرى ان يكون بينهما ارتباط غير اتحاد  
لا يصح ان يقال الهوى تصرفا بالفعل بالصورة ولا  
يصح ان يقال ان لها حقيقة الجسمانية للصورة الجسمانية  
كما لا يخفى فتقول الشيخ بل قد ها لان يكون بالفعل تبعا  
بالصورة صريح في اللزامة على ان الارتباط هو الصق  
والهوى في اتحاد بالانسان بان تكونا متعددين  
حسب الذات والوجود في الخارج وكذا يدل على ذلك  
قوله ليس هي حقيقة الهوى كون بها بالفعل حقيقة  
اخرى بالقوة الا ان طرأ عليها حقيقة من خارج

بذلك بالفعل فيكون في نفسها واعتبار وجودها بالقوة  
ومثلا حقيقة هي الصورة فان قيل جميع امثال تلك المباد  
انما يدل على ان ليس للهوى حقيقة بالفعل بدون الصورة  
وهذا لا يدل على ان الصورة متحد بها في الذات  
فانه ليس جميع المعلولات بدون العلة حقيقة بالفعل  
ومع هذا يكون لها ذات ووجودات متاخرة  
للعلة فعلى هذا اجاز ان يكون لكل من الهوى والصورة  
وجود وذات متاخرة لذات الاخر مع ذلك  
يكون الصورة على الهوى ولهذا لم يكن للهوى حقيقة  
في حد ذاتها بدون الصورة فلا المباد ان المذكور  
يدل على ان ليس للهوى حقيقة بالفعل بدون اعتبار  
الصورة مع فعلية كونها امرا ووجودا او جوهر  
مستقدا بهون اعتبار الصورة ومن تلك المباد  
قوله الشيخ ان جوهر الهوى وكونها بالفعل هيوى ليس



لها  
شأن آخر إلا انحراف مستعد لكذا والجوهر التي لها  
تعملها بالفعل شأن من الأمر شأن فان قيل على تقدير  
العلاقة بين الهيولى والصورة اتحادا ديا لم يكن الاتحاد  
بينها حقيقيا بالذات بل انما يكون الاتحاد بينهما  
بالعرض وبهذا تروى الصورة بدون ذوال الهيولى  
وعلى تقدير هذا يلزم ان يكون الهيولى مهتة مستمرة  
بالفعل بدون اعتبار الصورة وهذا منافا ايضا  
لمقتضى عباراتهم المذكورة فليبدل عباراتهم على ان  
ليس لها مهتة في ذواتها بدون اعتبار منشأ الفعل  
بل مهتة في نفسها هي كونها جوهر مستعد لا يصير  
بالصورة الجسمية تقتضي عباراتهم ان لها مهتة في  
حد ذاتها وهي نفسها كونها جوهر مستعد لان يصير  
مهتة بالفعل ويكون لها مهتة بالفعل بدون اعتبار  
الاستعداد المذكور بالصورة الجسمية وهذا انما

بعضه ان لو كان العلاقة بينهما الاتحاد ولو بالعرض  
فان قيل الاتحاد بالعرض لا ينفع لصحة مقتضى عباراتهم  
فانها تقتضي ان تصير الهيولى جسما وعلى تقدير تحقق  
بالعرض لا يصح هذه الصيرورة ايضا كما لا يصح  
تقدير كونها ذاتين متباينتين وان الجسمية متوطنة  
ذلك التقدير ايضا لمجموع المعنيين اللذين تحقق بينهما  
الاتحاد بالعرض لا باحد مما فليس يصح ان يقال ان  
يصير جسما قلت على تقدير ان يكون العلاقة بين  
وصورتها الجسمية الاتحاد بالعرض يكون الهيولى  
اعتبارا ان احدهما ان اخذ شرط لا وتاسما ان  
يوجد لا بشرط وبالا اعتبار الثاني يصح ان يكون  
عين الجسم الذي هو مركب من معني الجوهر المعني  
المذكور سابقا والممتد على الاطلاق فيقطع القول  
بان الهيولى يصير جسما بواسطة صورتها الجسمية



بخلاف التقدير الاخرى تقدير ان يكون العلاقة بين  
 وصورتها الجسمية ارتباطا غير اتحادية فاق  
 على هذا التقدير لم يصح ان يقال ان الهبوط يصح  
 بواسطة الجسمية فانها باي اعتبار اخذت كما  
 ماسة للجسم على هذا التقدير بخلاف تقدير ان يكون  
 اتحادية فانها على هذا التقدير يصح ان تعرف فيها  
 اعتبار يصير عين الجسم بواسطة صورتها الجسمية  
 فان قيل ذات الهبوط باي اعتبار اخذت لم يصح ان  
 يقال انها عين الجسم بل المفهوم الماخوذ منها العا  
 عليها اذا اخذت بشرط يصح صدق على الجسم المركب من  
 الهبوط والصورة فيصير التقدير المذكور ان  
 في تلك الصفة فانه على تقدير ان يكون الصورة الجسمية  
 داما سانية لذات الهبوط في الخارج يصح ان يكون  
 المفهوم الماخوذ منها صادقا على المجموع قلنا

المفهوم الماخوذ منها اذا كان تمام مهيتهما  
 حمله على المجموع المركب منها ومن صورتها الجسمية  
 مهيته صورتهما فربطهما هيتهما ارتباطا اتحاديا ولا  
 بالارتباط الاتحادى الا هذا يصح ان يقال ان ما هو  
 تمام مهيته الهبوط بصير مما هو مهيته الصورة الجسمية  
 بخلاف ما اذا كان المفهوم الماخوذ منها الذي  
 يحمل على المجموع عرضيا لما لا يصح ان يقال ان الهبوط  
 او ما هو تمام مهيتهما بواسطة مهيته الصورة الجسمية  
 حتما فلا يصح ان يقال ان التركيب من هيتهما اتحادى  
 وفي الجمل ما يكون تمام مهيته الهبوط وهو الذي يعرف  
 بالجوهر المستعد اذا اخذت لا كان جزء الجسم المكون  
 وعينا لذات الهبوط مع القيد السلبى في الخارج لا  
 عارض لها واذا اخذت بشرط نيكان جسا وكان له  
 فردان احدهما الهبوط التي هي تمام مهيتهما وانما مجموع



الهيكل والصورة ويكون جزاء الممتدة ونظراً هيبة  
النسبة إلى الجسم هو الجسم بالنسبة إلى الحيوان والنبات  
والمعدن فالنقاوت بين الجنس والمادة ليس بلا اعتبار  
ولهذا قال الشيخ شكر الله في الهبات الشفاء  
فتقول ان المعنى الذي يدل عليه لفظ الجنس ليس هو  
جنساً الاعلى نحو من الضرر واداء ضرعه ولو ادى  
اعتبار لم يكن جنساً وكذلك كل واحد من الكليات  
المشهوره وتيجل تمايز الجنس ما ل تكم اشكاله  
على المتوسطين في الطر مفعول ان الجسم قد يقال  
له انه مادة الا ان كان كان مادة الانسان  
فان كان مادة الانسان لا معه جزم وجوده استعمال  
ان يحمل ذلك الجاز على الكل فليظن كيف يكون الفرق  
بين الجسم وقد اعتبره مادة وبين الجسم وقد اعتبر  
فذلك نصير لنا سبل الى معرفة ما يريد بانه

فاذا اخذنا الجسم جوهر اذ اطلق وعرض وعمق جهر  
ماله هذا وبسطه ان ليس داخلية معنى غير هذا وبحت  
لوانضم اليه معنى غير هذا مثل حصر او نقدا وغير ذلك  
كان معنى خارجا عن الجسمية محمولاً في الجسمية  
اليها فالجسم مادة وان اخذنا الجسم جوهر اذ اطلق  
وعرض وعمق بستر ان لا معرض بستر اخر البتة ولا  
يجب ان يكون جسمية الجوهرية بصورة بهذه  
الا فطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولومع الفصح  
معنى مفهوم لما صفة تلك الجوهرية وصورة ولكن معها  
او بينها الا فطار فليحمل ا فطار ثمة على ما هي للجسم والجملة  
اي مجتمعات يكون بعد ان يكون حملتها جوهر اذ ا فطار  
ثمة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك  
مجتمعات داخلية في هوية ذلك الجوهر لا ان  
يكون تلك الجوهرية تمت بالا فطار ثم بلغت تلك



المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ  
هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم المعني الاول اذ هو  
جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي هي  
الجسميات التي بمعنى المادة فليس محمول لان تلك الجمل  
ليست لجزء جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط وانما  
هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة  
واحدة كانت او لثلاثة لانها لا تشارك في  
محمول على المجتمع من الجسميات التي هي كالمادة ومن النفس  
لان جملة ذلك الجوهر وان اجتمع من معان كثيرة فانه  
تلك الجملة موجودة لا في موضوع وذلك الجسم لانها  
جوهر وهو جوهر له طول وعرض وعمق ثم قال  
وكذلك فافهم الحال في الحساس والناظر فان اخذ  
الحساس حسا او حسا بشرط ان لا يكون زيادة  
اخرى لم يكن فضلا ان كان جزءا من الانسان

فان كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ حسا او حسا  
محمولا لا يضره ومعه الحس الصور والشرائط كانت بعد  
يكون فيها حس كان فضلا ومحمولا على الحيوان فانه  
اي معنى اخذته مما يشكك الحال في جنسية او ماديتها من  
فوجدت وجوده يحوز انضمام الفصول اليها انها كان  
على ايقانه وفيه كان حسا وان اخذتها من حيث  
الفصول ونمت به المعنى وخصت حتى لو دخل على اخر  
لم يكن من تلك الجملة بل مضافا من خارج لم يكن حسا  
بل مادة وان اوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيها يمكن  
ان يدخل نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك  
المعنى لا يضره لذلك كان حسا فان يشرط ان  
لا يكون زيادة يكون مادة وبشرط ان يكون  
زيادة يكون نوعا وان لا يضره لذلك بل يجوز  
ان يكون كل واحد من الزايدات على انها



بفعل معناه يكون جنسا وهذا انما بشكل مساواة من  
وانما فيما اذا بسط نفسي ان العقل يعرض فيه هذه <sup>اعتبارا</sup> <sup>ت</sup>  
في نفسه على النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل وانما في <sup>حق</sup>  
فلا يكون منه شئ ميم هو جنس وسى هو مادة متعول انما  
يوجد الانسان الجسمية قبل الحيوانية ببعض وجود  
النسور اذ لا احد الجسمية بمعنى المادة لا معنى الجنس وكذلك  
انما لوحد له الجسم الحيوانية اذا كان الجسم معنى لا <sup>يحل</sup>  
عليه اي بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه وانما الجسمية <sup>بعض</sup>  
مع جواز ان يوضع لكل معنى مقرونا به مع وجوب  
ان يصح للقطر والثلاثة ما نفاهم يوجد المشي الذي هو نوع  
الا وقد يصل الحيوانية فيكون معنى الحيوانية حرا اما <sup>جود</sup>  
ذلك الجسم العقل بعد ان كان محورا في نفسها اياه <sup>انما</sup>  
من وجود ذلك الجسم بعكس حال الجسم اذا حصل <sup>كان</sup>  
الجسم الذي هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوانية

كلامه الظان المراد بالمادة المذكورة في كلام الشيخ  
ههنا انما هي المادة الحارجية لا المادة العقلية كما ذهب  
اليه سيد التحقيق قدس الله سره العزيز وان المراد <sup>حتم</sup>  
باعتبارين اي اعتبار كونه مادة وكونه جنسا معي <sup>ي</sup>  
ليكون التفات بينهما بالاعتبار ونسليم هاتين المقديرتين  
مستلزم لتسلم ان العلاقة بين المادة وصورتها <sup>انما</sup>  
ليكون المادة باعتبار من اعتباراتة محمولة على مجموع <sup>المات</sup>  
وصورتها ويصح ان يكون الصورة باعتبارها محمولة <sup>على</sup>  
كل من المادة والمجموع المركب من المادة والصورة فانه  
اذا كان كل من المادة وصورتها حيثية اتحادية <sup>لحق</sup>  
واحدة سلاصم صدق كل منها باعتبار من الاعتبار <sup>ا</sup>  
على الاخر وعلى المجموع وكان ذلك التركيب الوجودية <sup>شبهة</sup>  
هو من كما يدل عليه قول الشيخ فلا يكون منه شئ ميم <sup>جنس</sup>  
باعتبار المفهوم بخلاف ما لو كان العلاقة بينهما <sup>اتحادية</sup>



بلا اتحادية لم يصح صدق احدهما على الاخرى ولا على  
فلا يصح ان يقال حينئذ ان التفاوت بين الجنس الذي تحمل  
على المجموع المركب منهما وبين احدهما التي هي المادة بالاعتبار  
بل انما يكون التفاوت بينهما مع الذات والمعنى لا مع  
الاعتبار ولا يكون في الوجود شيء من غير هو من كالبسط الذي  
على هذا التقدير ليس من شأن تحليل الجنس لا المجموع من حيث هو  
مشمول على المادة اشتمال الكل على الاخر كما لبسط الكل  
من الجنس والفصل انما يأخذ العقل من المجموع من حيث هو  
للمادة والصورة فلا يكون الجنس بعينه هو المادة كما  
باعتبار من اعتبارات ولا الفصل بعينه هو الصورة كما  
باعتبار من اعتبارات وهذا مخالف لما يفهم من كلام  
الشيخ وغيره من المحققين من ان الجنس بعينه هو المادة الخارجية  
باعتبار من الاعتبارات اي اذا احدا بشرط يعلم من  
الشيخ المذكورة امور احدها ان التفاوت بين الجنس

والمادة انما هو الاعتبار وانما انما يعلم من قوله ان  
الذي يدل عليه تلفظ الجنس ليس كون جنسا الاعلى على  
واذا تعرض عنه ولو ادى في اعتبار لم يكن جنسا لان المعنى الذي  
هو الجنس بعينه هو مادة شرط لتعريف الاعتبار وانما انما  
يعلم من قوله وانما في الوجود فلا يكون منه شيء من غير جنس  
ان المادة والصورة انما يكونان في المركب الذي يكون  
في الوجود شيء منه من غير هو الجنس كما صرح في الفصل  
لهذا القول من قوله وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل  
وهو النوع في الوجود الفاعل وكيف يفرق بعضه في  
وان النوع بالحقيقة شيء هو الجنس اذا صار من جنس الفاعل  
وان ذلك التمييز بغيره هو عند العقل واذا احتل الفصل  
في التمييز الوجود في المركبات ما والجنس مادة الفصل  
صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع انتهى  
قلت وبذلك ظهر ضعف قول سيد المحققين من ان



المادة التي هي الجنس اذا اخذ بشرط لا في المادة العقلية  
 وذلك لان المادة بهذا المعنى مشتركة بين المهيبة  
 التي هي بسيطة في الخارج فقط وبين المهيبة المركبة  
 فيه كما لا يخفى ورايها انه يعلم من قوله وهذا انما  
 يشكل في مادته وانما ذاته بسيطة ان نسبة الهويولي  
 الى المركب ليس لنسبة الجنس والفصل الى البسيط كما صرح  
 فيما سبق من قوله ونسبة الهويولي الى هذين المعنيين  
 بنسبة البسيط الى ما هو جنس وتفضل من نسبة المركب الى  
 ما هو هويولي وصورة من هذا حصل ما اردت تضعف كلام  
 سيد المحققين من ان المراد بالمادة التي حكم القدم  
 به الجنس لما اخذ بشرط لا في المادة العقلية كما  
 يظهر التامل وتامسها انه يعلم من قوله وهذا انما  
 يشكل في مادته مركب ان ملاحظة هذا المعنى في  
 يحتاج الى لطف القربى لا نسبة البسيط وهذا يدل على ان

العلاقة بين الجنس والصورة عديم انما هي اتحادية لا  
 بالمعنى المذكور لا ناذ اكان العلاقة بينهما ارتباطية  
 كان لكل منهما ذات ووجود احدهما حال والاخر  
 محل والجسم اسما لهما ولا اشكال في ذلك الصو  
 ولا في تحليل العقل المركب الى الجنس والفصل فان  
 الجنس على هذا التقدير انما يوجد من المركب باعتبار  
 اشتماله على المادة والفصل انما يوجد منه باعتبار اشتماله  
 على الصورة فبلي هذا يكون البسيط احق بالاشكال  
 من المركب لان كون المهيبة البسيطة الخارجية بحيث  
 عنها الجنس والفصل المتناظران في المعنى اشكل من كون  
 المهيبة المركبة في الخارج من الهويولي والصورة التي لكل  
 منهما ذات في الخارج بحيث يوجد عنها الجنس والفصل  
 المتناظران كما لا يخفى فان قيل على هذا المنهج في القول  
 بان العلاقة بين الهويولي والصورة غير اتحادية يكون



الركب زيادة اشكال لم تكن في البسيط حيث ان الجنس  
انما يوجد من المركب باعتبار اشتماله على المادة والمادة  
بهذا الاعتبار ليس ذاتيا اذ هو امر اضافي لا يصح ان  
ذات الامر الحقيقي بل يكون على هذا القول الحكم ان  
المجموع الهبوط والصورة جنسا حقيقيا باطلا لان الهبوط  
على هذا التقدير يكون مبهمة وذات ووجود  
ولها جنس وفصل وحدان كانت في العقل مركبة  
وكذا الحال في الصورة فليس للمجموع منها وهل الجنس  
حقيقي وفصل حقيقي ولا حقيقي بل حده انما هو مجموع  
حدي حربه الخارجين نظر ذلك مجموع الانسان  
والفرس فان لكل منهما جنس وفصل وحد ومجموعهما  
ليس احدهما فان الكثير الخارج الذي ليس بين الجزئين  
اشياء اتحادية لم يكن له جنس حقيقي ولا فصل حقيقي ولا  
حقيقي ولهذا قال المحقق الرازي انه لما كان العلم عبارة

عن المسائل والتصديقات بالمسائل ليس له حقيقة وراه  
تلك المسائل والتصديقات اي ليس له جنس حقيقي ولا  
حقيقي ولا حقيقي بل هذا لكونه مما لا لما انشأ  
عليه وهو ان الجنس امثال الحيوان جنسا حقيقيا وفصل  
يكون مرجعا بطلان انتساب هذا القول الى القول بان  
بين الهبوط والصورة اتحاد الهم لا انه موجب للاشكال  
وانما هذا الاشكال ليس الا في تحديد المركب الخارج  
وفي كونه داجن وفصل حقيقي وليس في كونه اشار  
التعرض الي بيان هذين المعنيين بل ليس التعرض الا لكون  
المادة جنسا في المركبات فالظاهر ان الاشكال ليس الا  
في ذلك اي في كون الفرق بين الجنس والمادة بالاعتبار  
على النحو المذكور لا في ان المركب جنسا حقيقيا فان قيل  
فعلى هذا يكون المناسب ان يقول وهذا انما يكون في  
ذاته مركب تلت قال الشيخ ما قاله اختصارا في العبارة



واعتبارا على القرينة كما قال وهذا انما يكون فيما اذا  
مركب مع الالف فيه اشكالاً ولهذا قال بهنصار <sup>قوله</sup>  
قاذن المعنى الذي يصلح ان يكون جنساً باشرط ان  
زاده يكون مائة وباشراط ان يكون زايده  
نوعاً وبان لا يتعرض كذلك بل يجوز ان يكون كل واحد  
من الزايدات فيه على ان يكون ذاتية حمل معناه  
يكون جنساً وهذا في الاصول المركبة واما في  
دائيت العمل بعض فيه هذه الاعتبارات واما  
الوجود فليس من جنس اجناس ونحو قول  
فليس من جنس اجناس يدل على ان المركب شياً متميزاً  
جنساً فيكون المادة الخارجية نفسها جنساً اذا اخذ  
لا بشرط ويلزم من ذلك ان العلاقة بين الجنس والخص  
اتحادية وبما دسها ان يعلم من قوله وان او جسيم  
تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل فيه كان ثو

ضعف قوله من قال ان الشحم جزء تحليلي وبما في غيره  
بحقيقه وبما يعلم من قوله انما يوجد للانس  
الحسية قبل الحيوانية في بعض وجوه التصور آه ان  
ما كان جنساً اذا اخذ بشرط لا وهو المادة كان مقدماً  
لما اذا اخذ لا بشرط لم يكن مقدماً بل كان محمولاً  
حمل السافل وبذلك يذفع المناقضة بين قولهم ان  
مقدم ويرفون له حمل العالي بواسطة حمل السافل ولعل  
ان ههنا ثلثة شبهات احدها ما موافقاً وانها  
ان الجزء العقل مقدم على المنية فكيف يكون محمولاً عليها  
موافاة اي حملها يقتضي الاتحاد الذي هو مستلزم  
للتقدم وجوابها ان الجزء العقل اذا اخذ بشرط لا  
جزء اولاً لا يكون محمولاً واذا اخذ لا بشرط يكون محمولاً  
على المنية واتحاده وانما الشبهة تقدم حمل الجنس على  
حمل النوع لكون الجنس جزءاً من نوعه ساق لتقدم



ان حمل العالي بواسطة حمل السافل فان الحكم بان الجوه  
ما لم يصح حسنا لم يصح حيوانا فالحكم بان حمل الجسم  
حمل الحيوان وجوبا وان العالي والسافل مثل الجسم  
والحيوان اذا نسبتا الى شئ يكونا عرضيين لمثل مفهوم  
الشئ ومفهوم الجوهر كان حمل الجسمين مفيدا على حمل الجوه  
ولهذا صدق قولنا الشئ والجوهر ما لم يصير حيوانا وانما  
اذا نسبتا الى النوع الذي مما ذان كان حمل العالي  
بواسطة حمل السافل فان العالي كالجسم مما يجتمع  
الانسان في ضمن اتحاد مفهوم الحيوان معه فان الجسم  
الذي ليس بحيوان مملوك عن الانسان وما قال  
سيد المحققين قدس سره العزيز في حاشية المطالع  
ان الدليل على ان حمل العالي على الشئ يتوسط حمل  
السافل عليه ما نقله الامام في المختصر انهم قالوا لو كان  
ان يحمل الجسم الانسان لا بعد صيرورته حيوانا فان

الجسم الذي ليس بحيوان مملوك عن الانسان ولما كان  
كذلك كان حمل الحيوان عليه قدم من حمل الجسم عليه فان  
الجسم جزء الحيوان متقدم عليه فلا يكون مملوكا لغيره  
براع في ذلك لكون الاشياء في ان يكون المناظر في الوجود  
على تسوية المتقدم لشي آخر لا يمنع اليه الثالث فان  
جزء الحيوان متقدم حمل على الشئ على حمل الحيوان عليه  
كما مر من ان الشئ ما لم يصير حسنا لم يصير حيوانا فكيف يكون  
مملوكا لغيره حيوانا ما مر من ان حمل الجسم على مثل الجوهر متقدم  
على حمل الحيوان وانما حمل على مثل الانسان فهو ما هو  
حمل الحيوان عليه والنسبة في المناظر في الوجود جازان  
يكون على تسوية المتقدم لشي آخر ان الشئ الذي هو ما هو  
في الوجود انما هو كمال النسبة اليه هو متقدم باعتبار  
باعتبار احكامه في كلام الشيخ في الاعتبار الاول  
مؤخر في الوجود باعتبار الثاني يكون على تسوية المتقدم



لا يافهم من طعنة سيد المحققين من انه كون احدا  
باعتبار وجود الشيء نفسه والاخر باعتبار وجوده  
لغيره فان فيه ما لا يخفى فليعلم ان العرض الاصيل من  
هذا التطويل مع مذهب الحكماء في الهوى وبقين  
فان بعض عباراتهم يقتضي ان يكون العلاقة بين الهوى  
والصورة اتحادية بان يكون الماده الخارجيه فيها  
جنبيا باعتبارها لا يكون التباين بين الماده الخارجيه  
والجنس الا باعتبارها ولا يكون ايضا في الفصل  
تفاوت الا باعتبار وجودها عند انهم لا دلالة  
ان العلاقة بينها ارتباطية غير اتحادية بان يكون لكل  
شهادات ووجودها بان الذات الاخرى  
وجودها بالذات في الخارج ويجعل احدهما في  
الصورة في الاخرى وهي الهوى ويجب احتمال  
العقل يتحقق اربعة احتمالات احدها ان الارتباط

اتحادي وكان الصورة الجسمية هي نفسها الجسم كما  
اختاره سيد المدققين وثانيها ان الارتباط اتحاد  
وكان الصورة الجسمية جزءا من الهوى الجسم وثالثها  
ان الارتباط غير اتحادي وكان الصورة حالة في  
الهوى بحيث يكون ازاء كل جزء من الصورة جزء  
من الهوى ورايبها ان الارتباط غير اتحادي وكان  
الصورة مرصطة بالهوى بحيث يكون ازاء كل جزء  
من الصورة ذات الهوى لاخرها فيكون بذاتها  
محمولة للصورة واجزاؤها ولكل من هذه الاحتمالات  
الاربعة دليل من عبارات القوم فوجب ان اذكر كل واحد  
من هذه العبارات واين وجه الترجيح لبقين مبادم  
فمن العبارات التي يدل بظاهرها على الاحتمال الاول  
ما من قول الشيخ في طبعات الشفا حيث قال  
ان لكل جسم طبيعه وماده وصورة وعرضاته قال



وصورة هي ماهية التي بها ما هو هو لا يقال هذا احتمال  
اي كون جزء الشيء عين ماهيته في غاية التقطع  
المطرف فوجب ان يحمل كل عبارة دالة على المعنى الآخر  
الصحيح كما هو في دفع كلام سيد المدققين لا لما قاله  
من ان العقل لا يقبض عن ان يكون شيء جزءا لآخر  
وما اخذ فيه لا بخصوص بل بوجه منهم كاجسام  
المنصر في الشخص المعين من الحيوان والنبات فانها  
خروج وما اخذ فيه لا بخصوصا تقا حتى اذا ارد  
بعضها ببعض اخر منها لا يلزم انعدام الشخص المذكور  
ويكون لذلك الشخص جزء معين اخر يدانه ومن  
الجزء المزمع فيه ان يصير عينه بالعرض فاذن يكون ماهيته  
عين هذا المعين مثلا للما جز معين هو ما بذاته  
وجز منهم ما زما بالعرض فتمام ماهيته هو الما  
ليس الا لان جزء الشيء سواء اخذ بوجه الخصوص او

بوجه الابهام ليصح ان يصير عين ماهيته ذلك الشيء  
باليدية قبل لا لا يقبض عن ان يكون شيء جزءا لآخر  
الاخر ولا يكون داخل ماهيته فيحمل عند العمل ان  
صورة الجسم ماهيته مع كونها جزءا لهوية الجسم  
من العبارات التي يلحق احتمال الاول قولهم  
حيث قال وكل بسيط فان ماهيته دالة لان ليس هناك  
شيء قابل لماهيته وهذه العبارة ايضا وقعت في الشفا  
وهي تدل على ان المادة حاملة لماهية الجسم وبما وقع  
في عبارة الشيخ ان المادة حاملة لماهية الجسم وذلك  
بدل على ان الصورة الجسمية من الجسم فانه قال  
في طبقات الشفاء بعد قوله المذكور وصورة هي ماهيته  
التي بها هو هو وما دية هي المعنى الحامل لماهية تلك  
لا شيء من تلك العبارات الثلاث بدل قطعا على  
الاول اما العبارة الاولى فيلوح من احد ما ان



ان الصورة قد تطلق على المهيئة كما نطلق على الصورة  
الحسية فيكون الصورة المذكورة في قوله صورته  
هي مهيئة بمعنى المهيئة كما مر سابقا وثابت بها ان قوله صور  
هي مهيئة انما يكون على سبيل المسامحة والمبالغة  
بهذا الوجه الاخر منه يعلم عدم دلالة العارفين  
الاخيرين والدليل على ذلك المسامحة ان الشيخ  
قال بعد قوله لا ليس هناك شيء قابل للمهيئة ما يدل  
على ذلك وهو قوله ولا المركبات بالصورة جوا  
نهي ما هي فان الحد للمركبات ليس هو الصورة جوا  
بل حد الشيء بدل على جميع ما يتقوم به ذاته فيكون  
هو ايضا قد تضمن المادة بوجه وهذا يعرف الفرق  
بين المهيئة في المركبات والبسيط وكل بسيط فان  
صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات  
فلا صورتها ذاتها ولا مهيته ذاتها انما الصورة

فقط فانها جزء منها واما المهيئة فهي ما هي كصورة  
مقارنة للمادة ثم قال فللمجنس ما هو جنس مهيئة والنوع  
بما هي نوع مهيئة وللجنس ايضا ما هو فرد مهيئة  
ما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان المهيئة اذا  
على التي في الجنس والنوع وعلى التي للفرد الشخصي وانما  
الا سمي انتهى كلامه وقال ايضا مهيته بعد قوله لا  
ليس هناك شيء قابل للمهيئة وايضا فكل بسيط فان  
ذاته واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا مهيته  
انما الصورة فقط انها جزء منها واما المهيئة فهي ما  
الشيء هو ما هو واما هو ما هو يكون الصورة مقارنة  
والركب هو مجموع الصورة والمادة والذات لازم من  
لوازم المركب كالشيء والجنسية انتهى على حاصل كلامهم  
ان المركب اربع امور الصورة والمادة والذات  
المائية وان للبسيط امرا واحدا هو الذات ومن هذا



نعلم ان الصورة الجسمية متعارضة لما من الجسم وان مادام  
بالذات في هذا المقام ليس له متبداً باعتبار الوجود <sup>الغنى</sup>  
والا لزم ان يكون للبطرس متبداً وذات بل المراد  
بالذات المركبة هذا المقام ليس الا مجموع الصورة  
والمادة المرتبطة احدهما بالآخرى تحت يحصل  
امر واحد فيبقى على هذا يكون المراد بالمهمة متصل الذات  
الحاصل المتحد به فان قيل العبارات المذكورة الدالة  
على ان مهمة الجسم صورة الجسم كالا يخفى مخالفة  
لبارة الشرح المذكورة بطبيعات الشفاء كما هو  
قوله وصورة اي صورة الجسم هي مهمة التي بها هو  
ما هو مادة هي المعنى الحامل لهسته والتأويل المذكور  
في البارة الثانية الموافقة لما في التعليم الاول كما صرح  
سيد المدققين قدس سره العزيز لا ينيل الا بعد  
ابطال الاحتمال الاول من الاحتمالات الاربع المذكورة

قلت هذا الاحتمال وهو كون الحيوان خرا الحنو <sup>حيث</sup> الخار  
او غيرها مع عدم كون خصوصها داخل في ماهيتها  
انما يصح على قواعد الشرح البوزالي واصحاب الكون والبرزخ  
وفريق من الصوفية فان القوة عند ذلك الشرح يرجع  
الى الاموال والفعل الى التفصيل في موطن من المواطن  
وعند تلك الاصحاب يكون القوة هي المكون والفعل هو <sup>البرزخ</sup>  
في موطن من المواطن وعند تلك الفرقة يرجع القوة الى <sup>بها</sup> <sup>بها</sup>  
والفعل الى النعين فلهذا لا يكون الوجود موجوداً  
ومحوسه ويكون العلم به على جميع المهمات على <sup>حال</sup> <sup>حال</sup>  
فهو من حيث هو علم بجميع الممكنات تعلقه حال ذلك  
الشرح وكون عند تلك الاصحاب وابهاً عند تلك  
الطائفة وبعبارتها بالممكنات ظهر الماهيات المبعث  
المفصلة منه بدون كونه داخل في الماهيات لانها  
خصوصيات الوجود فتكون المهمات عند ثم نفيها



وصور الوجود الموجود بصرفه ومحوه مع كونها  
تمام مهية تلك الهويات ولو احدا هوية المطلقة تمام  
الوجود كما هو عند قوم من الصوفية وحكم بان الهيات  
نفسات وصور مع انها عين الهيات كما ان في حكم  
تلك المذاهب فكل هذه لا تفرق الا ربعة التي ما لها ولا  
يكون للوجود المحض والهوية المطلقة اي الموجود الحقيقي  
الذي هو الحق الواجب لذاته وجود حقيقي لا يشاكره  
غيره فيه وهذا نحوه هو الوجود العيني الحقيقي وجميع  
الهيات الممكنات انما يتحقق وتظهر العاقل  
الثلاثة من الفعل والتخييل والخيال مع ارتباطها  
بالوجود الذي هو الوجود وليس الوجود داخل في  
شي من تلك الهيات وكما ان الوجود الحقيقي الذي  
هو يقوم لذاته المعقول غير داخل في ماهيتها بذاته  
لم يكن العقول غير داخل في مهيتها بذاته لم يكن

العقول ايضا داخل في ماهيتها التقدير والاجزاء  
بخصوصها مع انها مقومة لها وفي الجملة الهيات عند  
هؤلاء ليست الا باطن كل مهية وحاملها والصورة  
والمهية ليست الا ظاهرا للهيولى على مذهبهم الذي  
يحمل ان كلام سيد المدققين من ان الصورة الحقيقية  
ببعضها هي ماهية الجسم يصح بكون المعنى مهية  
الهيولى لا بخصوصها بل باعتبار كونها ذاتا وجوديا  
معتبر فيها فلا يكون الصورة الجسمية ببعضها هي  
كما يدل على عبارة صاحب الشفاء في الهيات فوجب  
التأويل المذكورة بعبارة المذكورة المسقولة من  
الطبيقيات وهو ان يقال استعمال الهيات هو  
انما يكون على سبيل المسامحة والمجاز فان قيل  
قولهم ما رخصت قال فيحصل موافقا للشفاء  
واعلم ان اتحادها ساوول الجوهر ساوول الحقيقة ولا



واما العرض ليس له حد بطايقه لانه لا ينفى جديده  
 من احدا الموضوع فيكون في الحد زيادة على معنى ذاته  
 الحاله عند الصور الطبيعية بل على ان تحديد الصور  
 الجسميه لا يمكن بدون احدا لحيوي فيكون الجسميه  
 من تحديد ما هي منه الجسم لحيوي لان منه  
 الجسم لا يعتبر فيها الا الحيوي والصورة الجسميه  
 بهذا الاعتبار يصح تفسير الصورة الجسميه بما هي  
 الجسم قلت لما كان الفرق ظاهرا بين قولنا كون  
 الجوهر المعنى المذكور ممتدا او غير ممتدا جوهر ممتد  
 في الجهات المعنى الذي سوى فان الثاني هو الجسم  
 الذي يودي الى مسميه التي يعتبر فيها الممتد  
 والجوهر الذي به اشارة الى الحيوي والاول  
 هو ازل من احد الصور ليرجح ان يقال ان منه  
 الصورة الجسميه الحاصل من تحديد ما الذي احده

الحيوي بمسما منه الجسم فقط هذا الوجه  
 الاعتبار منعين التوجيه المذكور فيكون منه  
 الحاصل من التعريف بالجوهر ممتد منوطه بالجوهر  
 التي هي اشارة الى الحيوي وبالممتد التي هي اشارة  
 الى الصورة ومن العبارات التي تدل على حقيقه  
 الثاني قول صاحب الشفاء حيث قال في اتحاد  
 بالجسم ليس على ان شي كان يتخيل الحيوي القوي لا ان  
 الجسم بالقوة واتحاد الجزء بالجزء في المركب فانما  
 هو اتحاد شي بشي خارج فيكون اتحاد الاشياء التي  
 فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون اتحاد  
 المادة والصور فيكون المادة شيئا لا يوجد له انفراد  
 ذاته بوجه وانما بصير الفعل للصورة على ان يكون  
 اما خارجا عنه ليس احدهما الا فيكون المجموع ليس  
 واحدا منهما والثاني اتحادا شيئا يكون كل واحد



مستعينا عن الاخر في القوام الا انها قد <sup>منها</sup> تجعل  
شيئا اما بالتركيب او الاستحالة ولا متراج منها  
اتحاد اشياء لا يقوم بعضها بالفعل الا عما انضم  
اليه وبعضها يقيم بالفعل فتقوم الذي لا يقوم بالفعل  
بالذي يقوم بالفعل ويجمع من ذلك حصل متحد  
اتحاد الجسم والياض وهذه الاقسام كلها لا تقوم  
المتممات منها بعضها بعضا ولا يجعل البتة شيئا منها  
على الاخر فيلزم التزاوط ومنها ايجاد شي في هذا  
الشيء منها ان يكون ذلك الشيء لا ان يصمم اليه فانه قد  
يعمل معنى بخود ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة  
كل منها ذلك المعنى في الوجود فتصمم اليه معنى اخر  
وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ثم قال  
فان الامر يحصل في نفسه بخود ان يعبر عن حيث هو  
غير محصل في الذهن فيكون هناك عبرة اشياء كلوه

فان <sup>الهي</sup> ظرها يدل على ان العلاقة بين  
والصورة اتحادية فان قوله اتحاد الجزاء الجزاء في المز  
مل يطه على ذلك وكذا قوله كاتحاد المادة والضوء  
يدل على ذلك فان قيل قوله فيكون المادة سائلا  
له بانفراد ذاته نوجب وانما يصير الفعل الصورة على ان يكون  
الصورة امر خارجا عنه ليس احدهما الاخر يدل على ان  
كل من الهي والصورة ذات ووجود وان فعل الهي  
بالصورة ومن هذا يلزم تقدم الصور على الهي بالذات  
فلزم ان يوجد الصورة او لا لم يوجد فيه تلك الصورة  
فلا يكون بينهما علاقة اتحادية بل اتحادهما انما يكون  
عبارة عن حصول امر طبيعي عنهما كما هو المشهور في طبيعتهما  
يكون الواضع احدا لا حتمالين الباقين للسطر ان  
انهما هو الواقع قلت لا يلزم من هذه العبارة ان  
كل منهما وجودا وذا انما لا يجاز ان يكون لهما



واحدة ووجود واحد وان يكون التعارض بينهما  
انما هو الاعتبار كما لتعارض بينهما فانه يجوز ان  
ذات واحدة موجودة بوجود واحد ويكون مفهوم  
المستند مستحدا كما يكون مفهوم القابل للبعد مستحدا  
ولا يكون الجوهر المستند من حيث هو مستعد وجود  
بافراد ذات بدون وجود مفهوم القابل للبعد مطلقا  
بل انما يصير الفعل بهذا المفهوم الذي هو الصورة على  
يكون هذا المفهوم اما خارجا عن مفهوم الجوهر المستند  
اذا احد كل منهما بشرط لا فانهما لا يكونان صورة ومادة  
اذا احد بذات النقط واما الحكم فيقدم الصورة على  
فلا شبهة في صدق لان مفهوم المستند القابل للبعد  
مقدم على مفهوم الجوهر المستند فان الموجود ما لم يصير  
مستندا لم يصير مستندا لقبول الاتصال والاتصال الكثرة  
على راي الحكماء القائلين بطلان تركيب الجوهر من الاجزاء

مستندا  
التي لا يتجزئ فعلي هذا يصير المستند بعد كونه مستندا  
للاشياء التي يكون الهيولى مستندا لها وانما اذا كان  
اتحادا لم يكن حصولا لطبيعي عنهما اولى بالقول كما لا  
ويجوز لكل عبارة من عبارات الحكماء الدا على احد  
الاختمايين الاخرين على حمل على الاحتمال الثاني  
الذي هو اقرب الاحتمالات بالقبول عند التامل فليست  
في ان الاحتمالين الاخرين هل يصح ان يكون واحد  
منهما مراد الحكماء لسؤال العبارات الدا على احتمال  
الاخرين المعنى الموافق له فان طريق التناوب غير مستدرة  
لا وجه لصحة كون احد مما مراد من ذلك لانه اذا كان  
العلاقة بين الهيولى والصورة ارتباطية غير اتحادية بان  
لكل ذات وجودها كالمحقق في الجسم المفرد  
متناوبين بالذات والوجود فمذهبنا ان الاتصال  
على التقديم الثالث اما ان يقدم ذات الجوهر ان الكلية



وهو بطالبه بديهيه واما ان شدم احدهما بالكلية هو  
الصورة الحسية المتمد باعتبار الذات ومقتضى الامر  
الذي هو متمد بواسطه الصورة وهذا ايضا بط  
وحين احدهما ان انعدام الصورة الحسية يكتفي  
واخرانها الفرضية بطالبه بديهيه وايضا انعدام  
بالكلية ووجودها عن عدم بلا مادة كلوما بالكلية  
عند المحققين وعلى هذا التقدير يلزم كلامهما كالا  
عند التامل ونأتهما ان الجوهر البالي قد يكون متصلا  
وقد يكون مقصلا ومن ذلك لزم ان يحصل الحبيبة  
اتحادية وهو كونه متصلا ومتمدا فذلك الجوهر البالي  
مع هذا الحبيبة الاتحادية جسم لا محنة اذ لا يفتى الجسم  
الاجوهر متحد ولا مدخل لرفع هذا الحكم كون الصورة  
على تلك الحبيبة الاتحادية كالا يخفى عند التامل  
ولا انصاف وايضا على هذا التقدير يكون الصورة

نضاف  
التي متمد بالذات على الهيولى جسم كما يظهر عند لا  
وايضا على هذا التقدير لزم ان يكون الهيولى هيولى  
كما يفيض وايضا يلزم على هذا التقدير ان يكون الهيولى  
متمدة في الوجود على طول الصورة فيها ان كل  
جوهر في جوهر وجود وجود مأمنا وهو بطالبه بديهيه  
وفي الجملة لا يلزم وجود الهيولى المذكورة لا تدل على تحقق  
هذا التقدير بل التماسد على تحقق التقدير الثاني بان  
البديهية شاهدة بان الامتداد الجسماني عن طريق  
الاتصال لا سعدم بالكلية تحت لا يبقى متداخرا  
الفرضية واما على الاحتمال الرابع الذي هو اولي  
بالاعتبار من الاحتمال الثالث ما قول اذا كان  
هيولى المعاصر الهيولى التي للمعاصر جوهر لها  
للصورة الحسية في الذات والوجودية الاعيان  
مع كون الهيولى بذاتها سارية الصورة الحسية



لعلنا ان يكون عبارة عن العقل العاشر وعن الوجه  
الحقيق القائم بذاته الذي هو الواجب لذاته او بما  
عن اما خرو ذلك لان الوجود الحقيقي القائم بذاته الذي  
هو الواجب بذاته لا يشبه الاجبة في عدم خلوصه عن  
عن خلية والعقل الاخير الذي هو مظهر من مظاهر  
تلك الحق ايضا سائر بذاته في جميع ما في تحت تلك  
عند الحكماء المحققين كما ان العقول الباقية سائر  
الا فذلك كل في تلك واستعمال النقطه السراية في اما  
هذه الموضع انما هو في معناها المجازي كما لا يخفى على  
العقلاء والمضمر ان الموجودات التي هي تحت تلك  
الامر لا تنفك ذاتها ولا شيء من اجزاها عن الوجود  
ولا عن العقل الاخير عندهم وبصير ذلك العقل الذي  
هو مظهر الوجود من حيث هو ممكن متناهي لظهور المبدء  
بان يصير المبدء قابلية فما تحت يكون ازاها كل

من الممتد ذاته وهذا هو المراد بسراية بذاته وبقا  
كون ذلك العقل الممك هو ممكن متناهي لظهور  
الممتد من حيث هو ممتد مظهر الحقيق في امر لازم لذلك  
العقل من حيث هو ممكن بواسطة قيام الصور الجسمية  
مطلقا بالمعنى المذكور فالحقيق انما يتقوم بامر عندهم  
احدهما هو ذلك العقل من حيث هو ممكن وثانيهما قيام  
الصور والجسمية مطلقا بذلك العقل اي سواء كانت  
ممتدة واحدة او ما فوق الواحدة فهي على التقدير الرابع  
اما ان يكون عبارة عن الوجود من حيث ذاته  
بالمبدء مطلقا واما عبارة عن العقل من حيث انه  
سائر في الممتد وعبارة عن جوهر غير العقل سائر بذاته  
الممتد ولما لم يكن خفاء لما قل في ان الموجود من حيث  
هو موجود مقوم لكل مبدء من الموجودات سواء  
كانت عقولا ام نفسا او احرا ما ولا في ان نسبة المبدء



الحقيقة الذي هو الواجب بذاته الى جميع تلك الموجودات  
 بالاجاد لا بالسؤل ولكن <sup>ان</sup> الموجود الحقيقي <sup>ان</sup> ما بل  
 فوقنا م باعتبار ذاته ولا يفي ان الموجود الحقيقي الذي  
 هو الوجود الحقيقي واحد ووجهة تكون عين ذاته وطرا  
 الكثرة على كمال الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاث  
 المذكورة انما في جبر الاستحالة فان تلك الصفات لا يصح  
 ان ينصف الجبر باحد منها عند الحكم فان هذين الصفا  
 متساوية لحيوليات الا فلاك بالنوع وفان لا الصفة  
 الجسمية ومعدوم واحد ذاتها ومكرمة بذاتها والاشخاص  
 الجسمانية المتفقة بالنوع انما تكون مكرها ووجودها  
 موزع عن الصورة الجسمية ولما كان المقصد الام  
 في هذه الرسالة انما هو معرفة المبدأ في وسبب الهوى  
 انما هو وسيلة لمعرفة نفع كما لا يخفى على من طالعها  
 ونأمل انها من مظهرها الى متطوعها لم احدث للا في

مباحثها  
 طرق السلب  
 التي هي الحما  
 منتهى التعديل  
 منتهى في السلب الى  
 لحيوليات يعلم  
 ذوات العقول  
 غير الوجود وغير العقول جيب سار بهذواتها في جميع  
 اجزاء الممتد فهو غير ثابت بالدلائل المذكورة ولا سهل  
 الى اشارة فهو احتمال ساقط عن الاعتبار وانما قلنا  
 ان الدلائل المذكورة لا تدل على وجود ذلك الجهر  
 لان دليل الانفصال انما يدل على بقاء امر من ذات  
 الهوى الاتصالية وذلك الامر الثالث به ان كان سارا  
 في الممتد بذاته سارا ان الوجود او سارا ان العقل الاخير

صوفيا والحكما في اجزاء  
 الهوى  
 في



في العناصر لم يست به امر  
اي سار اسرار الرح  
تنت بذلك  
في سار با في الممتد  
اللات الثلاثة وبطل  
المثل تحت امر قبل

الاتصال اي بين  
احد ما والآخر  
بالبدية بين طين ان الاتصال وانعدام الممتد الكلية  
تقتضي ذلك والحاصل ان الجسم المفرد اذا طر اعليه  
الاتصال لم يزل عنه الا كونه ممتدا متصلا ولم يزل عن  
هوية الوجود الذي هو به موجود ولم يزل عنه كون ذلك  
الوجود اذا انبث من التفتت الوضعية فلم يزل عنه  
جوهرية تلك الهوية فلو كان ارتباط تلك الهوية اما  
يكون بواسطة ارتباطها بالحيث المرتبط بالوجود

الحقيقة المسماة  
تلك الحقيقة  
على هذا التقدير  
العقل الاستقلال  
منبدا انما هو  
في الخلا الذي تحت

لا استعداد صبر  
الهوية متحدة الهوي  
او با كونهما نارة اخرى فالبا في عند اتصال  
لم يخصص في الوجود الحقيقة الصرف ولا في العقل  
الذي هو شأن من شونه تصرافه فلا يكون هوي  
العناصر الوجود الحقيقة الصرف ولا العقل الصرف  
ولا امر اخر لا يصح اتصاله بكونه ممتدا بل يكون التا  
عند الاتصال امر يصح ان يصير نارة ممتدا واحدا  
ممتد ونارة الكبر منها وجوهرية السابقة اما بقا



من العقل الآخر الذي  
لا من الوجود

التيه ولا انتفاء  
فثبت خفاء

المنكورة وهو

كان ذهابه الي

يمكن ان يحطر

الحقيقي وروح رما

تعلق في المدغم

المماس بالان  
بحظر في الان  
وربما يحطر بالان  
الثانية او لا فعله الاول يمكن ان يحطر بالان  
هيو المناصر هي الحلال الذي تحت تلك القمر  
فانها معدومة في ذاتها وتعمل في وجود الصور  
لها حور من الوجود ولهذا ذهب بعض القدماء بان  
هيو كل جسم هي جزه الذي وجد فيه وابطل الشيخ  
شكر الله عليه هذا المذهب بان الهيو متعلق بالان

الجسم والحيز لا  
جز الجسم وال  
الثاني يمكن ان  
مكنه وجودها

من حيث هو ممكن  
بان الهويلات

بطلون هذين  
بطلون الاول

فلان الامكان امر متعدي لا يدل من محل مرع  
فلا يتصور بقاء الشيء الا اتصاله والاتصال بدو  
جوهه يقوم به فذلك الجوهه الباقي هو الهيو  
لا الامكان الذي تام به واما بطلون الثاني  
فلان الجسم المفرد حاله الاتصال بعين ثابته فبطل  
الاتصال لا يبقى ظهور عين ثابته كانت للجسم  
واما العين الثابته للامام الباقية هي عين ثابته للجسم



فليت الجبر الا الا

ليس في

فليت

العين ما يبدو

فه جزء الجسم

هو منقسم الى

من الانقسام المذكورة

يكون نسبة الجسم

او المصنف الذي

وانه كما كان

خارج كان العلاقة

المادة امر لا وجود

اما امتداد واحد

وهو قد يكون

وكونه متدا

الجسمية والحاصل ان

الصورة

الاجسامية

لازمتها الوحدة

ولمنا لا ينزل في

فان ذلك الذي

في الوجود لنفسه

الذي هو جبهة اتحاد

بوجود ولا يحد

على الكل اذا اخذ

قال الكاشي

بشرط ان لا يكون

او مادة ان كان جسما

وصورة ان كان فصلا

احد من غير الالتفات

يكون كما مجموع

ان كان مختصا

العزير في حواشه

على الكتاب المذكور

قال المصنف



رحمة الله في شرح الخ

اذا كانت

الاجزاء

م ان اجزاء المبهة

النظام

ان الوجود

فان كل واحد

في وجه يكون ماد

عليها ولا يمكن

ان شرع في توضيح

نسان ونية

لذوات والوجود

لا يمكن حل بقصها على بعض ولا على المركب باي اعتبار

احدا بالاحرم بديهته بان الحداد لا يحل على المبهة

اصلا وكذا اليد على اليد والخل على السكين وكذا

الادوية المفردة على المتماجين وبالعكس على الاختلا

ان معنى الحل الاختلا في الوجود فلا يثبت في ذلك في

الاجزاء الخارجيه ولكن ان هذا الوجه انما هو في

ذلك مثال

لان الاجزاء الخ

الاجزاء الذهنية

كلام الحكماء

الحقيقية العينية

التي ليس لها حيز

فقد حلت محلها

لا يدرك على عدم صحة

المتخالفة للذوات

الذوات والوجودات

لكن لا يمكن ان المادة وجودها في المبهيات الحقيقية

تختلفان في الذات والوجود بالذات بل انما هما

مختلفان بالاعتبار فان وجودهما عن وجود

الاخر الاله العقل والاعتبار كما مر اليه الاشياء

في كلام صاحب الشفاء فمراد الكائن من التميز

في قوله اجزاء المبهة اذا كانت متميزة في الخارج

قلبت

الاعتبارات

الاجزاء المبهة

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء

الاجزاء



معنى ان الوجود <sup>انما</sup> استخدام  
 القائم <sup>ان</sup> الوجود  
 مع امكان <sup>ان</sup> زوا  
 سير وجود <sup>ان</sup> قائم  
 قال الكاشي <sup>ان</sup> الكفا  
 الماخوذ <sup>ان</sup> لا شرط  
 بوان <sup>ان</sup> فان كان  
 اوان <sup>ان</sup> كان المراد  
 ان كان <sup>ان</sup> باصله  
 الجزء <sup>ان</sup> متقدم ولا شئ من الصفه متقدم وان كان المراد  
 امر <sup>ان</sup> بالناسن لا يقول المراد انما استخدام في الوجود  
 لان <sup>ان</sup> الجنون المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد  
 بعد <sup>ان</sup> قاسما لم يصرفا طفا او صفها لا او غيرهما من  
 النصول <sup>ان</sup> لا يمكن دخوله في الوجود فان الوجود لا يفرض  
 الا <sup>ان</sup> للجوان المركب اي المقيد احدا الفصول فالجوان

الناطوان <sup>ان</sup> كان  
 الجنون <sup>ان</sup> امر  
 للاتحاد <sup>ان</sup> في الذات  
 من <sup>ان</sup> الحاصل بالمواظ  
 في <sup>ان</sup> الذات والو  
 اعبر <sup>ان</sup> ذلك لسا  
 المحل <sup>ان</sup> عين الموص  
 المص <sup>ان</sup> بالاتحاد  
 في <sup>ان</sup> الذات هو الاتحاد الذات تلقى من نفي الاحتياج  
 الاتحاد <sup>ان</sup> في الذات في صحة الحمل والكنى فيها بالاتحاد  
 في <sup>ان</sup> الوجود حمل الاتحاد في الذات على الاتحاد في الذات  
 بالذات <sup>ان</sup> سعى الاحتياج المذكور لتشكل خواصها وزياد  
 بمفهوم <sup>ان</sup> القائم ومن قال ان الحمل هو الاتحاد في الذات  
 والوجود <sup>ان</sup> اراد بالاتحاد الذات اعم من ان يكون



اتحاد في الذات بالذات  
 بالعرض وفي الجمل الم  
 بوجود واحد  
 كون اتحاد في الذات  
 مح ان يكون مجموع  
 عدم ان يتحقق  
 مما يدون الباقية  
 ان يمكن زوال بعضها  
 لية والحيوانية فانه  
 الالجسمية والحيوانية  
 يجوز زوال الم  
 ويمكن زوال الجسمية  
 في الاعيان في امثال زيد متعددة في الخارج  
 والتميزات فان مصداق قولنا زيد حيوان واحد  
 فاما بر مصداق قولنا زيد جسم ومما بر مصداق زيد  
 ومصداق زيد جوهر فاتحاده بالحيوان مفاد اتحادها  
 ومجموع هذين الاتحادين هو اتحادها بالانسان فكلنا  
 الحال الجسم فاتحاد الهوية الخارجية لمفهوم الجوهر

مما لا اتحاد  
 هذين الاتحاد  
 على مفاد زيد  
 بمفهوم المتما  
 زوال الاتحاد  
 اي مفهومه الى  
 في الوجود مست  
 قال  
 على اتحاد الخراس  
 من اجزاء من جسد  
 من له وجود مفاد لوجود المركب لتقدمه على حصول المانع  
 اي اعتبار الاتحادية وجود اخر لكان اي لوجوده ان  
 وانه مح وانه سوال مشكل والجواب عند ضعف انتهى  
 واقول الجواب عنه ليس بصعب لما قال شارح التكميل  
 من ان جزء الخارج ليس له وجود مقدم عليه الخارج

الابعاد الثلاثة ومجموع  
 الجسد والذات

المذكور ثم  
 عرض الامام

ان اجزاء من جسد  
 المركب

الجواب عند ضعف انتهى

شارح التكميل



وليس وجوده في الخارج  
في الاجزاء المجردة  
وجود مقدر

انه في الخارج  
في الذهن والآخر  
بواب اما ساني  
لهم وافق الحكماء  
الاجزاء الذميمة  
جعل حدث الحكماء

فاسنسكا لا السوا مع استصواب الجواب انما هو  
بالنظر اليها وهذا الاشكال ليس هو انما الاشكال  
يقوله وهذا انما يشكليا في مركب وقد مر ان سنا الاشكال  
انما هو كون الجنس مادة في الخارج كما هو متصفي كلوم الحكماء  
وبهذا الجواب لا يندفع بما قال العلامة في حواشي  
على الكتاب من انه ان اراد بالمفاتيح وجود الجبر

تفاد وج  
وان انا  
لا خطا له  
لكل نصار  
وجودين ثم  
لا يلزم وجود  
المذكوروه  
وجودهم

انت هو لم لا اتحاد ما عند  
العقل  
عند رهم لان  
يجب

عند تحقق الكل دون  
ليس في مرتبة تحقق الكل هو يحتاج الى السبب المحقق في  
التحقق بخلاف الخزانة في هذه المرتبة غير يحتاج  
الى التحقيق لتحقيق ان رتبة تحقيقه سابقة فلو كان  
الوجود ان يتحدن دائما لما صح هذا الكلام قلت  
قوله فلو كان الوجود ان يتحدن دائما لما صح هذا الكلام



قلت قوله فلو كان الـ  
 هذا الكلام من قائل  
 جاز تحقيقه  
 بن ذر المصاح  
 لهما متحد بن ذر  
 جود الجزئيين  
 لكل فيصح ان يقال  
 السبب المحقق في التحقيق  
 ان قائله في هذه المرات  
 شبه تحقيقه من حيث  
 وجوده مما بالذات  
 غير متناه الى الـ  
 تحقيقه ما يصح  
 في كلامهم حيث هو مستغن عن السبب عند تحقيق  
 الكل دون الكل وبالجمله هذا الكلام محرجي لكل  
 ما هو جزء سواء كان جزءا محتملا او غير محمول وفي الاصل  
 يكفي التعاير لا اعتباري والثاني تحقيقه انما هو بالذات  
 وما مرنا فاق من فسمه الحسنيات الاتحادية وبيان تحقيق  
 انما هي كاف في تصحيح كلام العلامة ودفع كلام الشـ

والسيد المحقق ولما كان دفع الاشكال المذكور بالكلية  
 وتحقيق وجوب  
 نحو وجود اجز  
 التعرض لهذا التحق  
 في التجرد وهي  
 سمى الذهن فام  
 المحمول لم قال في  
 من الاجزاء المحم  
 الاحتمالات الممكنة و  
 يكون صور الامور متعددة او لا مر واحد وعلى الاول  
 اما ان يكون تلك الاجزاء موجودة بوجود واحد  
 بوجودات متعددة وعلى الثاني اما ان يكون تلك  
 الصور ماخوذة من امور متعددة بحسب الخارج او لا  
 فهذه احتمالات اربعة قد اتخذ كل واحد منها مذهباً

البقية تركها  
 بل لا يوجب



الاختلاف الاول ان

موجودة لوجود

الموجودات

امور متعد

بان الاختلاف

ليان ذلك

الامور لزم

ان تام بمجموعها

وجود اجزاء

الاختلاف الحكم

الاتحادية

انما يكون على

وكذلك

ان تلك

لا امر واحد

مختل في مفهومه لتمام وزيد ومنع ان الوجود

تام بالمتسلسل في مفهومه المتسلسل الجسم بل الوجود عند

كما هو التحقيق ليس الوجودية المصنوعة مع اختار ان

الوجود تام بكل واحد من تلك الامور بمعنى اتحاد

مفهوم الموجود بكل منها مفهوم الموجود عند

كل واحد من تلك

فان الوجود الذي

تلك الامور من جهة

لما كان متحدا بكل

كان مفهوم المر

متحد بكل منها واما

متحدا بامر واحد

بهذا المألة

مفهوم

يرتد وكما

واحد بان يكون

في الخارج بحيث يمكن زوال بعضها بدون زوال الباقي

لكذلك الامور التي في اجزاء المتسلسل موجودة بوجوهها

منع تعارضها في الخارج المفهوم والمتسلسل في الذات

منه في المذكر لمجموع

لا يكون متحدا

وجود

بمجموعة

جوده بوجوه

دونه في الخارج منع تعارض

في الخارج

لكذلك الامور التي في اجزاء المتسلسل موجودة بوجوهها

منع تعارضها في الخارج المفهوم والمتسلسل في الذات



تمتع المفهوم الموجود

احتماله الكائن

فهم

احتمال هو الوجود

جوده في الخلق

الوجود الذي

هو وجود وفهم

الشارح المذكور

اصول الامور

الركب ما فيه

الوجود

فهم

بما هي

والاخرى

المجتمع منها هو

بذلك بدلت

هذا القابل من

وهذا

ووز

الحال

فان لما

اذا كان

المجتمع منها هو

بذلك بدلت

هذا القابل من

وحده حقيقة

افضا الى

من تلك الامور

متحد بالباقي

نحو من التعبد

امان متقدمان

الاخر ومن

مفهومي

وهذا

اختلاف

مفهومي زيد

بالذات

زيد فالوجود

القائم فاذا زال

بعض

الذات

احتمال

التي

التي

والنقد

فان لما

جودي

بما هي

المجتمع منها هو

بذلك بدلت

هذا القابل من



فرد اليه منه فزال

فرد عنه مع زوال

لم يزل وجود

الذي هو

وجوده

تعدى

لذكورة من

انما التا

حد

ت واحد

ايضا

بينها

ليست

حكما على

هذا التمسك

الكلام على

الامور

التعددية

او من العناء

على بعض

تلك الامور

الاشياء

الى اختيار

انماها

الكلام

الامر

لا معنى للترتيب

واحد قد حصل

تلك المعاني

اجزاء الذات على

الذي يحصل منها

الاشياء

الامر

الاشياء

الى اختيار

انماها

الكلام

الامر

لا معنى للترتيب

واحد قد حصل

تلك المعاني

الامر

الاشياء



من المشهور

100

للمصناعات والمرضات ورغم انه ليسهل هذا التحقيق

والمعنى

الحمد لله

فالمأخوذة من المستوعات هي الذاتيات أو بها مارت



الهيئة تلك المرسومة والماخوذة قدس  
لها في نفس المهيئة كما هو  
الابناء اى في

لا مثل  
في العرصيات  
من المعاني كعلم  
توابع مفهوم التا  
ط لا والحركة بالاداء  
النفق اى الما ط  
بالمسوعات حوها  
لده ناطقا اى اذا  
محمولا على امر  
هذا يتحقق

من الخا  
الاحتمال ان تلك

الاجزاء اذا احدثت محمولة كانت صور الامر واحد  
لكن كانت ماخوذة من امر متعددة بحسب الخارج  
وهي نفس تلك الاجزاء اذا احدثت بغيره ادا انفت

المذكور في  
الكتاب

طهرت  
الاحتمال  
مردودة بار  
اخر ان كان  
في الوجود فلا يبر  
المجالات المشت  
خارجي لشيء  
النسبة

خارج  
وانما لا

لا شئ لها على تلك المعاني خارج من المراتب  
هذا ما ذكره بعض المحققين اقوال ويستفاد منه ان  
الاجزاء المحمولة لا يكون مفهومات الساعات لا



الاشفاق ان كان  
 مفهوم المشتق  
 على انه  
 لا  
 هو المركب ويطو  
 صدق  
 الاشفاق الي  
 رجة عن المركب  
 عليها انتهى كلامه  
 لولا لا تكون المفردات  
 بل اما ما نقل من القول  
 من ان المعاني في الجملة  
 من واخلو ذلك  
 كون  
 في الجملة  
 المذكور اي بما فيها  
 انما يكون نحو ما ينضم الي زيد وفادى في الوجود  
 ولا خفاء في ان هذا النحويين التمايز لا يمنع الحمل  
 كما مر غير مرة ثم قال الشارح المذكور الاحتمال الرابع

ان يكون  
 ذاتا و  
 هذه الصور  
 المحو عن المركب  
 في الخارج هو  
 الدفن وهو الجو  
 من ان الصور  
 واحد  
 لا  
 ام  
 المنفرد  
 هذا الاحتمال  
 فذلك الاعتبار التي هي مشا لا تتراءى الاجزاء  
 اما ان يكون حسا ان يحسن متفقا باعتبار الوجود

الشئ واحد من بسيط  
 اعتبارات  
 حلا



الذماني او يكون متخلفا  
الوجود الذي  
فعل

اعني  
لمس يدون  
وكان في الخارج  
قوة مختلفة هي  
القضايا الخارجية  
فيها وهو بظن  
وجودها واطفي  
كون المية في الخارج  
ما وجدته هي  
الاختلاف  
على الحق

لنا ان هذا  
المعتقدات مجردة بوجود واحد على ما هو  
الثاني ان قلنا بتعدد وجودها على الوجه الذي  
مروا به لا يمكن انتزاع الصورتين المختلفتين

واحد من جسد  
المختلفة المكون  
سواء تحقق أم  
الرابع إلى احدى  
بالاعتبار فان  
الذات المستقلة  
ولهذا حكم بالآلة  
تخورد ورفا  
الاولى  
المفهوم  
وبالنقد

باعتاد ما في الوجود الذي هو وجوده بغيره  
في الذات والمفهوم الزوال احد مادون الآخر  
الاختلاف الثاني اعني تعدد الوجود والمصية على الحق



المذكور ومراعاة  
في الخارج مع شيا  
والزينة

تصليح  
استل  
القدر  
لهنه  
المسحوبة  
فان الجسم  
يعتبر  
في  
الوجه

مع  
الاجسام  
الاجسية واحدة هي تدعى الانسانية وتصح  
مع ارتفاع الانسانية كيف يكون جعلها واحدا

او الحق ان  
كما اذا كان  
يصح ان ينفك  
اشكال المركب  
الهيكل والصورة  
الملافة بين الهيكل  
لزم ان يكون متسا  
كما ان متسا  
هو  
نفسها

المسيرة  
بشخص الهيكل بالصورة وتخص الصورة بالهيكل فلا دور  
فان الشخص قد يراد به مع الشك فيشخص الصورة بهذا  
المعنى انما هو الهيكل المستجيب فان الصورة انما تصير

ك  
الملافة بين الهيكل والصورة  
السطح والهيكل



الصورة بالهيو من حيث  
فهي لا تصير هذه  
هذا

لما الهيو  
من حيث  
ما يخص  
التي هي  
بوجودها الذي  
لها الخواص  
ساج اليها وقد  
الهيو  
صورة

أحد  
وهنا  
الشخص اما يكون بصورة المطلقة واما بها الشخص  
الذي هو الفساد من الصورة وهذا الشخص اما بقدم  
بالذات بصورة وعلا القابل لهي الهيو الشخص

الذي هو شخص الهيو  
صورة والنشخص  
نفسها

المشتركة  
بالذات  
المختلفة بالذات  
الصورة بالذات  
بالشخص المشتركة  
نفسها و  
انما يكون بالصورة  
المطلقة و  
الهيو  
يكون  
واسطة

كان بالمعنى الاول والثاني انما يكون بالصورة  
واما الشخص الصورة فقط انه انما يكون الهيو  
لما تقر به الحكمة من ان كل نوع سكر افرادها



يكون كثرة المادة  
افرادها  
التي تكثر  
صاغات  
صور  
المتقنين  
بما قاله اصغر  
مع الاشارة  
المتضمنة  
المطلقة  
في الصورة  
في الكلام  
بها  
علي

سبحن الصورة الذات  
من تقدم  
الصورة المطلقة على الجبر التي هي في الشخص  
تقدم على شخصها فعلى تقدير تسليم ان شخص كل

موجود  
المطلقة  
وايضاً  
يكون الهوى  
هو شكلها  
بالذات  
في الصورة  
الرافعة  
فلا  
يكون

الشخص  
هذا اخر ما قصدت في هذه الرسالة والحمد لله على  
افضاله والصلوة والسلام على محمد وآله فقدم  
هذه الرسالة

م



در بیان شاهی که بر میان این پنج ایام کتاب گذاشته شده بدین حسب است

مجله عمومی	کتابخانه کتابخانه	افای این باب	علم الایضاح	جلد
دانه	کتابخانه حاجی محمد علی	جلد		
عالم السلام	کتابخانه آقاخان امیر موصانا	کتاب	القصیدت شریعت	
در فضیلت جلد	و ملا محمد سراب برای نظام	جلد	رجال میر مصطفی قزوینی	
ارسی بیدول	قواعد و شریعت		بکد از اول طرما	
	در امر و افق		تأخره جلد	
			جلد کتاب	
			جلد کتاب	





